التمثيل الجغرافي النيابي في الأردن : تقييم واقتراح خريطة جديدة بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية

إعداد

محمد عبد اللطيف سليمان الشريفات

المشرف
الدكتور احمد الخشمان

أعدت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الجغرافيا

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنيــــة

نيسان، ٢٠١١

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة/ الأطروحة (التمثيل الجغرافي النيابي في الأردن: تقييم واقتراح خريطة جديدة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وأجيزت بتاريخ 2010/12/9

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور أحمد علي الخشمان، مشرفاً أستاذ مشارك – جغرافية النقل	....
الدكتور نسيم فارس برهم، عضواً أستاذ – جغرافية اقتصادية	....
الدكتور عبدالفتاح لطفي عبدالله، عضواً أستاذ مشارك – جغرافية موارد	....
الدكتور عثمان غنيم، عضواً أستاذ مشارك – تخطيط إقليمي (جامعة البلقاء التطبيقية)	....

الاهداء

إلى من قال في حقهما عز من قال:

(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)

(الإسراء: 24)

= إلى من تمنيت وجوده ألان.

= إلى من كان له الفضل بعد الله تعالى في وجودي.

= إلى من رباني صغيراً، ورعاني شاباً، وصاحبني كبيراً.

= إلى من فقدت بفقده أباً كريماً، وأخاً ناصحاً، ومُستشاراً مؤتمناً.

= إلى من سألت الله أن يرزقني بره في حياته، وأنا الآن أسأله تعالى أن يرزقني بره بعد وفاته.

الباحث

محمد الشريفات

الشكر والتقدير

بعد الشكر لله سبحانه وتعالى الذي أعانني على انجاز هذه الدراسة، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف الدكتور احمد الخشمان، الذي تفضل بالاشراف على هذه الرسالة، فكان له أكبر الأثر في اكتمال بناء هذه الرسالة وإبرازها إلى حيز الوجود.

والى استاذي الفاضل الدكتور نسيم برهم الذي انبثقت بدايات هذه الرسالة معه, فكان دوماً المثل والقدوة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، ليفيضوا عليها من سديد رأيهم وملاحظاتهم التي ستكون –إنشاء الله– رافداً لكمال تمامها، وهم: الدكتور عبد الفتاح لطفي، والدكتور عثمان غنيم.

كما أتقدم بوافر الشكر إلى اعضاء هيئة التدريس في قسم الجغرافيا الذين أبدوا سديد أرائهم وتوجيهاتهم وملاحظاتهم على هذه الدراسة، كما أقدم الشكر الخاص للسيد سعد شهاب مدير الانتخابات/ وزارة الداخلية والدكتور حاكم الخريشة/ وزارة التنمية السياسية, والسيد جعفر الخطيب/ وزارة التربية والتعليم.

سائلاً العلي القدير أن يجزي الجميع عنا خير الجزاء

والله ولي التوفيق

الباحث

محمد الشريفات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

التمثيل الجغرافي النيابي في الأردن: تقييم واقتراح خريطة جديدة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

إعداد

محمد عبداللطيف سليمان الشريفات

المشرف

الأستاذ الدكتور احمد الخشمان

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم جغرافية الانتخابات النيابية في الأردن وتحليل خريطة الدوائر الانتخابية والأسس التي بنيت عليها, ومقارنتها بالأسس المفترضة والأساليب المستخدمة في تقسيم الدوائر الانتخابية, في محاولة البعد عن التحيز والتزوير الجغرافي. ودور المحددات الطبيعية والبشرية في ضبط آلية التقسيم, للوصول إلى اقتراح خريطة تلبي تلك المحددات من خلال نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وذلك بمضاهاة تلك المحددات طبقيا وربطها بقاعة بيانات جغرافية لكل دائرة انتخابية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

– سوء تقسيم الدوائر الانتخابية Malapportionment (سوء التخصيص) المتمثل في عدم التناسب بين عدد السكان في الدائرة وعدد المقاعد المخصصة لها, وبنوعيه:

الأول: نسبة المقاعد المخصصة أكبر من نسبة السكان (مثال: محافظة الكرك)، وهو ما يعرف بارتفاع مستوى التمثيل Over-representation.

الثاني: نسبة المقاعد المخصصة أقل من نسبة السكان (مثال: عمان– الزرقاء)، وهو ما يعرف بانخفاض مستوى التمثيل Under-representation.

– وجود درجات متفاوتة من التطرف من حيث العلاقة بين عدد الناخبين في أكبر الدوائر وأصغرها، ليس بين المحافظات فقط بل أيضا داخل دوائر المحافظة ذاتها.

– سوء في التوزيع الجغرافي للناخبين بين الدوائر الانتخابية، نتج عنه معدل ونسبة انحراف متباينة عن المتوسط بين المحافظات وداخلها.

– لا تزال العوامل الاجتماعية وعلى رأسها عوامل التحضر والبداوة تفرض بقوة تأثيرها على السلوك الانتخابي لجغرافية التصويت, بينما يلعب العامل العشائري الدور الأكبر في تحديد نتائج الدوائر الانتخابية خارج مراكز المدن وتقل حدة هذا العامل باتجاه مراكز المدن.

- يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالمتغيرات المكانية والاجتماعية، حيث حصل المرشح على أعلى نسبة من الأصوات في مسقط رأسه.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فقد أوصت بما يلي:

- ضرورة إعادة النظر في توزع المقاعد النيابية على الدوائر الانتخابية على النحو الذي يضمن العدالة في توزيع المقاعد بالقياس إلى عدد السكان، وضمان وصول ممثلين عن كافة المحافظات والتجمعات السكانية والأقليات إلى البرلمان بما لا يخالف مبدأ التناسب بين عدد السكان مع عدد المقاعد المقرر لهم.
- إعادة النظر في عدد الدوائر الانتخابية وتقليله بصورة تتوافق وعدد المحافظات، لما لذلك من أثر هام على إضعاف التأثير العشائري الضيق على نتائج الانتخابات، وتعزيز وجود برامج انتخابية اجتماعية واقتصادية وسياسية للمرشحين تساهم في تنمية المجتمع والدولة. واستنادا إلى نتائج الدراسة وما توصلت إليه، فقد تم تقديم نموذج مكاني مقترح لمقاعد الدوائر الانتخابية يستند إلى الدوائر الكبرى للمحافظات واعتبار المحافظة دائرة انتخابية واحدة.
- إعادة النظر في التقسيمات الإدارية وخاصة الحدود الإدارية فيما بينها. وفك التضارب ما بين الحدود التنظيمية ما بين الوزارات والدوائر الرسمية.
- إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية على فترات زمنية متوسطة, بحيث لا يجب أن تكون هذه الفترات قصيرة ولا متباعدة بدرجة كبيرة, مما يؤدي إلى اضطراب في العملية الانتخابية وتجاهل التطورات التي تحدث في المجتمع وبنيته البشرية.
- تقليل الاعتماد على المدارس كمراكز للاقتراع والبحث عن بدائل تحقق شروط الموقع الأمثل.

الفصل الاول

مشكلة الدراسة وأهميتها

- مقدمة الدراسة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة ومبرراتها
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- جمع البيانات
- تنظيم الدراسة
- تحليل البيانات
- الدراسات السابقة

مقدمة الدراسة:

تؤكد وثائق الأمم المتحدة على عمومية الاقتراع والتساوي في الاقتراع العام، أي أن يكون لكل مواطن الحق في التصويت في أي انتخاب وطني أو استفتاء عام يجري في بلده. ويكون لكل صوت من الأصوات الوزن نفسه. وعندما يجري التصويت على أساس الدوائر الانتخابية, تحدد الدوائر على أساس منصف بما يجعل النتائج تعكس بشكل أدق واشمل إرادة الناخبين جميعهم.

ويلاحظ المتتبع للتحولات الاجتماعية– السياسية في الأردن في الآونة الأخيرة اتجاها نحو تفعيل الديمقراطية والمشاركة السياسية وتهيئة البيئة الصالحة لنجاح التنمية السياسية. وضمن هذه التحولات يزيد الاعتقاد بقدرة الانتخابات وأثرها في إحداث التغير الاجتماعي المنشود, وأهمية تفعيل ألأدوار الوظيفية للشعب بصفة عامة.

ويترافق هذا التطور مع تطور ما يعرف بجغرافية الانتخابات, حيث تضيف جغرافية الانتخابات بعدا جديدا للجغرافية السياسية بشكل خاص وللجغرافية بشكل عام. وذلك لما تحتويه من دراسات في تباين الأنماط الانتخابية والسلوك الانتخابي, وتحليل أسباب هذا الاختلاف. حيث يحدد النظام الانتخابي في بعده الإداري والقانوني الدوائر الانتخابية وتوزيع مراكز الاقتراع وتحديد عدد وخصائص المرشحين والناخبين, الأمر الذي ينعكس على نتائج الانتخابات وعلى هيكلية النظام التشريعي في الدولة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في استعراض وتقييم مدى انسجام تقسيم وتوزع الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد النيابية من جهة مع عدد السكان وتوزعهم الجغرافي من جهة اخرى, وايضا تحليل ماهية العلاقة بين عدد النواب والناخبين وعدد السكان , اضافة الى تحديد اهم ابعادها الجغرافية والاجتماعية, الأمر الذي يؤدي إلى تحيز في الأهمية النسبية للمناطق الجغرافية, وما ينبثق عن هذا التنظيم المكاني وبخاصة الوزن أو الثقل النسبي لصوت الناخب. وانعكاس ذلك على مبدأ المساواة في الاقتراع. إضافة إلى تحديد أهم أبعاد مشكلة المشاركة السياسية من منظور جغرافي بالاسترشاد بما توصلت إليه الدراسات السابقة التي أجريت حول هذا الموضوع على المستوى المحلي أو العربي والتي أكدت أن هناك أزمة مشاركة.

وفي سبيل ذلك ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:-

1- ما هي أسس تحديد وتوزع الدوائر الانتخابية في الأردن؟ من حيث:

- الصيغة الانتخابية المطبقة ؟
- القاعدة الرياضية المستخدمة لحساب توزع المقاعد ؟
- وزن الدائرة (حصة الدائرة من المقاعد) ؟

2- ما الأهمية التي يشكلها تقسيم الدوائر الانتخابية على العملية الانتخابية؟

3- ما الخريطة النيابية المقترحة للدوائر الانتخابية بالاعتماد على أسس علمية ونظرية تحقق العدالة في تمثيل الناخبين, وتلبي حاجة التنمية السياسية الحقيقية ؟

4- ما هو البعد النظري المستنتج للدراسات الجغرافية للانتخابات النيابية؟

5- ما مدى استخدام التقنيات الحديثة (نظم المعلومات الجغرافية GIS) في إدارة العملية الانتخابية, وبناء قاعدة بيانات للدوائر الانتخابية, وهل تخدم هذه التقنيات صانع القرار والمخطط في تصميم الدوائر الانتخابية وتنظيمها وتوزيعها وأيضا الناخب والمرشح؟

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تبحثه والقطاع الذي تدرسه، وفي فهم خصوصية التجربة الأردنية في تعميق مبادئ الديمقراطية, وقد نشرت دراسات متعددة تناولت موضوع الانتخابات من زوايا متعددة, لكنها الدراسة الأولى التي تتناول الانتخابات وربطها بالجانب الجغرافي والتقنيات الجغرافية (حسب علم الباحث), كذلك تعتبر من أوائل الدراسات التي تتناول الانتخابات النيابية الأردنية 2010. كذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها أداة

للتعرف على البعد الجغرافي للانتخابات لما لهذا من دور حيوي في دفع عجلة التنمية الـسياسية في الأردن.

- وما يبررها أيضا:

- يشهد الأردن تطورات متسارعة, في مختلف المجالات السياسية والاجتماعيـة والاقتـصادية والتي تتطلب تطورا موازيا في التشريعات الخاصة بالانتخابات.

- يشكل استخدام نظم المعلومات الجغرافية أساسا واضحا للدراسة, وان هذه التقنية تضع بين يـدي صاحب القرار المعلومات الدقيقة للوضع القائم تسمح بوضع الحلول المناسبة من خـلال الإمكانـات المتوفرة بها.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات توزع الدوائر الانتخابية في الأردن وعـدد ممثلي كل دائرة, ومحاولة تقييم الخريطة الانتخابية في الأردن مـن خـلال أسـس جغرافيـة موضوعية, بعيدا عن التحيز في تقسيم الدوائر الانتخابية, من اجل الوصولً إلى اقتراح لطبيعـة الدوائر الانتخابية في الأردن وتحليل لواقعها مع توضيح للعلاقات المتشابكة للعملية الانتخابيـة وتأثيراتها المتبادلة, بالاعتماد على الأسس الجغرافية وبعض النماذج المطبقة في أقطار ومناطق مشابهة, ضمن النقاط التالية:-

1- إعطاء صورة واضحة لجغرافية الانتخابات الأردنية.

2- اقتراح خريطة للدوائر الانتخابية, تحقق اكبر قدر من العدالة في التمثيل.

3- تحديد مقدار نصيب الدوائر الانتخابية من الممثلين وفق المتغيـرات التـي سـتعتمدها الدراسة, وإمكانات كل دائرة.

4- عمل قاعدة بيانات جغرافيـة لكـل دائـرة انتخابيـة باسـتخدام نظـم المعلومـات الجغرافي(GIS).

منهجية الدراسة:

تتضمن الدراسة ابعاد مختلفة تستند في جوهرها على البعد التفسيري, الذي يحاول التعرف على ماهية الخريطة النيابية للدوائر الانتخابية. وبالتالي ستتناول الدراسة تلك الأبعاد من خلال :

- المنهج السلوكي–المكاني :Spatial-Behavioral Approach

والذي يهتم بصفة خاصة بدراسة المتغيرات المكانية مثل المسافة والتوجيه والرابط والصلة واثر الجوار. ويأخذ بعين الاعتبار العلاقات المكانية بين الدوائر الانتخابية, ويدرس أثـر العلاقـات المكانية بين الوحدات المساحية على السلوك الانتخابي.

- المنهج البنيوي (الهيكلي) :

تهتم الدراسات الجغرافية بالعلاقات المكانية بين الظواهر الجغرافية ضمن الحيز المكاني, فالجغرافية لا تهتم بالظواهر إلا من خلال علاقاتها مع بعضها للوصول إلى التفسير العلمـي لمجموعة الظواهر وهو ما يؤكد عليه المنهج البنيوي الذي يعالج العناصر بناءا على علاقاتها أو الانطلاق من مبدأ العلاقة بين الأشياء. فالانتخابات عملية مركبة وبالتالي الفهم لها يقـوم علـى تحليل المشكلة من مستوياتها المختلفة، وهذه المشكلة تحتاج إلـى توضـيح أبعادهـا وطـرق معالجتها، بهدف اقتراح نموذج يتم التوصل إليه من خلال الدراسة، وهذا يعني أن البعد النظري له أبعاد كثيرة ومتعددة ومختلفة.

أسلوب جمع البيانات:

حيث أن الدراسة تتصف بكونها وصفية تحليلية وتطبيقية ميدانية، تم الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات والمعلومات هما:

المصادر الأولية: تم جمع البيانات الخاصة بالدوائر الانتخابية مـن مـصادرها الأوليـة مـن المؤسسات والدوائر الرسمية والزيارات الميدانية, ومن ثم القيام بجمع البيانات وتحليلها إحصائياً بغرض الوصول إلى نتائج.

المصادر الثانوية: وتتمثل في الدراسات النظرية وما نـشر فـي الكتـب والمراجـع العلميـة والدراسات السابقة، والدراسات المنشورة على مواقع الشبكة الإلكترونية.

تنظيم الدراسة:

تم تنظيم الدراسة حسب المراحل إلى:

المرحلة التحضيرية: وهي مرحلة جمع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع الدراسة, من خلال جمع المعلومات من أدبيات لها علاقة بموضوع الدراسة محلية ودولية, وجمع البيانات الرقمية, من حيث عدد السكان لكل منطقة ومساحة كل منطقة, وذلك من مصادرها الأولية, كذلك تحضير الخرائط الانتخابية للأردن, وتقسيم الدوائر الانتخابية عليها.

المرحلة الثانية " المكتبية": يمكن تصنيف العمل المكتبي إلى نوعين:

الأول يتعلق في وضع الأساس والإطار النظري للدراسة وأهميتها, والثاني هو الإطار التحليلي وتوقيعه على الخرائط الرقمية.

فصول الدراسة:

يتعرض الفصل الثاني من الدراسة إلى تقسيم الدوائر الانتخابية وربطها بالجانب الجغرافي, من خلال استعراض جانب الاطار النظري, مع التركيز على الجزء الخاص منه بهذه الدراسة, وتم التعرض إلى جغرافية الانتخابات وأدبياتها, وما هو موجود في بعض دول العالم, من قوانين ونظم انتخابية لها علاقة بموضوع الدراسة, وتاريخ بعض هذه النظم, والعلاقة الجدلية بين كل نظام انتخابي وخصوصية كل دولة, من حيث تطور الدوائر الانتخابية. ثم وضع الأردن في الميزان من حيث المقارنة مع بعض الأنظمة والقوانين لدول مختلفة. وسيشكل هذا الفصل المنطلق للدراسة واعتماد الأسس التي ستحدد الدراسة.

الفصل الثالث من هذه الدراسة تعلق بالانتخابات والتكنولوجيا واستعراض الجوانب الفنية المتعلقة بذلك مع التركيز على نظم المعلومات الجغرافية GIS .

الفصل الرابع تم استعراض الجانب التاريخي لتطور الحياة النيابية في الأردن, وكذلك استعراض المسيرة الديمقراطية في الأردن, وتتبع تطور توزع الدوائر الانتخابية, واهم التحولات التي طرأت على هذه المسيرة والأحداث المؤثرة بها, وذلك منذ تأسيس الأردن وحتى الآن. وتم التعرف على ما هو موجود في كل دائرة انتخابية, وتحليل المحددات الطبيعية والبشرية, وتوزع المقاعد النيابية على مختلف الدوائر, والوزن الانتخابي لكل دائرة.

وأخيرا اقتراح خريطة للدوائر الانتخابية للأردن باستخدام نظم المعلومات الجغرافية موضح عليها جميع الدوائر الانتخابية وربطها بقاعدة بيانات لكل دائرة انتخابية تضم جميع البيانات الوصفية التي تخص كل دائرة, مع التطبيق على مراكز الاقتراع وتمثيل الدوائر الانتخابية كنموذج مقترح.

وأخيرا جغرافية التصويت كمدخل للمشاركة السياسية في الاردن, من منظور مكاني سلوكي.

تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة رزمة البرامج الإحصائية (Spss) للعلوم الاجتماعية والإنسانية، من اجل استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لوصف المعلومات وتحليلها. كذلك اعتمدت الدراسة على نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لرسم خرائط الدوائر الانتخابية وربطها بقاعدة بيانات لكل دائرة, من خلال برمجية (ARCGIS9.2, ARCVIEW3.1).

الدراسات السابقة:

ومن خلال الدراسات التي أجريت حول نفس الموضوع نستطيع استخلاص بعض الاتجاهات التي لجأ إليها الباحثون:

أ- **اتجاه المشاركة في الانتخابات :**

ربطت بعض الدراسات بعض المتغيرات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والأسرية والتعليمية بعملية المشاركة الانتخابية, وذلك بهدف التعرف على الواقع المتاح بالنسبة للمشاركة في مجال العمل السياسي والتعرف على طبيعة هذه المشاركة ونوعيتها ومدى تأثير هذه المتغيرات سواء سلباً أو إيجاباً على عملية المشاركة ألانتخابية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتغيرات تختلف حسب طبيعة الدراسة وطبيعة مجتمع وعينة الدراسة، فبعض الباحثين يلجأ إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية فقط والبعض الآخر يختار متغيرات أخرى كالمتغيرات المتعلقة بالوضع الاجتماعي والمكانة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة والدخل الشهري وغيرها. من الملاحظ أن غالبية الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة الانتخابية تناولته من خلال أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على عملية المشاركة.

ب- **اتجاه تنظيمي:**

اتخذت دراسات أخرى البعد المؤسسي للعملية الانتخابية مدخلاً لدراسة أزمة وأبعاد المشاركة، فهذه الدراسات تبحث في طبيعة بناء الدولة ومؤسساتها السياسية وأثر ذلك على مضمون الانتخابات فالمؤسسات السياسية كالأحزاب مثلاً تلعب دوراً في تحديد بعض السياسات العامة في الدولة. فالحزب قد يدعم سياسة معينة أو يفرض مطالب محددة، ورغم أن الأفراد هم جوهر أي إطار مؤسسي وهم الذين يشكلون عنصر التفاعل إلا أن الإطار المؤسسي له أهمية خاصة لأنه يحدد طريقة تصرف الآخرين وردود فعلهم.

ج- اتجاه سلوكي:

ركزت بعض الدراسات الأجنبية على دراسة النظام العنصري في المجتمعات الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج)، فممارسات هذا النظام من خلال إخفائه للمعلومات الصحيحة على حجم المشاركة في الانتخابات للسود في الولايات المتحدة الأمريكية كان له الأثر الكبير على قياس نسبة المشاركة في العملية الانتخابية.

ولذلك فإن دراسة طبيعة هذا النظام قد يتيح للباحث آفاقاً أخرى تجعله يحصل على نتائج أدق حول موضوع وطبيعة المشاركة. وكما ذكرنا سابقاً فإن لكل مجتمع خصوصيته وبالتالي تتعدد المداخل التي يلجأ إليها الباحثون لدراسة الانتخابات.

أما عن هذه الدراسة فقد ركزت على مفهوم الانتخابات ببعدها الجغرافي من حيث الدوائر الانتخابية وتقسيماتها.

ولتعدد الدراسات التي تناولت موضوع الانتخابات بشكل خاص أو من خلال مفهوم اعم وهو الديمقراطية أو المشاركة السياسية، سنتعرض أهم هذه الدراسات وطرح أهم ما جاء فيها:

- دراسة **جاسم كرم(2005)** بعنوان **'تحليل النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة الكويتي لعام :2003 'الظواهر والإشكاليات، دراسة في جغرافية الانتخابات':** نادت الدراسة بإعادة رسم الخريطة الانتخابية, 'فقد اثبت أن نظام ال25 دائرة ساعد على تفشي الظواهر السلبية، لأنه كلما صغر حجم الدائرة كان التحكم فيها أسهل سواء من قبل الحكومة أو من قبل المرشح، لأنه يحتاج إلى عدد قليل من الأصوات لكي يفوز، ومن هنا يستطيع مالك المال وتستطيع التحالفات القبلية أو الطائفية الفوز على حساب المرشح الكفء الذي لا يملك تلك المميزات المذكورة. وعلى الحكومة والمجلس العمل بجد على إعادة رسم الدوائر الانتخابية إما بالعودة إلى التقسيم القديم (10 دوائر) وإما إلى نظام الدوائر الخمس. وأوضحت أن مثل هذه الإجراءات ستعمل على تصحيح الأوضاع السياسية في دولة الكويت، ولكن يبقى الأهم هو زيادة وعي الناخب الذي يجب أن يرتقي بحيث تكون مصلحة الوطن لديه أهم من مصلحة طائفته أو قبيلته أو تجمعه السياسي أو الديني، وإذا استطاعت الدولة ضمان العدالة للمواطن وتحقيق احتياجاته وفقا للقانون والدستور فإن المواطن لن يلجأ إلى طائفته أو قبيلته لتحقيق مصالحه الشخصية بل سيلجأ إلى القانون مما يقل نمط التصويت الطائفي والقبلي والفئوي.

ودعت الدراسة إلى توسعة القاعدة الانتخابية، بعد إقرار الحقوق السياسية للمرأة ترشيحا وانتخابا, يجب تخفيض سن الناخب من 21 سنة إلى 18 سنة، والسماح للأفراد من الجيش والشرطة بممارسة حقوقهم الانتخابية، ذلك كله سيزيد من أعداد الناخبين مما يعطي صورة حقيقية عن الديمقراطية، ومما يقلل من فرصة عملية شراء الأصوات ونقلها من دائرة إلى أخرى ويجعلها عديمة الجدوى، لأنه إذا زاد عدد الناخبين يحتاج المرشح إلى عدد كبير للفوز وبذلك لا يستطيع ضعاف النفوس رشوة أعداد كبيرة من الناخبين.

وكانت الدراسة قد تناولت النتائج العامة لانتخابات مجلس الأمة لعام 2003 وكشف أهم الظواهر والسلبيات التي رافقت تلك الانتخابات وبخاصة ظاهرتا شراء الأصوات ونقلها لما لهما من بعد جغرافي وسلوكي على الناخبين.

- دراسة **سامح عبد الوهاب** (2005) بعنوان " **خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة** ":

هدفت الدراسة إلى تحليل الصورة الكلية لطبيعة نفوذ القوى السياسية الفاعلة في المجتمع المصري, وعلاقة ذلك بالأوضاع الجغرافية سواء الطبيعية أو الديموغرافية. هذا بالإضافة إلى ضرورة توجيه عناية فائقة لطبيعة تشكيل وصياغة خريطة الدوائر الانتخابية.

حيث حلل الباحث خريطة مصر الانتخابية لسنة 2000 بالاعتماد على نسبة القيد في الجداول الانتخابية ونسبة الحضور والإدلاء بالأصوات, ومن ثم توزع القوى السياسية على مستوى محافظات مصر (على أساس صفة الترشيح) و توزع القوى السياسية على مستوى مصر (على أساس صفة الممارسة).

وتناول الباحث بالتفصيل الجغرافية الانتخابية لمحافظة الجيزة, من خلال طبيعة التوزيع المكاني للقوى السياسية في المحافظة. وأيضا جغرافية الدوائر الانتخابية للمحافظة, من خلال استعراض قضية التلاعب في رسم حدود الدوائر الانتخابية " Gerrymandering " , بالإضافة إلى التباين في النمو السكاني وأثره على الأوزان النسبية لنصيبها من حجم المقاعد البرلمانية. وركز في دراسته على التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية والتباين المساحي لتلك الدوائر, وأيضا التباين في الحجم السكاني للدوائر الانتخابية, والتباين في نسبة المشاركة في الانتخابات في الدوائر.

واستنتج الباحث أن الدوائر الانتخابية في محافظة الجيزة تشهد قدرا كبيرا من المفارقات, والاختلال سواء من حيث التوزع المكاني أو الحجم السكاني أو حتى من حيث معدلات المشاركة في الانتخابات.

وافتقار المحافظة إلى الاتساق بالنسبة للوضع الإجمالي للدوائر الانتخابية, أسهم في تصور إعادة تشكيل الدوائر الانتخابية في المحافظة لدى الباحث, وبوضع نماذج لمدى الاتساق في الدوائر الانتخابية, تشمل ثلاث مراحل أساسية: اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج. تحديد الأوزان النسبية للمتغيرات. الربط بين المتغيرات.

وخلص الباحث إلى القول إن تحديد أسس موضوعية لتحديد الدوائر الانتخابية هو أساس مبدأي تنطلق منه عملية بناء خريطة موضوعية للدوائر الانتخابية. وإعادة النظر في خريطة الدوائر الانتخابية هو أمر مطلوب على فترات زمنية متوسطة, بحيث لا يجب أن تكون هذه الفترات قصيرة مما يؤدي إلى اضطراب في عملية التصويت خلال العملية الانتخابية. ولا يجب أن تكون متباعدة بدرجة كبيرة بحيث تتجاهل التطورات التي تحدث في المجتمع وبنيته البشرية.

وحدد مجموعة من الإجراءات ذات الطبيعة الجغرافية التي يجب أن تتبع عند عملية إعادة رسم خريطة الدوائر الانتخابية في مصر منها :

– تحديد خريطة الدوائر الانتخابية لا بد أن يراعي ثلاثية هامة في الطبيعة الجغرافية للدولة, وهي : المحافظات الحضرية, المحافظات الريفية, المحافظات الصحراوية. وأوضاعها الديموغرافية والمكانية والطبوغرافية.

– لا بد من وضع أسس متعددة لبناء الدوائر الانتخابية, وألا يتم الاعتماد على أساس مفرد, ويمكن أن تشمل الأسس: متوسطات للإحجام السكانية للدوائر الانتخابية, ومتوسط محدد للمساحة الجغرافية للدائرة الانتخابية.

– مراعاة عاملي الاندماج المساحي للدوائر الانتخابية, والاتصال المكاني عند تحديد الدوائر الانتخابية.

– العمل على تكوين الدوائر الانتخابية من مجموعات ديموغرافية متجانسة.

وقد أشار الباحث في دراسته إلى أهمية استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في دراسة جغرافية الانتخابات.

*** الدراسات المحلية:**

– دراسة **علي الدباس (2008)** بعنوان " **السلطة التشريعية وضمانات استقلالها – دراسة مقارنة–** " :

هدفت الدراسة إلى دراسة الضمانات القانونية والواقعية للمجالس النيابية, بهدف الوصول إلى الضمانات التي تمكنها من القيام بواجباتها على أكمل وجه, خصوصا وان تهميش دور المجالس النيابية أو تزييف تمثيلها للمجتمع, كلها أعراض مرضية تتنافى وقواعد النظام الديمقراطي. وحلل الباحث العوامل التي تضمن استقلالية المجالس النيابية.

وتناول بالدراسة العوامل التي تحقق استقلالية المجالس النيابية, من خلال المبادئ العامة لنظم الانتخاب الديمقراطية, والتركيز على مبدأ المساواة في ممارسة حق الانتخاب والترشيح, حيث أوضح الباحث أن النظام الانتخابي الأردني لا يحقق المساواة بين الناخبين نتيجة عدم تساوي ثقل الصوت الانتخابي لجميع الناخبين الأردنيين, وذلك نظرا لاختلاف عدد المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية مع منح كل ناخب صوت واحد, مما يتطلب إعادة النظر بتقسيم الدوائر الانتخابية بصورة تضمن المساواة بين الناخبين.

أما العملية الانتخابية فقد تناولها الباحث بجميع مراحلها بدا من ضمانات سلامة تشكيل المجالس النيابية في المراحل التمهيدية للانتخابات, حتى مرحلة إجراء الانتخابات وإعلان النتائج ونهاية بالضمانات اللاحقة لإتمام العملية الانتخابية. حيث حلل في المرحلة الأولى ضمانات تشكيل المجالس. معتبرا أن سلامة تقسيم الدوائر الانتخابية هي الأساس, وان جدية الانتخاب تستلزم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية, بحيث لا تكون الدوائر بالغة الصغر, يسهل عملية التدخل بالانتخابات والتأثير على الناخبين فيها, فضلا عن انه يؤدي لزيادة عدد أعضاء المجالس النيابية مما يعيق عملها. وأيضا ليست كبيرة لان ذلك يؤدي إلى عدم معرفة الناخب بالمرشحين والمفاضلة بينهم, إضافة إلى تقليل عدد أعضاء المجالس النيابية إلى درجة الإخلال بمبدأ تمثيل المجالس النيابية للشعب تمثيلا صحيحا, ويفقده القدرة على التعبير عن الاتجاهات المختلفة.

وأيا كانت الطريقة المتبعة في تقسيم الدوائر الانتخابية, فإن هناك مجموعة من الضمانات والشروط الواجب توافرها لسلامة العملية الانتخابية, وأهمها:

أ– يجب أن يضمن النظام الانتخابي الصفة التمثيلية لجميع الناخبين : أن يتم تقسيم الدوائر الانتخابية على نحو يتيح للناخبين إمكانية انتخاب المرشح الذي يجدون أنه يمثلهم حقا, وهذا يتطلب أن تقسم الدوائر الانتخابية قدر الإمكان تبعا لوحدة المصالح.

ب- المساواة والعدالة بين الناخبين : أن يتم تقسيم الدوائر الانتخابية على نحو يؤمن المساواة النسبية بين الدوائر من حيث عدد السكان, فالفوارق السكانية الكبيرة بين دائرة وأخرى تتعارض مع المبدأ الديمقراطي بالذات.

ج- حياد السلطة التي تقوم بعملية تقسيم الدوائر الانتخابية.

- دراسة **محمد غزوي** (1995) بعنوان " **نظرات حول مدى دستورية علاقة التناسب بين النواب وعدد الناخبين \ السكان في الدوائر الانتخابية الأردنية** ":

هدفت الدراسة إلى مدى التوافق والتعارض القانوني للعلاقة مابين النواب والناخبين, حيث حلل الباحث مواد الدستور الأردني والمتعلقة بموضوع الدراسة, متفحصا النظام القانوني الدستوري حول القواعد الأساسية التي تحكم مبدأ الاقتراع العام لضمان المساواة في الاقتراع. ومن ناحية أخرى حلل عدم المساواة للعدد المخصص لكل دائرة من المقاعد, باعتباره خطأ بين, لان مبدأ المساواة في الاقتراع الذي أكده قانون الانتخاب يفترض ألا يؤدي الى عدم المساواة, فالمساواة تتطلب أن يكون عدد الناخبين \السكان الذين يمثلهم نائب في كل دائرة مساويا لعدد الناخبين \السكان في الدوائر الأخرى.

وفي ضوء عدد سكان المملكة 1989, تم بيان أعداد الناخبين في كل محافظة والدوائر فيها, حيث حلل الباحث علاقة التناسب بين النواب وعدد الناخبين في كل الدوائر الانتخابية, على مستوى المحافظات وعلى مستوى الدائرة.

واستنتج الباحث أن النظام القانوني الأردني يقر مبدأ المساواة في التمتع بحق الانتخاب, ولكن في نفس الوقت وجدناه ينبذ علاقة التناسب بين النواب وعدد السكان- الناخبين وجعل من صوت الناخب في إحدى الدوائر الانتخابية يعادل أكثر من صوت في محافظة\ دائرة أخرى.

وبناء عليه فان عدم دستورية التفاوت بين عدد سكان الدائرة, أو ناخبيها, توجب إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية لتصحيح التفاوت في الوزن النسبي لكل صوت.

-دراسة **قاسم دويكات** (2004) بعنوان " **دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية" - دراسة في الجغرافيا السياسية- :**

هدفت الدراسة إلى فحص مدى تأثير صفات الناخب الاجتماعية والتعليمية ومكان سكنه (في الريف أو الحضر) على قراره الانتخابي, وقد أثبتت الدراسة أن تأثير الانتماء العشائري على رأي الناخب يزداد في إقليم الجنوب, بدوي السمة, يليه إقليم الشمال ريفي الطابع, في حين ظهر تأثير الانتماء الحزبي جليا على سكان إقليم الوسط ذي الخصائص الحضرية. كما

بينت الدراسة أن ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للناخبين, يقلل من تـــأثرهم بالانتماء العشائري, ويزيد من مستوى تأثرهم بالانتماء الحزبي عند الإدلاء بأصواتهم الانتخابية. وأوصت الدراسة بعدم تسييس المؤسسة العشائرية, لان ذلك قد يسهم فـــي تعزيـــز الإقليميـــة, ووصول نواب غير أكفاء إلى قبة البرلمان.

– دراسة **جميل خليف** (1996) بعنوان " **توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن – دراســـة فـــي الجغرافية السياسية–** :

هدفت الدراسة تحليل قانون الانتخاب رقم 22 لسنة 1986 من منظور جغرافي, والـــى فهم الأسس والثوابت لتوزيع الدوائر الانتخابية في الأردن, وتوزيع عدد المقاعد النيابية عليها كل بمقدار ما تستحق.

حيث تمت دراسة الخريطة النيابية السابقة, من أجل التعرف على ما هو موجود في كـــل دائرة من ناحية, وإظهار بعض الثغرات الموجودة من حيث توزيع المقاعد النيابية على الدوائر الانتخابية ورسم حدودها من ناحية أخرى, وقد وجد الباحث, عدم وجود معايير وأسس محـــددة للتمثيل ورسم حدود الدوائر الانتخابية, فهناك بعض الدوائر التي أخذت عددا من النواب أكثـــر مما تستحق, ودوائر أخرى أخذت عددا من النواب اقل مما تستحق, وذلك بغض النظـــر عـــن أعداد سكانها أو مساحاتها.

- **الدراسات الأجنبية:**

يوجد كم هائل من الدراسات التي تتناول جغرافية الانتخابات بتطبيقاتها, وهنالـــك مواقـــع مختصة بنظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في جغرافية الانتخابات على شبكة الانترنت, نذكر من الدراسات:

– دراسة **بيتـــر تيلـــور وكـــولن فلنـــت Peter Taylor and Colin Flint** بعنـــوان : **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر : قراءة جديدة للجغرافية الانتخابية** "

يناقش الباحث التطور التاريخي لجغرافية الانتخابات وجدلية العلاقة مـــا بينهـــا وبـــين الجغرافية السياسية, وان التأكيد على الافتراضات الليبرالية في الجغرافية الانتخابية أمر لا يثير الدهشة, نظرا لأنه في زمن الحرب الباردة كان ينظر إلى التنافس الانتخابي كسمة مميزة تفرق بين الشرق والغرب. ومع انتهاء الحرب الباردة انتقلت الأنماط الاقتصادية والسياسية إلى البلدان الشيوعية السابقة, مما وسع من البعد الجغرافي للدراسات الانتخابية.

وإن الاهتمام بجغرافية الانتخابات زاد بشكل ملحوظ اعتبارا من الستينات من القرن الماضـــي, وهذا يعد رد فعل لظهور الثورة الكمية والتي كان لها اكبر الأثر على العديد من أفرع الجغرافيا, وتهتم الجغرافيا الكمية للانتخابات بثلاثية أساسية تشتمل على المكونات التالية:

1- جغرافية التصويت.

2- التأثيرات الجغرافية في التصويت.

3- التحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية.

وحلل الباحث المكونات الثلاث, مع التركيز على النوع الأول باعتباره الأكثر شـيوعا, وفيه تطبق التحليلات الإحصائية المعيارية بشكل واسع على النماذج الجغرافية للتصويت.

- **دراسة رون جونسون:** Ron Johnston خصائص الجغرافية الانتخابية

حيث يناقش الاختلافات والتحيز التي تحدث في عملية الانتخابات وإمكانيـات قياسـها, بالإضافة إلى أن تغيير حدود الدوائر الانتخابية هي من المواضيع التي درست فـي بريطانيـا وأدخلت في دراسات الجغرافية السياسية.

ويناقش الباحث مفهوم التلاعب الجغرافي بالدوائر الانتخابيـة (Gerrymandring), والذي يرى أنه يمثل أي عمل يؤثر على فاعلية التلاعب في حدود الدوائر الانتخابيـة. ويـرى جونسون أن التقسيم الجغرافي للدوائر الانتخابية قادر على توجيه الانتخابات والتي تترجم إلـى مقاعد, أي الوجهة التي يريدها القائم على التقسيم الجغرافي للدوائر.

كما يناقش دراسة سلوك الناخبين, ليس كأفراد وإنما كمجموعة تعـيش ضـمن حـدود جغرافية معينة. وتأتي دراسته لتوضح من هو المرشح الذي ينجح ومـن هـو الـذي يخـسر الانتخابات ولماذا؛ أي انه يربط بين التقسيم الجغرافي ونتائج الانتخابات في الدول الديمقراطيـة وإمكانيات التحيز والتوجيه فيها.

- دراسة **مؤسسة كونراد اديناور(2004)** بعنوان " **الجغرافية الانتخابية في لبنان**" :

ركزت الدراسة على محورية البعد الجغرافي في الميثاق الانتخابي اللبناني, وشددت على مبدأي التواصل الجغرافي والتوازن الديموغرافي. ومدى تأثير تقـسيم الـدوائر علـى سـلوك الناخبين, وطالبت بإعادة الاعتبار للقيمة الاقتراعية للناخب دون تلاعب بالجغرافية. وتم وضـع المبادئ الضرورية التطبيقية لجعل التقسيم الانتخابي اقرب إلى شروط التمثيل الصحيح, وهي:

_ إعطاء صوت الناخب القيمة الاقتراعية ذاتها في مختلف الدوائر الانتخابية.

_ اعتماد التمثيل الطائفي الإجمالي.

_ صدقية تمثيل الأقليات.

ووضع معايير جغرافية وديموغرافية لمشروع قانون الانتخابات في لبنان وهي:

_ اعتماد النظام النسبي أو النظام الاكثري المقيد.

_ التزام معايير الحاكمية الانتخابية الجيدة.

_ ايلاء المدن الكبرى وضعية انتخابية خاصة.

_ التواصل بين أنحاء الدائرة الانتخابية الواحدة من النواحي الجغرافية والسكانية والاجتماعية.

_ الابتعاد عن التقطيع الأفقي من الشرق إلى الغرب.

_ التزام المعايير العلمية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها سوف تعتمد أسسا علمية جغرافية في تقسيم الدوائر الانتخابية, وكذلك تحاول الدراسة استعراض تجارب دول أخرى متقدمة والاستفادة منها.

- تناولت هذه الدراسة موضوع الدوائر الانتخابية وتوزعها من جوانب أكثر شمولية، ومختلفة عن غيرها من الدراسات.
- قلة الدراسات الجغرافية في الأردن في حدود اطلاع الباحث التي تناولت هذا الموضوع ببعده المكاني, وهذا ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات التي تمت حول الانتخابات النيابية, وبالتالي كان لا بد من سد النقص في هذا المجال.
- أنها أولى الدراسات الجغرافية التي تتناول الانتخابات النيابية 2007 وانتخابات 2010, والأولى بدراستها لنظام تقسيم الدوائر الانتخابية لعامي 2001 و 2010.
- من أوائل الدراسات العربية التي تستخدم نظم المعلومات الجغرافية في جغرافية الانتخابات.

الفصل الثاني

الادب النظري

- جغرافيا الانتخابات

- تقسيم الدوائر الانتخابية

- جغرافية التصويت

- المشاركة السياسية

الاطار النظري

يشتمل هذا الفصل على الاطار النظري المتعلق بعناصر الدراسة، فيتناول جغرافية الانتخابات وما ينشق منها من تفرع بجغرافية تقسيم الدوائر الانتخابية, وجغرافية التصويت من حيث تحديد مراكز الاقتراع. وأخيرا بربط العملية الانتخابية ككل بالجانب التكنولوجي مع التركيز على نظم المعلومات الجغرافية GIS .

أولاً: جغرافيا الانتخابات:

تعد جغرافيا الانتخابات من الموضوعات التي تعنى بها الجغرافيا السياسية المعاصرة وهي تعالج بناء مناطق صنع القرار سواء على المستوى البرلماني أو البلدي والذي يعتبر سلطة تشريعية أو رقابية أو تنفيذية لكثير من الخدمات الأساسية الضرورية للمواطنين .

تعد الانتخابات من الموضوعات التي تعنى الجغرافيا السياسية المعاصرة بها, والتي ارتبطت باتساع الممارسة الديمقراطية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتحول الرأسمالية بقيمها السياسية والاقتصادية إلى نظام عالمي مهيمن. وليس ثمة شك في أن جغرافية الانتخابات تعالج كيفية بناء مناطق صنع القرار سواء على مستوى البرلمان، وهو مستوى وطني أو المجلس البلدي وهو مستوى محلي. وتسعى جغرافية الانتخابات إلى تحديد الضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية التي تسهم في تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية، ورسم هذه الدوائر بطريقة تتحقق فيها الموضوعية والشفافية لصالح الوطن والمواطنين. (كرم,1998)

لم تعد دراسات الجغرافيا السياسية في الوقت الحاضر أسيرةً لدراسة الدولة كونها وحدة سياسيةً، إلا أنها اتجهت نحو دراسات عديدة ومتعمقة ترتبط بالتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية التي طرأت على الساحة السياسية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. بالإضافة إلى انتشار مفاهيم جديدة، وأيضاً ظهور بعض الدراسات الخاصة بسلوك الأفراد والجماعات تجاه بعض الظواهر مثل : دراسة السلوك الانتخابي للأفراد وتأثره بالظروف الجغرافية (جغرافية الانتخابات) Electoral geographyومن ثم فإن هذا الجزء يعرض ماهية جغرافية الانتخابات ونشأتها وتطورها ومضمونها ومجالات ومناهج دراستها وعلاقتها بالعلوم الأخرى.

- ماهية جغرافية الانتخابات:

تعد جغرافية الانتخابات أحد الفروع التطبيقية للجغرافيا السياسية حيث يبحث في طريقة اختيار القادة ونواب الشعب، كما تهتم بدراسة النشاط الانتخابي داخل الدولة من حيث التحليلات الانتخابية للدوائر الانتخابية، والتباين المكاني في التصويت، والتأثيرات الجغرافية في التصويت، والحملات الانتخابية للمرشحين، وأيضاً دراسة السلوك ألتصويتي للأفراد والجماعات من خلال تحليل وتقييم العوامل الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية والسيكولوجية والديموغرافية التي تشكل الرأي العام للناخبين، وتؤثر بالتالي في السلوك الانتخابي للأفراد والجماعات؛ حيث تؤدي إلى اختلاف طرق الانتخاب ونتائجها؛ بمعنى أن جغرافية الانتخابات تهتم بدارسة التباين المكاني في التصويت مع تحديدها لأنماطه وتفسير ذلك وتعليله بهدف فهم السياسة الحقيقية للمنطقة.(نعمة,2003)

ومن التعاريف الخاصة بجغرافية الانتخابات يمكننا التعرف على الجوانب المهمة التي يأخذ بها الجغرافي عند معالجته لهذه القضية، فجغرافية الانتخابات كما يعرفها ديكشيت (Dikishit .2000. 151) دراسة السلوك الانتخابي في إطار معين أو بعبارة أخرى دراسة التحليل المكاني للسلوك الانتخابي.

أي أن جغرافية الانتخابات هي الفرع الجغرافي الذي يتناول بالتحليل والتقييم خصائص العملية الانتخابية ومشكلاتها من كافة جوانبها.

ورغم ذلك فقد اختلفت الآراء حول دور جغرافية الانتخابات في مجال الجغرافيا السياسية، وانقسمت الاراء الى قسمين, قسم يرى أنه لا علاقة لها بالجغرافيا السياسية وأنها أقرب إلى علمي الاجتماع والسياسة أكثر من علم الجغرافيا، في حين يرى قسم آخر أنها تدخل في صلب هيكل الجغرافيا السياسية الحديثة، ولتكون فرعاً جغرافيا تطبيقياً مستقلاً بذاته. هذا بالإضافة إلى الجدل عما يمكن أن تضيفه جغرافية الانتخابات للجغرافيا السياسية وحول النهاية التي ترمي إليها الدراسات من غايات.(تيلور,2002)

وهنالك نمطين من الجغرافية الانتخابية :

الأول: جغرافية القوة الذي ينتج من مصالح جماعات معينة أو دول في تمويل أحزاب أو شخصيات معينة في الحملات الانتخابية

والثاني: جغرافية الدعم الشعبي. ويعود تركيز الاهتمام على الأخيرة إلى أن المادة العلمية حولها متوفرة وغزيرة فالانتخابات هي ممارسة علنية تتم من خلال القنوات السياسية

والإعلامية كما أن نتائجها تعلن أول بأول مما يتيح للمراقبين مادة دسمة للبحث. وهذا هو السبب في انتعاش البحث في جغرافية الدعم الشعبي في الانتخابات في السنوات الأخيرة. (نعمة,2000)

ومن ثم إذا كانت العلوم السياسية تعرف على أنها دراسة لعمليات اتخاذ القرار السياسي فتكون بذلك الجغرافيا السياسية هي دراسة المؤثرات البيئية والمكانية على هؤلاء الذين يتخذون هذه القرارات السياسية. وبهذا التعريف للجغرافيا السياسية ترتبط جغرافية الانتخابات، إضافة إلى ذلك أنه في جميع البلاد الديمقراطية التي بها أنظمة سياسية متعددة الأحزاب تكون الحرب الانتخابية أول خطوة في عملية الوصول إلى الحكم، وبالنظر إلى جغرافية الانتخابات فيمكن عدها المرحلة الأولى في دراسة الجغرافيا السياسية في البلدان الديمقراطية.(عمر,2003)

وتلعب الانتخابات دوراً أساسياً على المستوى الأيديولوجي، إذ إنها تنقل الصراعات بأمان إلى الساحات الدستورية؛ ومن ثم تصبح دراسة جغرافية الانتخابات أمراً ضرورياً.(تيلور,2002)

- نشأة جغرافية الانتخابات وتطورها:

ظهرت دراسة الانتخابات كموضوع في إطار الجغرافيا السياسية مع بداية القرن العشرين وتزامن ذلك مع ظهور الجغرافيا السياسية كونها علماً مستقلاً ذا منهج محدد ومنظم في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حين نشر عالم الجغرافيا البشرية الألماني فردريك راتزل F. Ratzel كتابه الشهير تحت عنوان الجغرافيا السياسية عام 1897.

وكانت أول دراسة في مجال جغرافية الانتخابات تلك التي نشرها عالم الجغرافيا الفرنسي أندريه سيجفريد Andri Siegfried عام 1913 عن الانتخابات التي جرت في إقليم أردشي Ardeche غربي فرنسا وعلاقتها بالظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية.(تيلور,2002)

وعلى ذلك فإذا كان راتزل هو المؤسس الحقيقي للجغرافيا السياسية، فإن سيجفريد يعد أباً لجغرافية الانتخابات. حيث أبرزت دراساته دور العوامل الجغرافية في التأثير على نتائج الانتخابات، وذلك من خلال مقارنة خريطة لنتائج الانتخابات بالخرائط الجغرافية الأخرى.

وقد حاول ربط نتائج الانتخابات بالظروف الجغرافية، كما حاول تفسير أنماط التصويت على أنها نتاج مجموعة من الظروف الجغرافية.

تلي ذلك الدراسة التي قدمها Krehbiel عام 1916 حيث درس دلالة المؤثرات الجغرافية في تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية البريطانية بين عامي 1885 – 1910

واهتمت الدراسة اهتماماً كبيراً بالعلاقة المتبادلة بين نتائج الانتخابات والإحصائيات المهنية.(عمر,2003)

وفي عام 1918 قام Carl Sauer بدراسة تقسيم الدوائر الانتخابية للكونجرس الامريكي بهدف إظهار التشويه في تقسيم الدوائر الانتخابية, ما يطلق عليه Gerrymander(وهو مصطلح أمريكي معناه التلاعب في الانتخابات خاصة في رسم حدود الدوائر الانتخابية لمحاباة أحد المرشحين؛ وهو نسبة لحاكم ولاية ماساشوسيتي Elbridge Gerry الذي ابتدع نظام التقسيم التفضيلي للدوائر الذي بمقتضاه أعيد رسم دوائر مقاطعة Essex بصورة تسمح للحزب الحاكم بتحقيق ما يصبوا إليه من أغلبية وتفتيت أصوات المجموعات المعارضة؛ وذلك في الانتخابات التي كان المزمع إجراؤها في عام 1812).

وحدد العوامل الطبيعية المؤثرة على التقسيم بخمسة عوامل هي: الموقع ، طبوغرافية سطح الأرض، وأنواع التربة، والصرف، ومصادر المعادن؛ وكلها عوامل تميز الدوائر الانتخابية.(عمر, 2005)

ومنذ الحرب العالمية الثانية ظهرت مئات من الدراسات التي تتعلق بجغرافية الانتخابات وكانت تتم أغلبها على أيدي جغرافيين فرنسيين – وأمريكيين. وفي السبعينيات ظهرت العديد من الدراسات حول الجغرافيا الانتخابية في كل من ألمانيا والهند واليابان وإنجلترا ودول ما بعد الشيوعية وهولندا. وفي أواخر السبعينيات بدأ بعض الجغرافيين في دراسة الحملات الانتخابية للمرشحين؛ التي تعد جزءاً من جغرافية الانتخابات التي هدفها الفوز والحصول على أكبر عدد من الأصوات في عدد من الدوائر الانتخابية.(عمر,2003)

ونظراً لأن عملية الانتخابات تمارس على وجهها الصحيح بدول العالم المتقدم التي تأخذ بنظام الديمقراطية الليبرالية، فقد زاد الاهتمام بدراسة جغرافية الانتخابات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا، وغيرها من دول غرب أوروبا.

وبرزت في أفكار الباحثين مبدأ العلاقات القائمة بين الخصائص الجغرافية وبعض الظواهر السياسية مثل: توزيع الأحزاب والقوى السياسية، والسلوك ألتصويتي، ونتائج الانتخابات, بالإضافة إلى إبراز التأثيرات المحلية على التصويت (الأصدقاء والجيران).

وعقب انتهاء الحرب الباردة خلال العقد الأخير من القرن العشرين – وخاصة مع انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي – اكتسب موضوع الانتخابات بعداً جديداً حيث أصبحت الديمقراطية في عالم ما بعد الحرب الباردة هدفاً عالمياً تطمح إليه كافة شعوب العالم

على اختلاف قيمها وعادتها وظروفها؛ وخاصة البلدان التي كانت تئن شعوبها من وطأة أنظمـة الحكم الشمولية التي كانت سائدةً في الدول التي أخذت بالنهج السوفيتي في الحكم ولـذا أطلـق البعض على القرن العشرين عصر الثورات الديمقراطية. (نعمة,2003)

ومنذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها اجتاحت العالم موجة من التحول الـديمقراطي لم يسبق لها مثيل من قبل، وأصبح مطلب إجراء انتخابات حرة ونزيهة مطلبـاً دوليـاً يـصر المجتمع الدولي على الوفاء به لكي يتم الاعتراف بالدولة كونها كياناً ديمقراطياً يؤهلها نظامهـا السياسي للحصول على المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية. ومن ثم وجدت الدول النامية على وجه الخصوص أنه يتحتم عليها أن تتخذ كل ما يحقق هذا المطلب.

ونتيجة لما سبق ومع نجاح عملية الديمقراطيـة عبـر العـالم وانتـشار الممارسـات الديمقراطية في معظم دول العالم الثالث نتيجة لظهور فكرة العولمة التي تروج لهـا الولايـات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، اتسع البعد الجغرافي للدراسات الانتخابية حتى أصبحت من أنشط موضوعات الجغرافيا السياسية؛ وساعدها في ذلك ظهور مـنهج التحليـل المكـاني، والمنهج السلوكي الذي يتخذ من سلوك الفرد وحدة للتحليل والدراسة. بالإضـافة إلـى تـراكم المعلومات والمعارف باطراد عنها في الوقت الحاضر بسبب نشر نتائج الانتخابات أولاً بـأول واستخـدام الوسائل الحديثة في تحليل النتائج واستخلاصها مما يتيح للباحثين مادةً غزيرةً للبحث

.

وتتميز جغرافية الانتخابات في الوقت الحاضر بطابع العالمية تبعاً لإشاعة الديمقراطية، إلا أنها تعاني من صعوبات كثيرة في وجه محاولات وضع أسس وقواعد عامة تنطبق على كل دول العالم نظراً لكون عملية الانتخابات عبارةً عن قضية داخلية ترتبط بالظروف الاقتـصادية والاجتماعية والسياسية لكل دولة.(الزعبي,2006)

كما أن هذه الظروف عرضة للتغير المستمر؛ وبالتالي تتعدد وتتغير أنظمـة العمليـات الانتخابية؛ مما يعرقل التحليل الجغرافي للانتخابات على مستوى العالم. ولا يؤدي في النهاية إلى خلاصة عامة يمكن الاستناد إليها كحجة علمية. وجغرافية الانتخابات في حاجـة ماسـة إلـى مجهودات الجغرافيين وأبحاثهم كي يتم وضع إطار نظري وفكري وأصولي يؤدي إلى تعريـف محدد وأهداف معينة لها. (تيلور,2002)

مجالات دراسة جغرافية الانتخابات:

تمر عملية الانتخابات بعدة مراحل هي:

الإعداد والتنظيم المكاني للانتخابات وما يلزم ذلك من إجراءات، والحملة الانتخابية للمرشحين والبرامج الاقتصادية – الاجتماعية – السياسة الانتخابية للأحزاب المتنافسة، والتصويت في الانتخابات، ونتائج الانتخابات، والتصويت في المجالس النيابية. ولكل مرحلة منها مغزى جغرافي تهتم بدراسته جغرافية الانتخابات.(الديب,1997)

ويمكن تحديد ميادين دراسة جغرافية الانتخابات في الآتي:

- التحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية.
- التباين المكاني للتصويت وأسبابه وتفسيره.
- النظام الانتخابي ومغزاه الجغرافي.
- البرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشتركة في المنافسة ليستدل منها على الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على الأفراد عند اتخاذهم قرارات التصويت.
- الخصائص الديموغرافية والسياسية للناخبين والمرشحين.
- طريقة توزع المقاعد الممثلة للدوائر الانتخابية.
- الدعاية الانتخابية ومدى تأثرها بالبيئة المحلية, وأثرها في خلق توجهات معينة لدى الناخبين.
- تخطيط الحملات الانتخابية للمرشحين.
- البيئة الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدوائر الانتخابية وتأثيرها على السلوك الانتخابي.

* السلوك التصويتي للفرد والجماعة بهدف الوقوف على العوامل الجغرافية المكانية التي تؤثر في جغرافية التصويت. (الديب,1997)

ولا تختلف جغرافية الانتخابات عن الطريقة الجغرافية في تناول الظواهر السياسية، حيث تهتم بالتعرف عل توزيع الظاهرة وخصائصها وعلاقتها المكانية، كما تدرس العلاقات ومدى الارتباط بعناصر البيئة الجغرافية للتعرف على عناصر الضعف ومواطن القوة وصولاً إلى تفسير السلوك الانتخابي.

وهي في محاور دراستها تهتم بالتحليل المكاني للدوائر الانتخابية وللسلوك التصويتي والعملية الانتخابية بكاملها. وهي في دراستها التحليلية تصبح في وضع يمكّنها من اقتراح بعض الحلول الموضوعية لمشكلات النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية وطرق توزيع المقاعد بما يتفق والواقع الجغرافي المحلي.(الزعبي,2006)

- مناهج الدراسة في جغرافية الانتخابات:

المنهج هو طريقة لتنظيم البيانات والمعلومات والأفكار المتعلقة بإحدى الظواهر؛ ومنها العملية الانتخابية للمساعدة في فهم هذه الظاهرة والكشف عن حقيقتها العلمية وتحليلها.

وقد تغيرت مناهج البحث في جغرافية الانتخابات تبعاً لتباين وجهات نظر الباحثين لمجال دراستها. ففي بداية نشأة جغرافية الانتخابات, اهتمت بدراسة مركب العلاقات القائمة بين الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية ونمط التصويت في الانتخابات من جهة أخرى؛ لذا اتجهت إلى دراسة أنماط التصويت وتحليله بعد كل انتخاب، وتحليل نتائج الانتخابات؛ وذلك بالتركيز على رسم الخرائط لإظهار النتائج وتحليلها. وهو ما اتبعه سيجفريد في دراساته عن الانتخابات في منطقة أردشي بفرنسا. واتضح من هذه الدراسات أن نمط التصويت في المنطقة يعكس التنظيم المكاني للمجتمع والمتأثر بتباين ظروف البيئة الطبيعية، ويمكن أن يطلق على هذا المدخل مصطلح المنهج المساحي Areal Approach. (الديب,1997)

حيث يفسر هذا الأسلوب نمط التصويت لدولة أو لتقسيم إداري كبير قد يكون إقليم أو محافظةً أو دائرةً، بمعنى أنه يهتم بالنظرة الإجمالية ويتجاهل سلوك الفرد في العملية الانتخابية. إلا أنه نتيجة للاتجاه العام في الجغرافيا الحديثة الذي يهتم بالعنصر السلوكي، اتجهت دراسة جغرافية الانتخابات إلى توضيح التباين المكاني للسلوك الفردي في عملية التصويت في الانتخابات؛ وهو ما يسمى بالمنهج المكاني – السلوكي Spatial Behavioral Approach الذي يهتم بقياس التغيرات المكانية وتحليلها مثل : المسافة والرابطة والصلة وأثر الجوار في السلوك الانتخابي للفرد.

وبناء على ذلك؛ فإن المنهج المكاني– السلوكي، يرى أن السلوك الانتخابي للفرد لا يرجع إلى التغيرات المكانية في الوحدة المساحية فقط ؛ وإنما لوجوده في وسط جغرافي متميز يؤدي إلى الاستجابة الانتخابية للفرد.(الديب,1997)

وأظهرت دراسات Johnston التأثيرات المحلية على التصويت في الانتخابات المحلية في إنجلترا، وأشار فيها إلى أن أصوات الناخبين تعتمد اعتماداً كبيراً على طبيعة المحيط المحلي،

وتأثير الأصدقاء والجيران في المعلومات التي يتلقاها الناخب حيث إن المعرفة تتناقص مع زيادة المسافة. فالناخب يختار المرشح الأقرب في عنوان إقامته؛ فالأكثر معرفة له ثم المرشح الـــذي تربطه به صلة أو بأناس يعرفونه أو الذي قابله وهكذا حتى يختار المرشح الذي يسمع عنـــه أو يقرأ برنامجه الانتخابي فقط.(عمر,2003)

وذكر كل من تيلور وفلنت أن التصويت لمصلحة المرشح يكون بحكم الصداقة أو الجيرة وأن المرشح يحرز أصواتاً كثيرةً في مسقط رأسه. بالإضافة إلى عامل الجيرة أو الجوار يمثـــل أحد أهم المؤثرات الجغرافية في عملية الاقتراع حيث لوحظ أن الأحزاب تحقق أفضل النتائج في دوائر جيرتها. كذلك ذكرا أن عامل الجوار يتضح تأثيره في العملية الانتخابية من خلال موقف الأفراد في ضوء ما يتلقونه من معلومات. فبالنسبة لأي فرد وقت المعركـــة الانتخابيـــة هنـــاك مصدران للمعلومات، العام منها يصل عن طريق وسائل الإعلام المتاحة لكل المـــواطنين، ثـــم المعلومات الخاصة التي يستقيها من علاقاته الخاصة المحلية.(تيلور,2002)

ويمكن القول ان كلاً من المنهجين المساحي والسلوكي يهتمان بأثر التباين المكاني على السلوك التصويتي للناخب في ضوء جغرافية المكان الذي يعيش في ظله أو دراســـة إجماليـــات نتائج التصويت في كل منطقة في ضوء ظروفها الجغرافية. وأصبح مـــن الـــضروري إتبـــاع المنهجين في دراسة جغرافية الانتخابات. إلا أن ذلك لا يعني الاستغناء عـــن اســـتخدام بعـــض المناهج الأساسية في الجغرافيا السياسية التي تساعد على تفسير بعض العناصـــر وتوضـــيحها، ومنها المنهج الأصولي Principle Approach الذي يبحث في مفاهيم جغرافيـــة الانتخابـــات وأسسها وطرق البحث فيها وأهدافها. حتى يمكن وضع قواعد خاصة بهـــذا الفـــرع الجغرافـــي لتطبيقها على دراسة الانتخابات في دول العالم. وأيضاً المنهج التـــاريخي Choronological Approach الذي يوضح التطور التاريخي لظاهرة الانتخابات وما يتعلق بها من تقسيم الدوائر الانتخابية والنظام الانتخابي المتبع حيث إن الانتخابات ظاهرة مستمرة ومتغيرة من فترة زمنية لأخرى.

ونظراً لأن عملية الانتخابات تمثل إحدى الوظائف التي تؤديها الدولة داخلياً وتمارس بها سيادتها الداخلية وتحافظ بها على النظام وسيادة القانون فوق كل أراضيها؛ لذلك يمكن اســـتخدام المنهج الوظيفي Functional Approach الذي يمكن من خلاله تحليل التقـــسيمات الانتخابيـــة والقوانين التي ترتبط بالعملية الانتخابية، وأيضاً تحديد الاتجاهات السياسية وتحليلها في الدولـــة ورصد مدى التباين الإقليمي فيها.

يتضح مما سبق أنه يمكن استخدام مناهج عدة في دراسة جغرافية الانتخابات ولا يعني تعددها تضارب ذات بينها، بل إن لكل منها ضرورته وأهميته؛ فقد لا يصلح أحدها دون الآخر لحاجة البحث إليه.

- **علاقة جغرافية الانتخابات بالعلوم الأخرى :**

ترتبط جغرافية الانتخابات بالعديد من العلوم الأخرى شأنها في ذلك شأن علم الجغرافيا الذي يتصف بالشمولية الناتجة عن عملية الامتصاص الفكري للعديد من العلوم.
ويتكون اسم العلم من كلمتين إحداهما : الانتخابات بما يوضح الصلة الوثيقة بالعلوم السياسية. كما أن للجغرافية الانتخابية ارتباطاً وثيقاً بعلوم أخرى مثل علم النفس البيئي الذي يدرس العلاقة بين السلوك البشرى والبيئة؛ وأيضاً علم الاجتماع وعلم القانون وعلم الإحصاء.
وتؤكد جغرافية الانتخابات النظرة الموضوعية في دراساتها وإن كان بعضها يتأثر بالنظرة الذاتية للباحث ومصدرها الانتماءات الحزبية.

ثانيا: تقسيم الدوائر الانتخابية:

يعتبر تشكيل الدوائر الانتخابية مجالا خصبا للبحث والتقصي والاستقراء للمتخصصين والمهتمين على حد سواء، فلتوزع الدوائر أسس ومبادئ ونظريات كثيرة ومتعددة إلا أن جميعها يتفق على أن الأولوية في التقسيم تعتمد على الثقل السكاني شريطة توافر المعادلات الأخرى المعتمدة في التقسيم ومنها المساحة والموارد والنمو السكاني والعمراني المنظور، النمو التجاري والاقتصادي، الترابط الثقافي والاجتماعي، والسياسي، وعنصر ضمان المشاركة.

غير أن ما كتب في هذا المجال قليل جدا حيث يخضع التقسيم في أي دولة إلى ظروفها الديموغرافية والطبيعية والجغرافية والسياسية. فليس هناك إجماع على شكل معين للتوزيع بقدر ما هنالك إجماع على أن لكل منطقة طبيعتها الخاصة التي تفرض عليها الموائمة بين المتغيرات السالفة الذكر بما يحقق العدل والتوازن. مع الإقرار على أن تقسيم الدوائر لا يمكن أن يرسم بالمسطرة والقلم، وأن هناك هامشا من المرونة يقدر بقدره.

الخصائص المكانية للدوائر الانتخابية :

التعرف على محددات البيئة الطبيعية والبشرية المؤثرة في مسيرة العمليـــة الانتخابيـــة بالبيئة الجغرافية إذ يتأثر النظام الانتخابي بالعوامل الجغرافية الآتية:

أولا – محددات البيئة الطبيعية: وتتمثل في اثر البيئة الطبيعية في العملية الانتخابية

- ملامح السطح والتضاريس: التضاريس وملامح سطح الدوائر الانتخابية
- المناخ

ثانيا – المحددات البشرية: تلعب الخصائص البشرية والاجتماعية دورا مهمـــا فـــي تـــشكيل التوجيهات الفكرية والسياسية والثقافية لأي مجتمع. ويقصد بالتركيبة السكانية دراسة الخصائص الكمية للسكان والتي يمكن الحصول عليها من البيانات التعدادية للسكان .

- حجم السكان: نموهم وتطورهم وتركيبتهم
- التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم
- التوزيع حسب نمط الحياة
- التركيب العرقي (ألاثني)
- التوزع الاقتصادي للسكان (الأيدي العاملة)

يعد تمثيل التركيب العمري والنوعي للسكان في صورة هرم سكاني امرأ مهماً لقدرتـــه على توضيح نسب السكان في فئات العمر المختلفة حيث تمثل قاعدة الهرم صغار السن والفئات المتوسطة ، الشباب، والقمة وهى فئة كبار السن.

ونستطيع من خلال الهرم السكاني أن نتلمس حالة الفئات العمرية في المجتمع فضلا عن قدرته على تحديد حجم الفئة المتوخاه مشاركتها في العملية الانتخابية.

وسيتم تناول موضوع الدوائر الانتخابية من خلال ثلاث محاور على النحو التالي:

- ماهية الدوائر الانتخابية.
- معايير تقسيم الدوائر الانتخابية.
- التغيرات في عدد الدوائر الانتخابية.

أولاً : ماهية الدوائر الانتخابية:

تمثل الدوائر الانتخابية إحدى صور التنظيم المكاني للمجتمع. فهي تقـــسيمات إداريـــة يقصد بها تعيين حدود لكل منطقة جغرافية أو إدارية داخل إقليم الدولة بصورة واضحة, حتـــى

يتسنى تمثيل كافة قطاعات السكان في المجالس النيابية بعدد من النواب يتناسب وحجم القوة التصويتية لكل منطقة. (Jacob,1964)

ومن ثم فإن الدوائر الانتخابية لا تخرج عن كونها وحدةً انتخابيةً قائمةً بذاتها يتيح فيها المشرع للأفراد المقيدين بجدولها الانتخابي انتخاب ممثل لها أو أكثر في المجالس النيابية. (الشرقاوي,1994)

واستقرت غالبية الدساتير الحديثة على حتمية تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية، وذلك لما يمثله هذا التقسيم من أهمية بالنسبة للعملية الانتخابية سواء أجريت الانتخابات بمقتضى النظام الفردي أو بالقائمة.(عفيفي, 1997)

وبناء على ذلك؛ فإن الدوائر الانتخابية تعد أهم آليات النظام الانتخابي وهي أداة لا غنى عنها تمكّن الناخبين من الاختيار الأمثل بين المرشحين، الأمر الذي يكون غير متاحٍ أو بالغ الصعوبة في الحالة التي تكون فيها الدولة دائرة انتخابية واحدة, مما يعيق الناخبين عن التعرف الجيد للمرشحين؛ وما ينجم عنه من صعوبة في الحكم على ما يتمتع به كل منهم من كفاءة وقدرة على التمثيل النيابي.

وبناء على ما سبق؛ فإن تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية أمر لازم وضروري لإسباغ العملية الانتخابية بالجدية والنزاهة، ولتكون إرادة الناخبين معبرة تماماً عن الإرادة العامة للأمة. وعامة فإن حدود الدوائر الانتخابية لا تعد إداريةً بالمعنى المفهوم، ولا يعتد بها في توزع الخدمات الحكومية، فهي حدود مؤقتة ويقتصر دورها على تنظيم العملية الانتخابية، أي ليس لها أية سلطات أو معايير تنظيمية من الناحية الإدارية.

ويختلف حجم الدوائر الانتخابية وعددها تبعاً للنظام الانتخابي. ففي نظام الانتخاب بالقائمة الذي يقوم فيه الناخب باختيار عدة نواب يمثلون دائرته في البرلمان يتناسب مع عدد الناخبين في الدائرة غالباً ما تكون الدوائر الانتخابية كبيرةً مقابلةً للتقسيمات الإدارية المحلية كالمحافظات، فتكون كل محافظة دائرة انتخابية. وأحياناً تقسم المحافظة الواحدة الكبيرة إلى عدة دوائر انتخابية؛ وهو ما يعني اتساع النطاق الجغرافي للدائرة الانتخابية الواحدة؛ وبالتالي قلة عدد الدوائر الانتخابية على مستوى الدولة. وعلى العكس في نظام الانتخاب الفردي الذي يختار فيه الناخب نائباً أو نائبين عن كل دائرة متساوية تقريباً في عدد السكان؛ وهو ما يعني تقسيم الدولة إلى دوائر صغيرة المساحة؛ وبالتالي يزداد عدد الدوائر الانتخابية على مستوى الدولة.

وتقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية يمثل إجراء ذا صلة بالانتخاب، كما أنه يشكل أحد الضمانات الخاصة بالانتخابات النيابية؛ كما أن أول مراحل العملية الانتخابية.ويختلف حجم الدوائر الانتخابية وعددها تبعاً لطبيعة المجلس المنتخب؛ كما هو الحال في مصر بالنسبة لدوائر مجلسي الشعب والشورى.

ثانياً: معايير تقسيم الدوائر الانتخابية:

يعد تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية على جانب كبير من الخطورة والأهمية لتأثيرها المباشر على نتائج الانتخابات ونزاهتها، لذلك يتعين على السلطة المختصة بالتقسيم مراعاة العدالة في التقسيم بحيث لا ينتقص هذا التقسيم من أصوات أية مجموعة حزبية أو مناطق معينة أو إسقاط أصواتها.

إذ يجب أن تتوخى السلطة المختصة بالتقسيم تحقيق مبدأ العدالة في التمثيل الذي يتأتى بتمكين كافة سكان الإقليم الجغرافي أو الوحدة الإدارية من أن يمثلوا في المجالس النيابية تمثيلاً يتناسب وأحجامهم الفعلية، وهو الأمر الذي يوجب من ناحية أخرى ضرورة أن تمثل القطاعات السكانية المتقاربة من حيث الحجم بعدد متساوٍ من المقاعد النيابية ، إذ إن عدم تطبيق تلك المبادئ يمثل إجحافاً للحقيقة وخروجاً على مبادئ العدالة التي يجب أن تسود عملية التقسيم.(Jacob,1999)

وتعد عملية رسم حدود تحقق مبدأ العدالة في التمثيل لسكان الدائرة في المجالس النيابية أمراً يستحيل تحقيقه بطريقة تضمن نتائج محايدة في الانتخابات، أي أن الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة لابد أن تكون متحيزةً بشكل ما، فقد يتأتى سوء التقسيم عرضاً أكثر منه مقصوداً أو متعمداً، ففي الأردن مثلاً حيث التباين بين أعداد الناخبين في الدوائر الانتخابية المختلفة نتيجة عدم تجانس التوزيع الجغرافي للسكان بين المحافظات الحضرية والمحافظات الصحراوية المخلخلة سكانيا، وبالتالي لا يتساوى في هذه الحالة كل صوت مع غيره, أي ينتفي مبدأ المساواة في التصويت على نحو غير رسمي.

وقد يكون سوء التقسيم مقصوداً ومتعمداً؛ إذ يمكن للسلطة التنفيذية أن تأخذ على عاتقها رسم أو إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية بطريقة تتفق ومصالحها، وبالتالي يفرغ مبدأ المساواة في التصويت من مضمونه على نحو رسمي.

ويمكن توضيح المعايير التي يتعين تقسيم الدوائر الانتخابية على أساسها كما يلي-:

- مراعاة النصوص الدستورية وقوانين الانتخاب والنظم الانتخابية

يلجأ مشرعو الدول المختلفة عند قيامهم بعملية تحديد الدوائر الانتخابية إلى النصوص الدستورية والقانونية التي يتحدد بموجبها عدد أعضاء البرلمان. فإذا كان الدستور قد حدد هذا العدد مثلاً بـ 350 نائباً، وكان نظام الانتخاب المتبع هو نظام الانتخاب الفردي؛ فإن عدد الدوائر الانتخابية يكون مماثلاً لعدد النواب؛ أي يكون عدد الدوائر 350 دائرةً. أما إذا كان نظام الانتخاب المطبق هو نظام الانتخاب بالقائمة؛ فإن عدد الدوائر في هذا النظام يكون مماثلاً لعدد النواب مقسوماً على العدد المحدد لكل قائمة.

- المساواة في عدد السكان:

أن التمثيل العددي للسكان في أي بلد من البلدان هو الأساس المنطقي لتحديد الدوائر الانتخابية، بحيث يكون لكل عدد من السكان ممثل في المجلس النيابي. لذلك ينبغي مراعاة الكثافة السكانية في تحديد الدوائر الانتخابية حتى لا يختلف عدد من يمثلهم أي نائب اختلافاً كبيراً عن العدد الذي يمثله نائب آخر في نفس البرلمان. (مراد, 1987)

وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المبدأ إلا أنه نظراً لتعدد العقبات الجغرافية من أنهار وجبال، وتباين الظروف من إقليم لآخر تبعاً لطبائع السكان ومصالحهم ونوعية الأنشطة الاقتصادية السائدة، فقد حدا ذلك بالولايات المتحدة أن يكون التمثيل النيابي بمجلسين يتكون منهما الكونجرس الأمريكي . والمجلسان هما: (مجلس النواب) وهو قائم على أساس التمثيل العددي للسكان, و(مجلس الشيوخ) وهو قائم على أساس تمثيل الولايات.

وأوجب الدستور الهندي تقسيم كل ولاية إلى دوائر انتخابية إقليمية بطريقة يراعى فيها أن تكون النسبة بين عدد سكان كل دائرة وعدد المقاعد المخصصة لها واحدةً في جميع أنحاء الولاية؛ وذلك بقدر الإمكان عملياً، كما فرض أن يعاد توزيع المقاعد في البرلمان على الولايات وتقسيم كل ولاية إلى دوائر انتخابية بمعرفة الهيئة التي يحددها البرلمان بقانون وبالكيفية التي يحددها القانون؛ وذلك فور الانتهاء من إجراء كل تعداد إحصائي للسكان. (الدساتير,1966)

وفي مصر أكد نظام الانتخاب في ظل دستور عام 1923 مبدأ تغيير عدد الدوائر الانتخابية تبعاً لتغير حجم السكان، فقد جعل دوائر مجلس النواب بصفة عامة تضم كل منها 60 ألف نسمة؛ وكل دائرة من دوائر مجلس الشورى 180 ألف نسمة. (خليل, 2000)

ويرى بعض الباحثين أن عدد السكان في كل دائرة انتخابية يعد معياراً مضللاً.فالسكان يختلفون من منطقة إلى أخرى, وهم يزيدون بالمواليد وينقصون بالوفيات،

وكذلك بتأثير عامل الهجرة الداخلية التي تزيد العدد وتنقصه تبعاً لوفود السكان إلى الدائرة الانتخابية أو النزوح منها. وإن معيار السكان لا يدل على عدد الناخبين في الدائرة. ويعد هذا العدد هو المحك الفعلي للانتخابات. فعدد السكان يتضمن عدد الأطفال والصبية والمحكوم عليهم في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو فاقدي الأهلية المحجور عليهم أو من أشهر إفلاسه. بالإضافة إلى الأجانب المقيمين، وكلها عناصر سكانية تختلف من دائرة إلى أخرى. فيختل تبعاً لذلك عدد الناخبين من دائرة إلى أخرى؛ مما يعنى عدم تحقق مبدأ العدالة في توزيع الدوائر تبعاً لمعيار عدد السكان.(سلام, 2000)

أضف إلى ذلك في الأردن ظاهرة تريف المدن (الهجرة نحو المدينة مع التمسك بالأصول والإقامة) وظاهرة نقل الأصوات.

- المساواة في عدد الناخبين:

يمكن اعتبار عدد الناخبين هو المعيار الأسلم والأمثل في تقسيم الدوائر بشرط أن يكون عادلاً عن طريق قاسم مشترك انتخابي توزع على أساسه الدوائر. ويمكن تحديد هذا القاسم الانتخابي المشترك عن طريق قسمة عدد الناخبين على عدد النواب المطلوبين. فيكون الناتج هو المحدد لعدد الناخبين في الدائرة. وبذلك يمكن تحريك عدد الناخبين في القوائم القديمة إلى دائرة أخرى أو ضم عدد منهم إلى الدائرة لاستكمال هذا القاسم المشترك. ويترتب على عدم الأخذ بذلك المعيار اختلال التوازن بين الدوائر المختلفة، ويصبح هناك نائب قد نجح بعدد من الأصوات قوامها عشرة آلاف صوت مثلاً، وآخر نجح بعدد من الأصوات قوامها مائة ألف صوت، وثالث يتعين عليه الحصول على أكثر من ذلك وإلا فشل في الحصول على مقعد النيابة. (سلام,2000)

وإذا ما تم توحيد عدد الناخبين في كل دائرة استناداً إلى القاسم المشترك، فيمكن في هذه الحالة التجاوز عن نسبة 5% من أعداد الناخبين بالزيادة أو 5% منهم بالنقص من دائرة إلى أخرى؛ وذلك نتيجة إضافة أسماء جديدة إلى قوائم الدائرة بتأثير عوامل النمو السكاني أو حذف بعض الأسماء من القوائم نتيجة تنقية الجداول الانتخابية من الوفيات والمهاجرين؛ وغيرهم من الفئات التي ليس لها حق الانتخاب. أما لو زاد العدد في دائرة من الدوائر عن 5% أو نقص عددها عن ذلك، فإن المشرع يضطر إلى التدخل بإعادة توزيع الناخبين عن طريق إعادة حساب القاسم المشترك الانتخابي لتذهب الزيادة حسب القاسم الجديد إلى الدائرة الناقصة ويُملأ النقص في الدائرة التي تعاني منه.

ولذا يجب أن ينظر المشرع إلى القاسم المشترك بين الدوائر في عدد الناخبين. ويتم تقسيم الدوائر على أساسه؛ وذلك عند الإعداد لكل انتخابات جديدة.

- مراعاة التقسيمات الإدارية والظروف الجغرافية:

قد تقسم الدوائر الانتخابية استناداً إلى التقسيمات الإدارية الكبيرة والصغيرة والتبعية الإدارية للمراكز العمرانية شرط ألا يقتحم هذا التقسيم الإداري إلا للضرورة القصوى, بمعنى أن الدائرة الانتخابية لا تجمع بين مراكز عمرانية من محافظتين أو مركزين إداريين مختلفين بقدر الإمكان.

وفي حالة مراعاة التقسيمات الإدارية عند تقسيم الدوائر الانتخابية يمكن أن يكون هذا التقسيم غير عادل، لوجود دوائر سوف يزيد عدد الناخبين فيها عن دوائر أخرى. ويمكن أن يكون العدد مضاعفاً أو ربما أكثر لو قورنت الدوائر بالأخرى.

وقد تقسم الدوائر الانتخابية استناداً إلى خصائص الظروف الجغرافية السائدة مثل التضاريس. ففي هذه الحالة لا داعي لأن تضم الدائرة الانتخابية مراكز عمرانية على ضفتي نهر ليس بينهما جسر للعبور بسهولة أو تضم مراكز عمرانية تفصل فيما بينها جبال أو هضاب أو مجارٍ مائية واسعة وعميقة أو مناطق صحراوية مقفرة واسعة الامتداد.

وعموماً يجب إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية بين الحين والآخر ليأخذ في الحسبان كل المستجدات مثل نشأة مراكز عمرانية جديدة أو هجر بعضها أو شق شبكات نقل جديدة إلى غير ذلك من التغييرات لضمان عدالة تقسيم الدوائر وعدم وجود شبهة التحيز.

وطبقاً لهذه المعايير؛ فإن عملية رسم حدود انتخابية تحقق مبدأ العدالة في التمثيل لسكان الدائرة في المجالس النيابية أمر يصعب تحقيقه بطريقة تضمن نتائج محايدة في الانتخابات، ومعنى ذلك أن الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة لابد وأن تكون متحيزةً بدرجة ما, فقد

يتأتى سوء التقسيم عرضاً دون قصد أو قد يتأتى مقصوداً من خلال الحكومة الموجودة في السلطة لأغراض هي في صالحها في النهاية.

ويتم التحيز والتلاعب في تقسيم الدوائر الانتخابية على النحو التالي-:

أ– سوء تقسيم الدوائر الانتخابية Malapportioment

المتمثل في سوء تقسيم الدوائر الانتخابية (سوء التخصيص) في عدم التناسب بين عدد السكان في الدائرة وعدد المقاعد المخصصة لها. ويأخذ سوء التخصيص شكلين : الأول منهما تكون نسبة المقاعد المخصصة أكبر من نسبة السكان، أي أن عدد السكان في الدائرة أقل من عددهم في الدوائر الأخرى التي خصص لها نفس العدد من المقاعد، وهو ما يعرف بارتفاع

مستوى التمثيل Over-representation، أما الثاني فعكس الأول حيث تكون نسبة المقاعد المخصصة أقل من نسبة السكان، أي أن عدد السكان في الدائرة يكون أكبر من عددهم في دائرة أخرى لها نفس العدد من المقاعد، وهو ما يعرف بانخفاض مستوى التمثيل Under-representation .(Weatherly,2004).

ويسود هذا النوع من التحيز الجغرافي في غالبية الانتخابات البرلمانية لعدم تساوي أعداد السكان في الدوائر؛ وأيضاً في أعداد المقاعد المخصصة. وقد يكون هذا التحيز مقصوداً أو عرضاً.

ويعد سوء التخصيص هنا قضية خاصة بعدد السكان, وليس بخصائص السكان حيث إن نسبة العناصر غير المؤهلة للتصويت من السكان غالباً ما تكون متساويةً في معظم الدوائر. لذلك ينبغي مراعاة أعداد السكان في تحديد الدوائر الانتخابية حتى لا يختلف عدد من يمثلهم أي نائب اختلافاً كبيراً عن العدد الذي يمثله نائب آخر في البرلمان؛ وبالتالي يفرغ مبدأ المساواة في التصويت من مضمونه على نحو غير رسمي.

وعلى الرغم من عدم إمكان رسم دوائر انتخابية يتساوى في كل منها عدد الناخبين إلا أنه يجب ألا يكون الفارق شاسعاً بين عدد الناخبين في الدوائر الانتخابية المختلفة حتى لا يؤدي ذلك إلى عدم التناسب بين عدد ناخبي الدوائر وعدد المقاعد المخصصة لكل منها.

ويمكن الكشف عن ظاهر سوء التقسيم الجغرافي للدوائر الانتخابية في أية وحدة سياسية بأساليب نذكر منها ما يأتي-:

1- **قياس درجة التطرف:**

وذلك برصد العلاقة بين عدد الناخبين في أكبر الدوائر وأصغرها، فمثلاً : إذا كانت الدائرة الأكبر تضم عدداً من الناخبين يبلغ 60000 ناخبٍ والدائرة الصغرى تضم عدد من الناخبين يبلغ 20000 ناخبٍ ؛ فإن ذلك يشير إلى أن كل صوت في الدائرة الثانية يعادل ثلاثة أمثال نظيره في الدائرة الأولى.(الديب,2003), ويصدق ذلك في ظل نظام الانتخاب الفردي حيث تتساوى أعداد المقاعد في كل الدوائر الانتخابية.

2- **قياس معدل الانحراف:**

عن طريق مقارنة حجم كل دائرة بالمتوسط العام للدوائر الانتخابية الذي يمكن الحصول عليه بقسمة عدد الناخبين على المستوى القومي على العدد الكلي للمقاعد. فإذا كان المجموع الكلي لعدد الناخبين 30 مليون ناخب، وعدد الدوائر الانتخابية 222 دائرة؛ فإن متوسط عدد الناخبين في كل دائرة يكون 135 ألف ناخب.

وإذا لم يكن هناك انحراف عن هذا المتوسط (أي أنه يساوى صفراً) فلا يكون هنـــاك سوء توزع جغرافي للناخبين بين الدوائر الانتخابية، أما إذا كانت الانحرافات كبيرةً عن المتوسط فهذا يعني سوء توزيع جغرافي للناخبين بين الدوائر الانتخابية. ويصدق هذا المقياس في حالـــة التطبيق على أي من النظامين الانتخابيين (القائمة – الفردي).

3- **قياس نسبة الانحراف :**

وذلك بحساب نسبة سكان كل محافظة إلى العدد الكلي للسكان ونسبة المقاعــد فـــي كـــل محافظة إلى العدد الكلي للمقاعد، والاختلاف بين النسبتين يعطي نسبة الانحـــراف بالـــسلب أو بالإيجاب عن التخصيص الأمثل.

ب- التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية Gerrymandering

أما النمط الثاني من أنماط التحيز أو التزوير الجغرافي المتعلقة بالـــدوائر الانتخابيـــة، فيدور حول التلاعب في رسم حدود الدوائر الذي يسمى Gerrymandering نسبة إلى حـــاكم ولاية ماتشوسيتس في نيوإنجلند بشمال شرقي الولايات المتحدة الأمريكيـــة Elbridge Gerry حيث سن ذلك الحاكم قانوناً عام 1812 لإعادة تقسيم الولاية إلى دوائر انتخابية، وتم بمقتـــضاه إعادة رسم دوائر مقاطعة Essex التي كانت إحداها تـــشبه حيـــوان الـــسلمندر Salamander بصورة تسمح للحزب الحاكم بتحقيق ما يصبو إليه من أغلبية في الانتخابات كان من المزمـــع إجراؤها في ذلك الحين. فقد تم رسم الحدود بطريقة تحابي حزبه بحيث يحصل على 29 مقعداً وأصوات 50176 ناخباً، بينما لا يحصل الحزب المنافس إلا على 11 مقعداً بأصوات 51766 ناخباً، أي أن عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب المهزوم كانـــت أكبـــر بمقـــدار 1604 أصوات من مجموع الأصوات التي حصل عليها الحزب المنتصر.(كرم,1988)

ويتم التلاعب في رسم حدود الدوائر الانتخابية بطرق مختلفة نذكر منها ما يأتي:

1- ربط نطاقات التجمعات المؤيدة للحزب المقصود بالمحاباة ببعضها عن طريق حدود شـــديدة التعرج وذلك لإيجاد أغلبية في منطقة غير متعاطفة مع الحزب, وتجنب إدخال منـــاطق غيـــر مؤيدة له، وهو ما يطلق عليه مصطلح التكويم Stacked ، كما حـــدث فـــي انتخابـــات ولايـــة ماتشوسيتس في بداية القرن 19 التي سبق الإشارة إليها.

2- رسم حدود الدوائر الانتخابية بطريقة تؤدي إلى تركيز الأصوات المؤيدة للحزب المعارض في منطقة أو منطقتين على الأكثر حيث يحصل فيها مرشح الحزب المقصود التحيز ضده على أغلبية كاسحة من أصوات الناخبين هناك . على ألا يحصل هذا الحزب في النهاية إلا على عدد محدود جداً من المقاعد في البرلمان لقلة أنصاره في الدوائر الأخرى التـــي رســـمت حـــدودها

بطريقة متحيزة، بينما يحصل الحزب الآخر على عدد أكبر من المقاعد بأغلبية أصوات قليلــة, ومن ثم يصل إلى الحكم، والوضع المثالي في هذه الحالة أن تحصل المعارضة علــى مقعــد أو مقعدين بأغلبية 99% ، بينما يفوز الحزب الآخر بمعظم المقاعد بأغلبية 51% من الأصوات .

3- تجزئة المنطقة المعارضة بقوة للحزب المقصود بالمحاباة إلى عدة أجزاء على أن يلحق كل جزء بإحدى الدوائر الانتخابية المجاورة، وبذلك لا يفوز الحزب المعارض بأغلبية كبيرة في هذه المنطقة.(الديب, 2001)

يتضح مما سبق أن التحيز في رسم حدود الدوائر الانتخابية يرجع أساساً إلــى اعتبــارات حزبية سياسية إلا أن هناك أسباباً غير سياسية في بعض الأحيان تؤدي إلى مثل هذا التحيز هي على النحو التالي:

1- الاهتمام بجملة عدد سكان الدائرة دون الاهتمام بخصائصهم العرقية والدينيــة واللغويــة والأثنية وتوزيعهم الجغرافي.

2- عدم وجود ربط بين الوحدات الجغرافية التي يتم على أساسها تعداد السكان والوحــدات الجغرافية التي تتم على أساسها الانتخابات علماً بأن العلاقة وثيقة بين الأمرين.

3- عدم وجود خرائط تفصيلية مناسبة يستعان بها كونها خرائط أساس لتحديد حدود الدوائر الانتخابية.

وتحاول بعض الدول تفادي التقسيم المعيب للدوائر الانتخابية عن طريق التقليل من التفاوت الشديد بين عدد سكان الدوائر الانتخابية, ويمكن عمل متوسط عام لعدد سكان الدوائر الانتخابية وعدم الابتعاد عنه كثيراً بالزيادة أو النقصان في بقية الدوائر الأخرى.

ويمكن الكشف عن التحيز والتزوير الجغرافي الخاص بالتنظيم المكاني للدوائر الانتخابية عــن طريق فحص خريطة الدوائر الانتخابية في الدولة للكشف عما إذا كانت هناك دوائــر انتخابيــة تتصف حدودها بشدة الانثناء والالتواء وتتسم بالتشرذم Indentation حيث تأخذ الدوائر فيهــا شكل النجمة لأسباب غير منطقية، ولتسهيل هذا الفحص يجب أن تصاحب الخريطة التي توضح امتداد الدوائر الانتخابية بعض البيانات والمعلومات والخرائط عن كل من المظــاهر الطبيعيــة وشبكات الطرق، من طرق سيارات أو سكك حديدية ومراكز الاستقرار الريفيــة والحــضرية وأحجامها؛ وذلك حتى يتمكن الباحث من رصد التلاعب أو عدمه في حدود الدوائر أو أن هــذا الشكل الشديد الانثناء نتيجة لظروف جغرافية محلية.(بدوي,1975)

على ذلك فإن الدائرة الانتخابية التي تنتفي فيها إمكانية التلاعب تتسم بدرجة كبيرة مـن الاندماج والإحكام Compactness والحالة المثالية للإحكام والاندماج هي أن تأخذ فيها الدائرة شكل المربع أو الدائرة الهندسية.

ونالت مشكلة تلاعب الحكومة في الدوائر الانتخابية اهتماماً بالغاً من قبـل الفقـه فـي التشريع المصري. فقد ذهب جانب من الفقه إلى أن الضمانة الحقيقية تكمن في جعـل خـرائط التقسيم ثابتاً لا تتغير بتغير الحكومات أو عدد السكان، وأن يكون هذا التقسيم متفقـاً والتقـسيم الإداري للدولة كلما أمكن ذلك.(الديب,1999)

ويرى رأي آخر عدم الاعتماد على خرائط تقسيم ثابتة للدوائر بصورة مطلقة حيث يجب أن يكون هذا الثبات نسبياً؛ أي قابلاً للمراجعة الدورية للتأكد من تناسـب التقـسيم والظـروف المستجدة حتى يتحقق مبدأ عدالة توزيع المقاعد بنسب متساوية من السكان.(عفيفي, 1998)

ج- التغير العددي للدوائر الانتخابية:

اختلفت الدوائر الانتخابية في الأردن من حيث التوزع وتباين عددها تبعاً لقانون الانتخابات ونظام تقسيم الدوائر الانتخابية الذي يأتي منفصلا عن القانون. هنالك بعض الـنظم الانتخابيـة أخذت بمعيار الثبات في عدد الدوائر؛ وهو ما يعني تحديد عدد الدوائر الانتخابية تحديداً ثابتاً لا يتغير مع تغير السكان. أي عدم تبعية عدد الدوائر الانتخابية لمعيار عدد السكان، الأمر الـذي يؤدي إلى تثبيـت عدد أعضاء البرلمان، وبالتالي عدم تغيـره، إلا أن هنـاك بعـض الـنظم الانتخابية أخذت بمعيار التغير في عدد الدوائر الانتخابية تبعاً لتغير عدد السكان، وهو ما يعني تقسيم الدولة إلى عدد من الدوائر الانتخابية وفقاً لعدد السكان بحيث تتزايد عدد الدوائر أو تنقص تبعاً لزيادة هذا العدد أو نقصانه، مما يؤدي إلى تبعية عدد الدوائر الانتخابيـة لعـدد الـسكان؛ وبالتالي تغير عدد أعضاء البرلمان تبعاً لتغير عدد السكان.

أما بالنسبة للأمم المتحدة والشروط التي وضعتها لفحص حدود الدوائر الانتخابية:

– ينبغي أن تحترم عملية تحديد الدوائر والحدود الانتخابية المعيار الدولي الخاص بـالاقتراع على قدم المساواة بين الناخبين. وينبغي ألا يكون الهدف من هذا التحديـد تمييـع أو اسـتبعاد أصوات أي مجموعات أو مناطق جغرافية معينة.

- تأخذ إجراءات التحديد المنصف للدوائر الانتخابية في الاعتبار نطاقا من المعلومات، بما فـي ذلك المعلومات الديموغرافية المتاحة، والسلامة الإقليمية، والتوزيع الجغرافي، والتضاريس.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توزيع مراكز الاقتراع على نحو يضمن المساواة في الوصول إليها داخل كل دائرة انتخابية. (الأمم المتحدة, 1993)

وفحص حدود الدوائر الانتخابية من خلال :

-هل تحترم الدوائر والحدود الاقتراع على قدم المساواة بين الناخبين؟

-هل تم رسمها لانتقاص– أصوات جماعة معينة؟ أو منطقة جغرافية معينة؟

-هل تأخذ في الحسبان المعلومات الديموغرافية المتاحة؟

-هل هناك تعداد دقيق؟

-هل تأخذ التضاريس في الحسبان؟

-هل يأخذ التوزع الجغرافي في الحسبان؟

– هل يتم توزيع مراكز الاقتراع بالتساوي؟(الأمم المتحدة, 1993)

ترسيم الدوائر الانتخابية والسلطة:

من الشائع في كثير من البلدان، خاصةً تلك التي تتبع التقاليد المعمول بها في مجموعة الكمنويلث، أن يعمل الإطار القانوني للانتخابات على إيجاد جهاز أو لجنة خاصة تضطلع بمسؤولية ترسيم الدوائر الانتخابية، منفصلة عن الإدارة الانتخابية. ومن هذه البلدان كل من أستراليا، وبوتسوانا، وكندا والهند.

وكمثال على البلدان التي يعهد فيها بمسؤولية ترسيم الدوائر الانتخابية للإدارة الانتخابية فيمكننا ذكر كل من اندونيسيا، وأوغندا، وباربادوس، وبليز، وجورجيا، وكوستاريكا، ونيجيريا واليمن. وهناك بعض البلدان التي تعهد فيها هذه المهمة إلى السلطة التشريعية مباشرةً، كالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ذلك من شأنه أن يؤدي بكل سهولة إلى ترسيم الدوائر الانتخابية بما يفي بمصالح الأكثرية البرلمانية، مما قد يسهم في إحكام سيطرتها على السلطة.

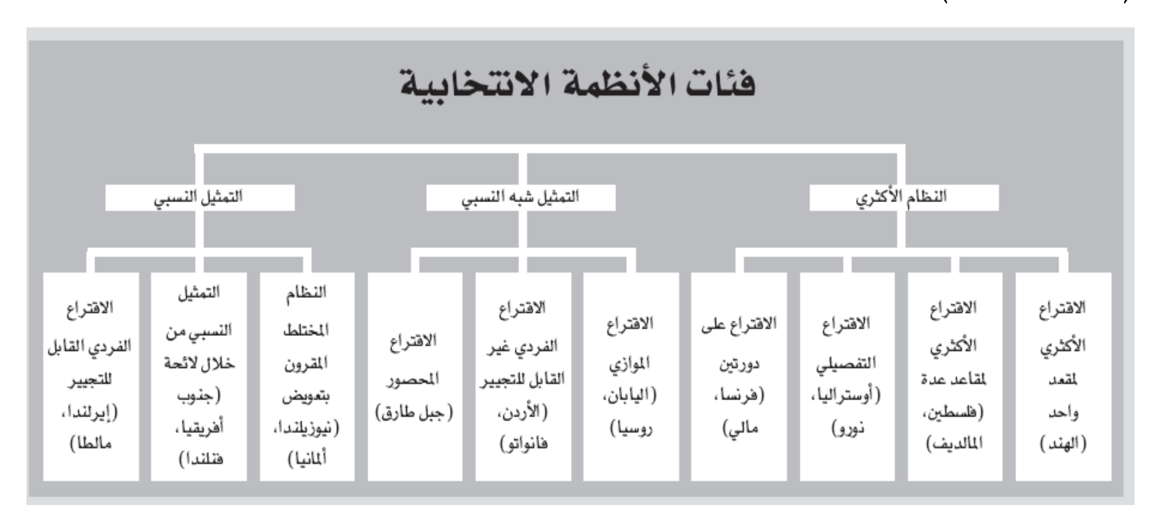
قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية:

هناك الكثير من التعريفات للنظم الانتخابية تشير إلى الكثير من التفاصيل، من التفاصيل الإدارية إلى المحتوى السياسي العريض. ونلقي الضوء على تأثيره المباشر على حجم التمثيل.

فالنظام الانتخابي هو آلية ترجمة الأصوات الانتخابية إلى مقاعد في الهيئات المنتخبة, ويشمل ذلك التعريف ثلاثة عناصر أساسية:

- حجم الدائرة الانتخابية: ويقصد به عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.
- الصيغة الانتخابية: وتتعلق بكيفية تحديد الفائز بمقعد ما.
- بنية ورقة الاقتراع: وتتعلق بالخيارات المتاحة للناخب من حيث إمكانية اختيار مرشحين أفرادا أو قوائم حزبية.

ويمكن تصنيف النظم الانتخابية من حيث عملية ترجمة الأصوات إلى مقاعد، إلى عدد من العائلات الرئيسية. ويصنف دليل أشكال النظم الانتخابية الصادر عن إنترناشونال إيديا هذه النظم في ثلاث عائلات رئيسية هي: نظم الأغلبية، والنظم النسبية، والنظم المختلطة. كما يحدد بعض النظم الانتخابية التي لا يمكن تصنيفها بسهولة في أي من العائلات الرئيسية الثلاث المذكورة. ويمكن التعرف إلى ١٢ شكلاً مختلفا من النظم الانتخابية في إطار هذه العائلات. (IDEA,2010)



شكل 1: فئات الأنظمة الانتخابية

المصدر: مركز الأردن الجديد

نظام الصوت الواحد غير المتحول Single Non-Transferable Vote (SNTV)

في هذا النظام يحق للناخب التصويت لمرشح واحد في دوائر تعددية. ويفوز في مقاعد الدائرة المرشح الحاصل على أعلى عدد من الأصوات. يختار الناخبون عادة مرشحين أفراداً وليس أحزاب سياسية.

يقوم الناخب في ظل هذا النظام بالاقتراع لصالح مرشح واحد فقط في دائرته، ولكن على العكس من نظام الفائز الأول، يتم ذلك في دوائر متعددة التمثيل حيث يتم انتخاب أكثر من ممثل واحد عن كل دائرة انتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشح الحاصل على أعلى الأصوات. ويضع هذا النظام الأحزاب السياسية أمام تحدي كبير، فلو كان لدينا على سبيل المثال دائرة

انتخابية تنتخب أربعة ممثلين لها، فسيفوز بالانتخاب كل مرشح يحصل على ما يزيد على ٢٠ بالمائة من الأصوات تقريباً. ولو حصل حزب سياسي ما على ٥٠ بالمائة من الأصوات، وذلك بفوز اثنين من مرشحيه على حوالي ٢٥ بالمائة من الأصوات لكل منهما، فإن ذلك قد يخوله الفوز بمقعدين من مقاعد الدائرة. أما في حال حصول أحد مرشحي ذلك الحزب على ٤٠ بالمائة من الأصوات في حين لم يحصل المرشح الآخر سوى على ١٠ بالمائة من الأصوات، فقد يعني ذلك عدم فوز المرشح الثاني بالمقعد، وبالتالي عدم فوز الحزب سوى بمقعد واحد فقط. وفيما لو قام ذلك الحزب بتسمية ثلاثة مرشحين له في تلك الدائرة، فإن حضوضه بالفوز بمقعدين قد تضمحل أكثر فأكثر وذلك بسبب توزيع الأصوات بين مرشحيه الثلاثة في الدائرة.

يستخدم نظام الصوت الواحد غير المتحول حالياً في الانتخابات التشريعية في كل من أفغانستان، والأردن، وجزر البيكتيرن وفانواتو، كما ويستخدم لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في كل من اندونيسيا وتايلاند، وكذلك لانتخاب ١٧٦ عضو من أصل ٢٢٥ في برلمان تايوان التي تعتمد نظاماً متوازياً. (IDEA, 2010)

إلا أنه نظاماً عرف بشكل أساسي من خلال تطبيقه في انتخابات مجلس العموم في اليابان بين الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٩٣, ويمكن تلخيص مزايا هذا النظام فيما يلي:

أ) الفارق الأساسي بين هذا النظام ونظم التعددية/الأغلبية يتمثل في كونه يسهم بشكل أفضل في تمكين مرشحي الأحزاب الصغيرة ومرشحي الأقليات والمرشحين المستقلين من الحصول على تمثيل لهم في الهيئة المنتخبة. وترتفع نسبية النتائج المتمخضة عن هذا النظام كلما زاد حجم الدائرة الانتخابية (أي كلما ارتفع عدد الممثلين المنتخبين عن الدائرة الانتخابية الواحدة). ونجد بأن نظام الصوت الواحد غير المتحول قد مكن عدداً من المرشحين المستقلين في الأردن من الفوز.

ب) يسهم هذا النظام في دفع الأحزاب لتنظيم نفسها داخلياً بشكل أفضل وللعمل على توجيه ناخبيها لتوزيع أصواتهم على مرشحيها بشكل يضمن لها الفوز بأكبر عدد ممكن من المقاعد. وبينما يعطي نظام الصوت الواحد غير المتحول للناخبين إمكانية الاختيار بين مختلف المرشحين المتقدمين عن الحزب الواحد، فهو لا يسفر عن ذات المستويات من تعدد تلك الأحزاب كما هي الحال في ظل نظم التمثيل النسبي. وكدليل على ذلك نجد بأن تطبيق هذا النظام على مدى ما يزيد عن ٤٥ عام في اليابان لم يقف عائقاً أمام تدعيم قوة الحزب الواحد الذي استمر متماسكاً وبالتالي حافظ على سيطرته على الساحة السياسية طوال تلك المدة.

ج) يتميز هذا النظام بكونه سهل الفهم وبالتالي سهل التطبيق على أرض الواقع.

المتغيرات الأساسية للنظم الانتخابية التي تؤثر على التمثيل:

1- حجم الدائرة الانتخابية

2- الصيغة الانتخابية

يجمع خبراء الانتخابات حول العالم على اعتبار حجم الدائرة الانتخابية كأحد العناصر الأساسية المؤثرة في قدرة النظام الانتخابي على ترجمة الأصوات إلى مقاعد بشكل تناسبي. ويقصد بحجم الدائرة الانتخابية هنا عدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية. وينحصر حجم الدائرة الانتخابية في ظل بعض النظم الانتخابية، مثل نظام الفائز الأول، ونظام الصوت البديل ونظام الجولتين بممثل (مقعد) واحد فقط، حيث يقوم الناخبون بانتخاب ممثل واحد عن الدائرة الانتخابية. وعلى العكس من ذلك، تتطلب كافة نظم الانتخاب النسبية، بالإضافة إلى بعض نظم التعددية/الأغلبية مثل نظام الكتلة ونظام الكتلة الحزبية، وبعض النظم الانتخابية الأخرى كنظام الصوت المحدود ونظام الصوت الواحد غير المتحول، تتطلب جميعها وجود دوائر انتخابية تنتخب كل منها أكثر من ممثل واحد لها. وفي ظل أي من نظم الانتخاب النسبية، يلعب عدد الممثلين المنتخبين عن كل دائرة انتخابية دوراً أساسياً في تحديد مدى نسبية نتائج الانتخاب. (حوراني, 2002)

إلا أن المشكلة تكمن في أن ازدياد حجم الدائرة الانتخابية " من ناحية عدد المقاعد المخصصة لها" ولكن كذلك من ناحية حجمها الجغرافي، حيث عادةً ما يؤدي إلى إضعاف صلة الوصل بين الممثلين المنتخبين وناخبيهم. وقد يترتب على ذلك نتائج سلبية في المجتمعات التي تلعب فيها الاعتبارات المحلية دوراً هاماً في الحياة السياسية العامة، وحيث ينتظر الناخبون من ممثليهم الحفاظ على صلات قوية معهم والعمل كمبعوثين لهم في السلطة التشريعية.

اثر النظم الانتخابية في ترجمة الأصوات إلى مقاعد:

المثال الأول:

فيما يلي انتخابات افتراضية (حيث يبلغ عدد الناخبين ٢٥،٠٠٠ في انتخابات تتنافس فيها اثنين من الأحزاب على خمسة مقاعد)، والتي يتم تنظيمها استناداً إلى نظامين انتخابيين مختلفين: نظام الفائز الأول عملاً بخمسة دوائر انتخابية أحادية التمثيل، ونظام القائمة النسبية من خلال دائرة انتخابية واحدة.

جدول 1: **اثر النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات**

الدوائر الانتخابية								عدد المقاعد	
	1	2	3	4	5	المجموع	%	الفائز الأول	القائمة النسبية
الحزب أ	**3000**	**2600**	**2551**	**2551**	100	10802	43	4	2
الحزب ب	2000	2400	2449	2449	4900	14198	57	1	3
المجموع	5000	5000	5000	5000	5000	25000	100	5	5

يتبين من هذا المثال بأن مجموع الأصوات التي حصل عليها الحزب (أ) أقل بكثير من تلك التي حصل عليها الحزب (ب) (٤٣ ٪ مقابل ٥٧ ٪)، إلا أنه يفوز بأربعة من المقاعد الخمسة في ظل نظام الفائز الأول.

وبالمقابل، يفوز الحزب (ب) بثلاثة مقاعد مقابل مقعدين للحزب (أ) في ظل نظام القائمة النسبية. وقد يبدو هذا مثالاً لحالة خاصة، إلا أنه كثيراً ما تسفر نظم التعددية/الأغلبية عن نتائج مشابهة.

المثال الثاني :

هنا يتم التنافس على ذات العدد من المقاعد وعملاً بنفس النظامين الانتخابيين كما في المثال الأول، إلا أنه في هذا الحالة يتنافس على تلك المقاعد خمسة أحزاب، حيث يختلف بالتالي توزيع الأصوات.

جدول 1: **اثر النظم الانتخابية على ترجمة الأصوات والمقاعد**

الدوائر الانتخابية								عدد المقاعد	
	1	2	3	4	5	المجموع	%	الفائز الأول	القائمة النسبية
الحزب أ	**2000**	**2000**	**2000**	**200**	50	6250	25	3	1
الحزب ب	500	500	500	3750	500	5750	23	1	1
الحزب ج	500	250	750	1000	3000	5500	22	1	1
الحزب د	1000	500	1700	25	1025	4250	17	0	1
الحزب هـ	1000	1750	50	25	425	3250	13	0	1
المجموع	5000	5000	5000	5000	5000	25000	100	5	5

ونجد هنا بأن نظام القائمة النسبية يسفر عن فوز كل واحد من الأحزاب المتنافسة بمقعد واحد، على الرغم من فوز الحزب (أ) بحوالي ضعف الأصوات التي يحصل عليهـا الحـزب (هـ). بينما يسفر نظام الفائز الأول عن فوز الحزب الأكبر (أ) بثلاثة من تلك المقاعد، بينمـا يفوز الحزبين التاليين في الترتيب من حيث عدد الأصوات (ب & ج) بمقعد واحد لكل منهمـا، ويبقى الحزبين الآخرين خارج دائرة التمثيل.

وعليه، نجد بأن للنظام الانتخابي أثراً هائلاً على تركيبة البرلمان المنتخب، وبالتالي على تركيبة الحكومة في النظام البرلماني.

ثالثا: جغرافية التصويت

إذا كانت الجغـرافيا – بصفة عامة – تدرس كل ما هو قابل للتوزيع والتحليل والتعليل، فإن جغرافية الانتخابات تدرس التوزيع المكاني للأصوات مع تحليل أنماط التصويت وتفسيرها سواء باستخدام الخرائط أو الإحصائيات مع تتبع أسباب التصويت وتأثير العوامل الجغرافية على نتائج التصويت.

يدرس الجغرافي الانتخابات جنباً إلى جنب مع علماء السـياسة، والاجتمـاع. وتهـتم جغرافية الانتخابات(Electoral Geography). بدراسة أثر المكان على التصويت الانتخابي. وقد كان الأمريكي فرد ريك جاكسون تيرنر(Frederick Jackson Turner) أول من بحث في العلاقة بين المكان الجغرافي وأنماط التصويت، عندما حلل دور الإقليمية في التأثير على أنماط التصويت في الولايات المتحدة عام ١٩٠٨ .(Agnew, 1990, p 12)

ولا شك أن تأثير المكان على سلوك الناخب هو أحد أهم مجالات البحث في جغرافيـة الانتخابات، التي تفترض ضرورة تأثر السلوك الانتخابي للإنسان بالبيئة التي يعيش فيها. وقـد واجهت جغرافية الانتخابات مشاكل عديدة نتيجة اعتمادها على المنهج السلوكي، ومحاولته التنبؤ بسلوك الناخبين اعتماداً على فرضيات ثابتة مثل نزاهة الانتخابات، ووضوح الخيارات للناخب، وافتراض كونه عقلانياً في الاختيار. (دويكات, 2004)

هنالك ثلاثة نماذج أو نظريات رئيسة لتفسير أنماط الانتخابات هي:

النموذج الاجتماعي Sociological Model

يفسّر النموذج الاجتماعي، الذي يطلق عليه اسـم نمـوذج الهويـة الحزبيـة(Party Identification Model) أو السلوك الجماعي (وليس الفردي) لأفراد المجتمع، دون الاهتمام بالفروق الفردية داخل المجموعات الاجتماعية.

ويرى هذا النموذج أن الأحزاب تظهر في الأقاليم والمناطق الجغرافية نتيجة وجود السكان الذين ينتمون إلى المجموعات العرقية، والطائفية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي تمثل تطلعاتها. فيصوّت الناخبون حسب هذا النموذج لصالح الحزب الذي يمثل تطلعاتهم, دون الالتفات لمصالحهم الشخصية.(Lijphart, 1990)

" النموذج "الراديكالي Radical Model

يفترض النموذج "الراديكالي" الذي أوجده باتريك دنلفي (Patrick Donleavy) عام ١٩٨٥، إن الشعوب في المجتمعات الرأسمالية لا تمتلك الحرية في التعبير عن خياراتها المنطقية، وأن الحكومات تؤثر على نتائج الانتخابات من خلال وسائل الإعلام. ويصوّت الناخبون حسب هذا النموذج تبعاً لمواقعهم في الهرم الاجتماعي الذي تحدده الحكومات. فتأتي أصوات الناخبين انعكاساً لوضعهم ومكانتهم الاجتماعية، والتي تحددها الممارسات الحكومية أو الحزبية، وليس رغبة الناخبين أنفسهم. (Harrop and Miller, 1991)

النموذج المكاني Spatial Model

يعطي النموذج المكاني، أو نموذج الاختيار العقلاني The Rational Choice (Model)

وزناً أكبر للناخب في التعبير عن تطلعاته، وعليه فانه يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي قد تحدث على أفكار الناخب، والذي قد يتغير بموجبها سلوكه الانتخابي، فهو في كل مرة بصوت للحزب أو المرشح الذي يمثل أفكاره، التي تتغير بتغير الأحداث السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية ويفترض هذا النموذج الذي وضعه أنطوني دونز(Anthony Downs) عام ١٩٥٧م، أن الناخب لديه القدرة على الإطلاع على أفكار، ومبادئ الأحزاب، وبرامج المرشحين ويختار الأنسب. كما يفترض أن الناخب يكون دائماً واقعياً في اختيار ما يناسب أفكاره ومبادئه.

وقد سمي هذا النموذج بالمكاني لأن الناخب يختار المرشح الأقرب إليه من الناحية الجغرافية، حيث يفترض أنه الأقدر على الإحساس بمصالحه، كالفقر، والبطالة، والحاجة إلى الاستثمار الخ. ويتناقص تأثير الحزب أو المرشح جغرافياً مع الابتعاد عن مركز الحزب، أو موطن المرشح.(Enelow and Hinich, 1984)

رابعا: المشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية في المجتمع أهم مظهر من مظاهر التنمية السياسية، والأكثر تعبيراً عن الوعي المجتمعي في المشاركة بصنع القرار الاجتماعي ورسم السياسة الاجتماعية

والمنهج العام للمجتمع. فضلاً عن ذلك تأتي المشاركة السياسية كإحدى مظـــاهر الديمقراطيـــة والحرية السياسية التي يتمتع بها أي شعب من الشعوب.

المشاركة السياسية تمثل سلوكاً طوعياً له هدف واضح حيث تختلف درجاتـــه وتتبـــاين صوره كعملية اجتماعية مستمرة، فهي تعمق روح الديمقراطية من خلال تحديد أهداف معينـــة وانجازها لخدمة المجتمع المحلي.

والمشاركة السياسية إيجابية في مؤسسات الدولة، فهي قد تؤدي إلى تحسين العمل وزيادة قنوات الاتصال ما بين الرؤساء والمرؤوسين مما يزيد ارتباط الفرد بأنظمة المؤسسة وأهدافها. وترفع من شأن الولاء والتأثير والمسؤولية, وتحسن في الفعالية, وترفع مستوى الأداء, وتحقـــق التكيف الاجتماعي وتقضي على صور استغلال السلطة وتحقق المساواة والحرية. ولذلك تعتبر المشاركة السياسية شرطاً أساسيا من شروط تحسين التنمية في المجتمع. (مرعي، 1996)

المشاركة السياسية بالنسبة للأفراد مسألة نسبية تتوقف على المدى الـــذي يـــشترك بـــه المواطن في العمل السياسي وعلى اهتماماته وعلى المناخ السياسي المتاح لـــه فكريـــاً وماديـــاً واجتماعياً. من خلال طرح مفهوم المشاركة السياسية يستطيع أفـــراد الـــشعب التنفـــيس عـــن مشاعرهم المكبوتة تجاه السلطة السياسية ورجال الطبقة السياسية من خلال مشاركتهم السياسية.

ومن العوامل التي تؤثر سلباً في المشاركة السياسية اعتقاد البعض بعدم جدوى العمـــل السياسي وأن نتائجه غير مؤكدة وغير مفيدة، وأن هناك تناقضاً بين قول السياسيين وأفعالهم مما يؤدي إلى نوع من الفروق تجاه العمل السياسي، فضلاً عن غياب الوعي والتوعية العامة بأهمية العمل السياسي وذلك يقع على عاتق وسائل الإعلام وطبيعة التنشئة السياسية في المجتمعات.

يلعب المناخ السياسي العام دوراً مهماً في التأثير على طبيعة المشاركة السياسية ســـواء سلباً أم إيجاباً. وكذلك للظرف التاريخي أو المراحل التي مر بها المجتمع دوراً هاماً في تحديـــد طبيعة وحجم ودرجة المشاركة السياسية.

من خلال التقليل من حماس المواطنين وإحساسهم بالإنتماء وتكريس الجهد على محـــو ملامـــح العمل الجمعي والسلوك التعاوني وبث التفرقة بين الناس والإحساس بالغربة بدلاً من الإحـــساس بالقرب.

خصائص المشاركة السياسية:

تتسم المشاركة السياسية والأجتماعية والأقتصادية بمجموعة من السمات والخصائص الهامة وذلك على النحو التالي:

1- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسئولية الأجتماعية تجاه القضايا والأهداف.

2- المشاركة سلوك مكتسب فهي ليست سلوكاً فطرياً يولد به الإنسان أو يرثه، وإنما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد أثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

3 - المشاركة سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير، فهي ليست فكرة مجردة تحلق في الأجواء ولا تهبط إلى مستوى التنفيذ.

4 - المشاركة عملية إجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية، في المعرفة والفهم والتخطيط والتنفيذ والإدارة والاشتراك والتقويم وتقديم المبادرات والمشاركة في الفوائد والمنافع.

5 - لا تقتصر المشاركة على مجال أو نشاط واسع من أنشطة الحياة بل إن للمشاركة مجالات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية يمكن أن يشارك فيها الفرد من خلال اشتراكه في أحدها أو فيها كلها في آن واحد.

6 - المشاركة الجماهيرية لا تقتصر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

7- المشاركة حق وواجب في آن واحد, فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، فمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وأن ينتخب من يمثله في البرلمان, وأن يرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة على قيادة الجماهير والتعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية. فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية فلا ديمقراطية بغير مشاركة، كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع.

8- المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد.. فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تقتضى مشاركة الجماهير في المسئولية الاجتماعية، مما يعنى تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في

اتجاه الشعور بالمسئولية الاجتماعية، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الترقي والرفاهية والمساهمة في دفع عجلة التنمية.
9- المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها (عليوة,2005).

النظريات المفسرة للمشاركة السياسية:

النظرية الأولى:

وترتبط هذه النظرية باسم (كارل دويتش وليند) وهذان العالمان يقرران أن المشاركة السياسية تتأثر إيجابيا بعملية التحديث، فيركز (ليند) على عاملي التحضر والاتصال الجماهيري، أما (دويتش) فيركز على عملية التعبئة الاجتماعية ويرى أنه ليس بالضرورة أن تزيد من نسبة المشاركة السياسية، بل قد ينتج عنها موقفاً جديداً مثل أن يصبح عدداً كبيراً من المواطنين وكنتيجة لعملية التعبئة الاجتماعية في متناول النخبة الحاكمة, ويشير أيضاً في هذا السياق إلى مجموعة من العوامل والمتغيرات الاجتماعية التي يتعرض لها المواطنون, وبالتالي يكون لها أثراً مهماً في مشاركتهم السياسية كالتغيرات في أماكن إقامتهم والمستوى التعليمي الذي يصل إليه الفرد وزيادة الدخل بالإضافة إلى إطلاعهم وتأثرهم بوسائل الإتصال الجماهيري وهذه جميعها عوامل قد تؤثر بشكل أو بآخر على طبيعة المشاركة السياسية.

وفق هذه النظرية وضع مجموعة من الشروط التي يجب توافرها لكي تظهر المشاركة بشكل فعّال وهي:

1. وجود تنظيمات محلية شعبية تمكن الأفراد من التعبير عن أنفسهم وتعمل بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها جهود المشاركة.
2. وجود إطار سياسي ملائم يشجع عملية المشاركة ويضعها في بؤرة الاهتمام اللاسياسي.
3. توافر درجة معقولة من الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع المحلي واستعدادهم لتغيير معتقداتهم وثقافتهم وأنماط تفكيرهم الجامدة لتتسع درجة المشاركة.(مؤتمر، 1978)

النظرية الثانية:

وتربط هذه النظرية بين المشاركة والتركيب الاجتماعي حيث تركز على التغيّر المرتبط بالتحديث الذي يطرأ على التركيبات الاجتماعية. وتعتمد هذه النظرية علـــى وجـــود تركيبـــات اجتماعية جديدة لم يسبق وجودها من قبل ويرتبط ظهورها بتغير أنماط العلاقات بين الجماعات القائمة والذي يؤدي إلى زيادة التعقيد في النسيج الاجتماعي بحيث تتنامى الشرائح الاجتماعيـــة التي يتكون منها وبالتالي سوف تظهر مطالب جديدة مختلفة تماماً عن مطالب الشرائح التقليديـــة الموجودة أصلاً في المجتمع مما يخلق نوعاً من القلق لدى الشرائح التقليدية مـــن تنـــامي دور الشرائح الجديدة الأمر الذي يدفع بها إلى الانخراط في النشاط السياسي حتى لا تفقـــد مكانتهـــا الاجتماعية في المجتمع.(شراب، 1988)

هذا ويلعب مفهوم المكانة الاجتماعية دوراً مهماً في عملية المشاركة ســـواء مـــن قبـــل الطبقات الجديدة أو القديمة، القبيلة أو العشيرة مما يدفع إلى التأثر بأكبر قدر ممكن من التغيـــر الذي طرأ على المجتمع وعلى تركيبته الاجتماعية. فكل فئة من الفئات الاجتماعيـــة والـــسياسية تأثرت بشكل أو بآخر بالتطور التكنولوجي والتحديث ولم تعد تكتفي بعض الفئات في المجتمـــع بالمشاركة فقط، وتغيرت مطالبها من مطالب معنوية إلى مطالب تهدف إلى زيادة المساهمة في صنع السياسة العامة.

النظرية الثالثة:

وترتبط هذه النظرية بنظرية النخبة المثقفة، حيث ركز أنـــصار هـــذه النظريـــة علـــى الحركات القومية في أي مجتمع في التأثير على عملية المشاركة السياسية من خلال نشر أفكـــار جديدة وإحياء أحداث تهم أفراد المجتمع, وعادة فإن أي فكر جديد يظهر في مجتمع ما وخاصـــة إذا ما كان ينادي بالمساواة والحرية وغيرها من الشعارات التي تداعب مشاعر المواطنين وتسهم بفعالية في جذب اكبر عدد من الناس للانخراط في العمل السياسي, آملين أن يحققوا من خـــلال هذه الأفكار وهذه الطروحات البرّاقة آمالهم وطموحاتهم الشخصية.

وهذه النظرية تقودنا إلى ما طرحه موسكا وباريتو وغيرهم من أتباع نظريـــة الـــصفوة والتي عرّفت بأنها أقلية ذات نفوذ وامتيازات في إطار جماعة أو المجتمع ككل. وتميل نظريات النخبة أو الصفوة إلى التأكيد على ضرورة وجود نخبة صفوة عليا تقابل عامة النـــاس, وتقـــوم بإدارة وتطوير العلم والثقافة وتُميّز بين النخب وفق المؤشرات التي يُفرزها كـــل منظـــر مـــن المنظرين في هذا المجال. فعلى سبيل المثال يميز باريتو بين النخب سياسياً بينما يميّـــز بانهـــام بينهما تكنولوجياً وشومبتير ودريتغا غاسيت سيكولوجياً واجتماعياً.(محمد، 1989)

وثمة علماء يقولون بضرورة تعدد النخب سياسياً واقتصادياً وإدارياً وعسكرياً ودينياً وعلمياً وثقافياً أملاً في توسيع نطاق المشاركة بين أفراد الشعب.

أشكال المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها مشاركة الفرد في صنع القرارات, وفي أضيق معانيها مراقبة المواطن لهذه القرارات بعد صدورها من الحاكم, كما تشمل أيضا المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة مثل تقلد منصب سياسي أو عضوية الحزب، الترشيح في الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة أو قد تكون نشاطات سياسية غير مباشرة مثل مجرد المعرفة بالشيء والوقوف على المسائل العامة وبعض أشكال العمل في الجماعات الأولية ومن أشكالها أيضا الاشتراك في المجالس المحلية واللجان المختلفة على المستوى المحلي والمطالبات والشكاوي الخاصة بمطالب عامة.

وللمشاركة السياسية درجات يحددها انخراط الفرد في العمل السياسي وقد حدد علماء الاجتماع السياسي درجات هذه المشاركة على النحو التالي: (سعد، 1981)

1. تقلد منصب سياسي أو إداري.
2. السعي نحو منصب سياسي أو إداري.
3. العضوية النشطة في التنظيم السياسي.
4. العضوية العادية في التنظيم السياسي.
5. العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي.
6. العضوية العادية في التنظيم شبه السياسي.
7. المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.
8. المشاركة في المناقشة السياسية غير الرسمية.
9. الاهتمام العام بالسياسة.
10. التصويت في الانتخابات.

هذا عن المشاركة السياسية بأشكالها الايجابية أما عن الأشكال السلبية للمشاركة السياسية فهي تتمثل بالتالي: (غيث، 1982)

1. اللامبالاة: وهي حالة من عدم اهتمام الفرد بما يدور حوله من أحداث أو مواقف سياسية تهم مجتمعه.
2. الشك السياسي: وهو إنعدام الثقة ما بين الفرد والعاملين في مجال السياسة, بل ويتعدى ذلك إلى عدم الثقة بما يقوم به هؤلاء الأشخاص.

3. الغربة السياسية: وهي وصول الفرد إلى حالة من الشعور بأنه غريب في بلده وان كل ما يدور حوله من أحداث سياسية لا تعنيه وهي شبيهة بالحالة النفسية التي يحس بها الفرد في بلد غريب.(العزام، 1989)

المشاركة السياسية بين الثقافة والتنشئة:

مفهوم الثقافة السياسية:

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي إكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة.

والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع. وهي تختلف من بلد لآخر حتى لو كان شعباه ينتهجان نفس الأساليب الحياتية، وينتميان إلى نفس الحضارة، ويتقاسمان الاهتمامات والولاءات.

تعريف الثقافة السياسية :

يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة.

وتعنى أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي.

ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة، فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية: ثقافة الشباب، والنخبة الحاكمة، والعمال، والفلاحين، والمرأة.. الخ.

وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام

السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه.

أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين.

عملية التنشئة السياسية:

تعرف التنشئة على إنها عملية التفاعل الاجتماعي التي يتم من خلالها تكوين الوليد البشري وتشكيله وتزويده بالمعايير الاجتماعية، بحيث يتخذ مكاناً معيناً في نظام الأدوار الاجتماعية، ويكتسب شخصيته، أو هي العملية التي يتم من خلالها تكييف الفرد مع بيئته الاجتماعية بحيث يصبح عضواً معترفاً به ومتعاوناً مع الآخرين. (غيث، 1982)

وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى الطريقة التي يتعلم بها الأطفال قيم واتجاهات مجتمعهم, وما ينتظر آن يقوموا به من أدوار عند الكبر. ويعرفها البعض على أنها تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها ثقافة ومعايير جماعته في السلوك الاجتماعي, وهي عملية لا تحدث لفترة معينة ثم تتوقف ولكنها مستمرة وممتدة, أي أن هناك اتجاهين للنظر إلى مفهوم التنشئة:

الأول: ينظر إلى التنشئة كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها.

الثاني: ينظر إلى التنشئة على أنها عملية من خلالها يكتسب المرء تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له.

ويمكن أن نخلص إلى تحديد عناصر مفهوم التنشئة السياسية على النحو التالي:

1- التنشئة السياسية ببساطة هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية وقيم واهتمامات اجتماعية ذات دلالة سياسية.

2-التنشئة السياسية عملية مستمرة بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته من الطفولة وحتى الشيخوخة.

3 – تلعب التنشئة السياسية أدواراً رئيسية ثلاثة :

- نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال.
- تكوين الثقافة السياسية.
- تغيير الثقافة السياسية.

4- هناك العديد من الأنساق الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة تقوم بهذا الدور (التنشئة السياسية) بالنسبة للفرد.

5- هذه العملية هي المحدد لسلوك الفرد السياسي سواء بقبول أو رفض النظام السياسي أو قبول أو رفض المجتمع ككل أو إحدى مؤسساته.(ظاهر,1986)

التنشئة والمشاركة السياسية:

تتوقف مشاركة الفرد في الحياة السياسية جزئياً على كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها. غير أن مجرد التعرض للمنبه السياسي لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية وإنما لابد أيضا أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات تنشئته المبكرة.

فالتجارب والخبرات التي تحدث في مرحلة الطفولة تلعب دوراً هاماً في تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم الفعلي فيما بعد، ويستمر تأثير هذه التجارب والخبرات على الأفراد طوال سنوات المراهقة والنضج.

ولما كانت التنشئة لا تقف عند المراحل الأولى من العمر بل إنها تحدث طوال حياة الفرد فإنه يمكن القول أن كل ما يتعلمه الفرد، وما يمر به من خبرات وتجارب على مدى عمره من الطفولة وحتى الكهولة، يؤثر بدرجة كبيرة على مدى مشاركته السياسية.

أدوات التنشئة السياسية:

تتنوع وتتعدد الأدوات التي تلعب أدواراً رئيسية في عملية التنشئة. فتحت تأثير الأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق وأدوات الإعلام يكتسب الفرد قيماً ومعايير واتجاهات منها ما هو اجتماعي له آثاره السياسية، ومنها ما هو سياسي.

واقع المشاركة السياسية:

قبل الحديث عن حالة المشاركة السياسية لا بد من التطرق إلى موضوع المشاركة ومدى ارتباط هذا الحق بالديموقراطية، فقد ارتبط مفهوم المشاركة السياسية بتطور مفهوم السيادة، وبفضل نضال الشعوب من اجل حريتها تطورت فكرة السيادة لتصبح ملكاً للشعب، الذي أصبح من حقه اختيار ممثليه وواجب ممارسة هذا الحق بهدف التعبير عنه، وهذه الممارسة تعني تمسك الشعب بحريته وضرورة استمرار هذه الحرية.

ومشاركة الشعب تعني بالضرورة وجود التنظيم الذي أصبح يتخذ أشكالاً محددة كالأحزاب السياسية التي تصارع من اجل الحصول على السلطة السياسية والسيطرة على مراكز

القرار السياسي. وللوصول إلى هذا الهدف هناك وسيلتان وهما إما الانتخابات العامة بـالطرق السليمة وإما اللجوء إلى العنف بإثارة المشاكل والانقلابات والثورة.

في دول العالم الثالث فقد قضى على الحق الذي كانت تصارع من اجله الجماهير فالحق لم يعد يعني حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي وممثليها وإنما أصبح حق حزب ما في قيادة النظام السياسي باسم الشعب.(شراب،1988)

ومع سير عملية التطور إلى الأمام زاد من نسبة الشرائح الاجتماعية المطالبة بالمشاركة السياسية الأمر الذي أدى إلى ضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة فكثير من بلدان العالم الثالث لم تستطع أن توفر القنوات المؤسسية والمقبولة والمشروعة للمشاركة السياسية ولذلك فان أزمة المشاركة السياسية في بلدان العالم الثالث تكمن في مدى استجابة النظم السياسية التقليدية وقدرتها على التكيف مع الظروف البيئية المستجدة ويأتي في مقدمتها زيادة المطالبة بالمشاركة السياسية.

والعالم العربي يعاني من عدة أزمات سياسية لعل أبرزها أزمة المشاركة السياسية ونظراً للعلاقة القائمة بين العمل السياسي والشباب كونهم الفئة الأكثر تأثرا بهذه الأزمة. فمن الملاحظ أن نسب المشاركة السياسية في أوساط الشباب العربي متدنية وقد يعود السبب في ذلك إلى فقدان الثقة ما بين الشباب والسلطة السياسية القائمة أو عدم مصداقية الأحزاب والتنظيمات السياسية التي ظهرت في فترة ما بعد الاستقلال السياسي في معظم الأقطار العربية.

هناك بعض الملامح لهذه الأزمة فهناك تدني في نسبة المشاركين والمهتمين, وارتفاع نسبة غير المهتمين كما أن عملية المشاركة السياسية تتم بشكل موسمي. وبالتالي فإنه حتى وان وجد مشاركين سياسيين فيمكن تقسيمهم إلى التالي: (معوض، 1983)

1. نوعية مشاركة ومهتمة بما يجري حولها من أحداث سياسية ولديهم الثقة بالذات, ويتسمون بالتفاعل والتجاوب وهؤلاء أعضاء في أحزاب وتنظيمات سياسية أو في جماعات ضاغطة.
2. نوعية ما يسمون بالمتابعين وهؤلاء لا يشاركون في التصويت في الانتخابات, أو في المناقشات التي تدور حول التطورات السياسية.
3. السلبيون وهؤلاء منعزلون تماماً عن العمل السياسي ومنشغلون في أمور الحياة اليومية ومحور حياتهم يدور حول أحداث غير سياسية, ويمكن تسميتهم أيضا باللاسياسيين وقد يقترب هؤلاء من حالة الاغتراب.

4. المتطرفون السياسيون أو ما يمكن تسميتهم بالحركيين, وهذه الفئة من الشباب يعبرون عن مشاركتهم بصورة تتسم بالعنف حيث يقومون بالمظاهرات والاضطرابات وأعمال الشغب والاغتيالات السياسية واختطاف الشخصيات السياسية.

إن المشاركة السياسية في غالبية البلدان العربية تتصف بالشكلية فالقرار السياسي بيد النظم الحاكمة ومشاركة الأفراد تقتصر على دعوتهم للتصويت والانتخابات والاستفتاءات. وحتى هذه الصورة من المشاركة السياسية تتعرض للتلاعب والتزييف. ومن الملاحظ أيضا أن عملية المشاركة السياسية في البلدان العربية " موسمية " بمعنى انه لا يلاحظ نشاطاً أساسياً إلا في فترة الانتخابات أو عندما يدعى المواطنين للاستفتاء حول موضوع معين. وكغيرها من دول العالم الثالث فإن دول العالم العربي تعتمد مسألة التعبئة السياسية للمواطنين من أجل المشاركة حرصاً منها على تدعيم موقفها وإضفاء الشرعية.

إن أزمة المشاركة السياسية العربية لها عدة أبعاد أهمها الاختلال في الشرائح الاقتصادية وطغيان المشاركة الإجبارية وانخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة لانتشار الأمية في بعض الدول العربية ونقص الخبرة وغياب الحرية فضلاً عن طغيان العنصر الشخصي والعشائرية وضعف التنظيمات المدنية في المجتمع العربي.(معوض، 1983)

الفصل الثالث

نظم المعلومات الجغرافية والانتخابات

- الهدف من التكنولوجيا للانتخابات
- أنواع التكنولوجيا المستخدمة في الانتخابات
- دور التكنولوجيا في ترسيم الدوائر الانتخابية
- تحديد حدود الدوائر الانتخابية
- تحديد مراكز الاقتراع
- تطبيقات التكنولوجيا
- استخدام نظم المعلومات الجغرافية لترسيم حدود الدوائر الانتخابية
- الاختيار بين جغرافيا السكان والجغرافيا الانتخابية
- استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية لتقييم خطط إعادة الترسيم
- شروط استخدام برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية في إعادة الترسيم
- أنظمة المعلومات الجغرافية وتسجيل الناخبين
- أنظمة المعلومات الجغرافية والقواعد الجغرافية الانتخابية
- أنظمة المعلومات الجغرافية وعملية التصويت

نظم المعلومات الجغرافية والانتخابات

تمهيد:

إن إدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في العملية الانتخابية يتمخض عنه كل من الاهتمام والقلق بين الناخبين، فضلاً عن الممارسين في شتى أنحاء العالم.

في الوقت الحالي، تعتمد أغلب مؤسسات الإدارة الانتخابية حول العالم على التكنولوجيا الحديثة لتحسين العملية الانتخابية, تتراوح وسائل التكنولوجيا من استخدام أدوات الأتمتة المكتبية البسيطة، كبرامج معالجة النصوص وجداول البيانات, إلى أدوات معالجة البيانات الأكثر تعقيداً، كأنظمة إدارة قواعد البيانات والمسح الضوئي وأنظمة المعلومات الجغرافية.

وكانت بعض هذه الأدوات متاحة منذ فترة، كما أن نقاط القوة والضعف بها معروفة. إلا أنه في كل عام ثمة تكنولوجيا وأدوات جديدة غير معروفة تجد طريقها إلى السوق. على سبيل المثال، تُستخدم عدة أنظمة للاقتراع تعتمد على أتمتة التسجيل و/أو عد الأصوات. وهناك أنظمة أخرى تقوم بالتحقق من أهلية الناخبين والتحقق من هويتهم. كما تقوم بعض البلدان أيضاً بتجربة الاقتراع عبر الإنترنت. تهدف كل هذه الجهود إلى ضمان مصداقية العملية الديمقراطية وموثوقية نتائج الانتخابات.

رغم أن هذه التكنولوجيا تفتح آفاقاً جديدة وتمنح إمكانيات جديدة للعملية الانتخابية، خاصةً بالنسبة لعمليات الاقتراع، غير أنها قد تنطوي على مخاطر غير متوقعة، كزيادة بيع الأصوات أو صعوبة تدقيق نتائج الانتخابات. كذلك ينبغي الحذر من مخاطر إدخال التكنولوجيا بشكل غير ملائم أو في وقت غير مناسب، خاصةً إن كان هناك احتمال التهاون في شأن الشفافية أو الملكية المحلية أو استدامة العملية الانتخابية.

من بين وسائل التكنولوجيا الجديدة التي تم إدخالها، يتركز الاهتمام العام أساساً على تلك التي تدعم الاقتراع الإلكتروني. إلا أن الهدف من تناول موضوع الانتخابات والتكنولوجيا هو التعريف بالتكنولوجيا ذات الأثر على مجموعة متنوعة من الأنشطة المتعلقة بإدارة الانتخابات. وخصوصا أنظمة المعلومات الجغرافية.

ونظرا للفقر الأدبي في موضوع الانتخابات والتكنولوجيا وخاصة في اللغة العربية, حيث لم يتوفر لدى الباحث سوى مراجع قليلة, فقد انحصرت معظم مراجع هذا الفصل في ست منظمات عالمية مختصة رئيسة. من خلال نشراتها وكتبها والأقراص المدمجة الخاصة بها, وهي شبكة المعرفة الانتخابية (aceproject.org) وهي الشبكة الرئيسة لمعظم المشاريع والمبادرات والبرامج, وكذلك (electionguide.org), ومبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة

العربية (arabparliaments.org), وبرنـامج إدارة الحكـم فـي الـدول العربيـة (-undp pogar.org) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP), ومشروع اديا (The (IDEA International Institute for Democracy and Electoral Assistance , وبرنامج بناء القدرات في مجالات الديمقراطية وإدارة الحكم والانتخابات – بريـدج- (Brige project). وجميعها متداخلة من حيث الاهتمام والمشاريع المشتركة والدعم.

الهدف من التكنولوجيا للانتخابات:

في العديد من البلدان، تدخل التكنولوجيا في الأنشطة ذات الصلة بالعملية الانتخابية، وفي بعض الحالات تكون أساسية لإجراء الانتخابات. فعلي سبيل المثال، تُستخدم التكنولوجيـا فـي إعداد قوائم الناخبين وترسيم حدود الدوائر الانتخابية وإدارة وتدريب طاقم العـاملين وطباعـة بطاقات الاقتراع وإجراء حملات توعية الناخبين وتسجيل الأصـوات وعـد وتجميـع نتـائج الأصوات ونشر النتائج الانتخابية. فالتطبيق الصحيح للتكنولوجيا في الانتخابات من الممكـن أن يرفع من مستوى الكفاءة الإدارية ويحد من التكلفة طويلة الأجل ويزيد الشفافية السياسية.

تشمل وسائل التكنولوجيا المستخدمة في الانتخابات المألوف والقديم منهـا كالمطـابع، وأقلام الحبر الجاف، والآلات الكاتبة اليدوية، والآلات الحاسبة الإلكترونية وأجهزة اللاسلكي، أو الحديث منها كأجهزة الحاسوب، والماسحات الضوئية، رسـم الخـرائط بواسـطة الحاسـوب والإنترنت.

إن الجوانب المتعلقة بإدارة وتنفيذ الانتخابات الحديثة ذات النطاق الواسع قد تمثل تحدياً لا يستهان به بالنسبة للبلدان التي لا تستطيع الوصول إلى التكنولوجيا.

كما يتباين مستوى تعقيد التكنولوجيا المستخدمة في إدارة الانتخابات حول العالم بدرجة كبيرة. فالتغير التكنولوجي سريع الوتيرة مما يستلزم أن تقوم مؤسسات الإدارة الانتخابية دورياً بإعادة تقييم استخدامها للتكنولوجيا لتحسين أدائها .

وبالتالي فإن استخدام التكنولوجيا في الانتخابات ليس هدفاً في ذاته، إلا أنه يساعد فـي إتمام مختلف جوانب الإدارة الانتخابية. على سبيل المثال، مـن الممكـن اسـتخدام الأنظمـة الإلكترونية لإدارة قواعد البيانات في أجزاء عديدة من العملية الانتخابية، كقوائم الناخبين، وجرد المواد، وإدارة العاملين، وكشوف الأجور، ونشر وإحصاء النتائج الانتخابية (IDEA.int).

أنواع التكنولوجيا المستخدمة في الانتخابات :

عند تفكير مؤسسات الإدارة الانتخابية في استخدام تكنولوجيا جديدة للأغراض الانتخابية، يُفضل أن تبدأ بالإطلاع على التكنولوجيا المستخدمة حالياً لأغراض مشابهة، ومن يستخدمها وأية مشكلات ظهرت أثناء الاستخدام. وهنالك ثلاث أنواع من التكنولوجيا، تتدرج تحت كل منها فئات فرعية، تُستخدم حالياً حول العالم:

- الاتصالات: الاتصالات عن بعد، واللاسلكي، والشبكات والإنترنت.
- مكونات أجهزة الحاسوب والبرمجيات: برامج معالجة النصوص، وجداول البيانات، وأنظمة إدارة قواعد البيانات, وأنظمة المعلومات الجغرافية.
- وسائل أخرى للتكنولوجيا: الأجهزة الإلكترونية المتخصصة، والمبتكرات والمواد غير الإلكترونية.

دور التكنولوجيا في ترسيم الدوائر الانتخابية:

التكنولوجيا يمكن أن تكون أداة فعالة للغاية في إجراء ترسيم الحدود الانتخابية، أو إعادة توزع حدود الدوائر الانتخابية. ويمكن استخدام تكنولوجيا رسم الخرائط المتطورة بشكل خاص، مثل أنظمة المعلومات الجغرافية(GIS) ، من قبل مؤسسات الإدارة الانتخابية للمساعدة في عملية ترسيم الحدود الانتخابية .

يمكن تقسيم عملية ترسيم الحدود للعملية الانتخابية إلى فئتين:

-**تحديد حدود الدوائر الانتخابية.**

-**وتحديد مراكز الاقتراع.** (Brige project)

(وسيتم اخذ الفئتين في حالتين دراسيتين بتطبيقات أنظمة المعلومات الجغرافي(GIS) ، في فصول هذه الدراسة).

تحديد حدود الدوائر الانتخابية:

عملية رسم حدود الدوائر الانتخابية التي تحتوي على أعداد محددة من الناس أو الناخبين يمكن أن تكون معقدة جداً، حيث يكون التفاوت المسموح به عن الحصص المثالية محدودا. ويمكن أن تزداد العملية تعقيداً إن اشترطت أخذ النمو السكاني المتوقع في الاعتبار. على سبيل المثال، بالنسبة لمجلس النواب الأسترالي، فإن توزيع الحدود بالنسبة للـ51 مقاطعة في ولاية نيو ساوث ويلز يستلزم ضمان أن يكون عدد الناخبين المسجلين في كل منطقة في حدود 10 ٪ من الحصة (أو متوسط عدد الناخبين في كل مقاطعة) في وقت والتوزيع، وألا يتجاوز العدد المقدر

الناخبين المسجلين المقيمين في كل منطقة على مدى 3 سنوات ونصف 5 ٪ من الحصص . (Brige project)

ويمكن استخدام تكنولوجيا أنظمة المعلومات الجغرافية في هذه العملية من خلال تعقب عدد الأشخاص المقيمين في كل قطعة أرض، وإلحاق عدد من الناس بالمناطق المقترحة التي تتألف من مجموعات من قطع الأراضي. إن نظام "الإشارة ثم النقر" في ترسيم الحدود يسمح لمستخدمي مؤسسة الإدارة الانتخابية بترسيم الحدود على الخرائط الموجودة على الحاسوب، مما يؤدي تلقائياً إلى حساب أعداد السكان في كل دائرة مقترحة. هذا الأسلوب يوفر قدراً كبيراً من الحسابات اليدوية مقارنة بأنظمة "الورقة والقلم" التي كانت تُستخدم في الماضي، مما يتيح لمؤسسة الإدارة الانتخابية استكشاف المزيد من الخيارات أكثر مما كان ممكناً في السابق . (IDEA.int)

ويمكن أيضاً استخدام التكنولوجيا لحساب التكهنات السكانية حيثما تشترط التوزيعات أخذ معدلات النمو السكاني بعين الاعتبار .

تحديد مراكز الاقتراع

الحدود الإدارية بشكل عام هي حدود لا ترتبط مباشرةً بالتمثيل السياسي على أساس مبدأ "صوت واحد قيمة واحدة". فمن الممكن أن تشمل حدود مراكز الاقتراع التي هي تقسيمات فرعية للدوائر الانتخابية حيث يمكن للأفراد التصويت. كما أنها يمكن أن تشمل أيضاً حدود الإدارة المحلية التي تتحدد على أساس الحدود الجغرافية أو المكانية، بدلاً من الحدود التي تتحدد على أساس أعداد السكان، مثل المجالس البلدية .

الحدود الإدارية لا تميل إلى الصرامة في اشتراطها لأعداد معينة من المقيمين في كل منطقة. رغم أن أعداد السكان المقيمين في كل منطقة يُعد ذا أهمية أقل من أهميته عند إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية، إلا أن التكنولوجيا تُستخدم في رسم الحدود وفي طباعة الخرائط وغيرها من المنتجات ذات الصلة .(aceproject.org)

تطبيقات التكنولوجيا:

بعض الأمثلة على التكنولوجيا المستخدمة لأغراض ترسيم الحدود تشمل :

- الحصول على البيانات ذات الصلة، مثل البيانات الديموغرافية والسياسية والجغرافية.
- تحديد ومعالجة مناطق التعداد، أو المناطق الجغرافية المحددة التي تُستخدم لأغراض التعداد.

- عمل الخرائط.
- نشر نتائج ترسيم الحدود، ونتائج الانتخابات في أعقاب التغيرات في الحدود.
- استخدام نظم المعلومات الجغرافية لترسيم حدود الدوائر.
- استخدام نظم المعلومات الجغرافية لتقييم خطط إعادة الترسيم.

نظم المعلومات الجغرافية GIS

ليس هناك تعريف ثابت لنظام المعلومات الجغرافيـــة (Geographic Information System)، بسبب تعدد التطبيقات والاختلاف الناشئ حول تحديد وتصنيف أهداف هذا النظـــام، ومن هذه التعاريف:

تعريف دويكر" :(DUEKER 1979) نظام المعلومات الجغرافية هو حالة خاصة من نظام المعلومات تحتوي على قواعد بيانات تعتمد على دراسة التوزيع المكاني للظـــواهر والأنـــشطة والأهداف التي يمكن تحديدها في المحيط المكاني مثل النقاط والخطوط والمساحات، حيث يقوم نظام المعلومات الجغرافية بمعالجة البيانات المرتبطة بتلك النقاط أو الخطوط أو المساحات لجعل البيانات جاهزة لاسترجاعها من أجل تحليلها أو الاستعلام عن بيانات من خلالها."

تعريف باروغ" :(BURROUGH 1986) نظام المعلومات الجغرافية هو مجموعـــة مـــن رزم البرمجيات التي تمتاز بقدرتها على إدخال وتخزين واستعادة ومعالجة وعـــرض بيانـــات مكانية لجزء من سطح الأرض.".

تعريف مولر (MULLER 1991): "نظام المعلومات الجغرافية تفهم عادة بأنها عمليـــات تهتم بالخرائط كبيرة المقياس وتعتمد على مصادر مالية كبيرة، والتي تنتج بواسطة الحكومـــات والأقسام الإدارية والبلديات، حيث أن الهدف الأساسي منها هو دعم السياسيين والإداريين لاتخاذ قرارات متوازنة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والبشرية". (Anselin,2000)

استخدام نظم المعلومات الجغرافية لترسيم حدود الدوائر الانتخابية:

يمكن إجراء إعادة التقسيم باستخدام التقنيات اليدوية – كالأقلام الملونة والخرائط الورقية والآلات الحاسبة – أو باستخدام أجهزة الحاسـوب المتطـورة وبرمجيـات نظـم المعلومـات الجغرافية.

ولا تغير التكنولوجيا المستخدمة من مهمة القائمين على إعادة الترسيم ولكنها تغير كيفية إتمام هذه العملية وتوسع من مقدار المعلومات والخيـارات المتاحـة لـصانعي القـرار حـين

يقع الاختيار على خطة نهائية لإعادة الترسيم. إذا استُخدم نظام المعلومات الجغرافية في ترسيم حدود الدوائر الانتخابية، فإن أول تغيير في هذه العملية هو الحاجة إلى إعداد قاعدة بيانات إلكترونية .(aceproject.org)

جمع المعلومات اللازمة:

يتطلب الترسيم جمع عدة أنواع مختلفة من المعلومات. المعلومتان الأساسيتان هما البيانات السكانية والخرائط. أما البيانات السكانية، والتي قد تكون في شكل بيانات تعداد أو بيانات تسجيل الناخبين، فتُعد الوسيلة الوحيدة لرسم مناطق متساوية نسبياً في عدد السكان. ويجب أن تكون البيانات السكانية مرتبطة بمناطق جغرافية محددة، وأن تكون دقيقة وحديثة بقدر الإمكان. كما أن هناك حاجة إلى الخرائط لضمان إدراج الوحدات السكانية الجغرافية المتجاورة إلى الدوائر .

إذا كان التأثير السياسي المحتمل لخطط إعادة الترسيم المقترحة هو المطلوب، تكون هناك حاجة إلى معلومة ثالثة:

وهي البيانات السياسية. والبيانات السياسية قد تتكون من إحصاءات عن الانتماء السياسي للناخبين، إن وجد، فضلاً عن نتائج الانتخابات وجداول الأصوات للمرشحين وقياسات الاقتراع من الانتخابات السابقة بحسب منطقة الاقتراع. إن إدراج البيانات السياسية في قاعدة بيانات الترسيم يسمح للقائمين بالترسيم بالوصول إلى الملامح السياسية للمناطق المقترحة، والتنبؤ، إلى حد ما، بالآثار الحزبية المترتبة على خطة إعادة الترسيم .

يمكن إدخال نتائج الانتخابات بسهولة في قاعدة بيانات إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية، إذا ما تم إبلاغها عن نفس الوحدة الجغرافية كتلك التي تخص البيانات السكانية. وهذا على الأرجح سيكون هو الحال حين تعتمد الوحدات السكانية لإعادة الترسيم على أساس بيانات تسجيل الناخبين. ولكن، إذا كانت الوحدات السكانية تستند إلى التعداد العددي، فإن الوحدات الجغرافية للسكان وبياناتهم السياسية قد تختلف. في هذه الحالة، سيكون من الضروري المطابقة بين جغرافيا التعداد والجغرافيا الانتخابية بطريقة ما لعمل وحدات جغرافية يمكن أن تربط بكل من البيانات السكانية والسياسية .(aceproject.org)

البيانات السكانية

تُعد البيانات السكانية ضرورية لعملية الترسيم, وتتم عملية الترسيم من خلال الجمع بين الوحدات السكانية السرية القائمة على أساس جغرافي بغرض رسم دوائر متساوية نسبياً من حيث عدد السكان. يمكن أن تكون البيانات السكانية إما مجموع السكان المعتمد على التعداد

السكاني أو بيانات تسجيل الناخبين؛ ومن ثم فإن الوحدات السكانية الجغرافية ستعكس إما جغرافيا التعداد أو الجغرافيا الانتخابية (وهذه الوحدات الجغرافية تكون في كثير من الأحيان، في الواقع، متطابقة).

في المعتاد، يتم جمع البيانات السكانية اللازمة وتبويبها يدوياً. ولكن في الآونة الأخيرة شرعت الكثير من البلدان في حوسبة هذه البيانات. إذا استُخدمت برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية، فإن البيانات السكانية (بغض النظر عما إذا كانت تعداداً للسكان أو بيانات تسجيل الناخبين) يجب أن تتوافر في شكل إلكتروني. علاوة على ذلك، فإن كل تعداد سكاني يُعلن عنه يجب أن يرتبط بوحدة جغرافية واحدة . (Brige project).

الخرائط

تُعد الخرائط أساسية في عملية إعادة الترسيم، ولكن الحصول على خرائط كافية قد يكون أحد أصعب العقبات التي تواجه القائمين على إعادة الترسيم. فرغم أن الخرائط القياسية، مثل خرائط الطرق، تحدد السمات الجغرافية وحدود المناطق الإدارية كالمقاطعات والمدن والبلدات، فإنها قد لا توفر التفاصيل الكافية لترسيم الدوائر الانتخابية.

إذا كان الترسيم يعتمد على تعداد السكان، يجب أن تظهر الخرائط حدود وحدات التعداد الجغرافي التي تتوافر إحصاءات السكان الخاصة بها. وإذا كان الترسيم يعتمد على عدد الناخبين المسجلين، يجب أن توضح الخرائط حدود مناطق التصويت التي تتوافر إحصاءات تسجيل الناخبين الخاصة بها. عادة ما تكون هناك حاجة كذلك إلى حدود الدوائر الانتخابية الحالية لاتخاذها نقطة بداية لرسم خطوط المنطقة الجديدة .

لكي تتمكن من استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية، يجب أن تكون الخرائط رقمية ومتاحة في صورة إلكترونية. بعض القائمين على إعادة الترسيم لديهم إمكانية الوصول إلى الخرائط المحوسبة لأن حكوماتهم دعمت تطوير الخرائط الرقمية الموحدة للبلاد برمتها، واختارت أن تجعل هذه الخرائط متاحة للقائمين على إعادة الترسيم. يمكن أن تكون الخرائط الرقمية متاحة من مصادر أخرى، على سبيل المثال: ربما تكون الحكومات المحلية قد جمعت خرائط رقمية من أجل التخطيط للنقل والصحة وغيرها من الخدمات أو لأغراض إدارة الأراضي والموارد، أو ربما تكون شركات المرافق العامة قد أعدت الخرائط الرقمية لتوفير الخدمات أو لأغراض إدارة الشبكات أو الاتصالات اللاسلكية؛ أو قد تكون شركات القطاع الخاص قد قامت بإعداد الخرائط الرقمية لإدارة أساطيل السيارات ومواقع محال التجزئة أو لأغراض التسويق العامة .

إذا كانت سلطات الحدود لا تستطيع الوصول إلا إلى الخرائط الورقية، يمكن عمل خرائط رقمية بالحاسوب للبلاد، ولكن بتكلفة هائلة. وبطبيعة الحال، يمكن استخدام هذه الخرائط التفصيلية المحوسبة لأغراض أخرى كثيرة غير الترسيم، وبالتالي قد تستحق الوقت والجهد والنفقات . (Brige project).

تلخيص المعلومات

إذا استُخدمت برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية، يجب إعداد قاعدة بيانات للترسيم بمجرد جمع ما يلزم من المعلومات. في قاعدة البيانات الإلكترونية لإعادة ترسيم الدوائر، تتعلق البيانات المكانية بالمعلومات اللا مكانية، كالبيانات السكانية والديموغرافية. ويجب أن تشمل البيانات المكانية حدود الوحدات الجغرافية التي ستُستخدم كلبنات أساسية لإنشاء هذه الدوائر. يجب ربط البيانات السكانية بكل وحدة جغرافية. هذه البيانات قد تكون مجموع السكان أو عدد الناخبين المسجلين في كل وحدة. يمكن أن تُدرج أيضاً البيانات الديموغرافية الإضافية، كتعداد السكان بحسب العنصر أو العرق أو الدين أو اللغة المستخدمة إذا كانت مفيدة لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية. إذا كانت قاعدة بيانات إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية تشمل المعلومات السياسية، ينبغي إدراج الأصوات للمرشحين من الانتخابات السابقة في كل وحدة جغرافية.

الاختيار بين جغرافيا السكان والجغرافيا الانتخابية

في كثير من الأحيان تكون جغرافيا التعداد السكاني والجغرافيا الانتخابية شيئاً واحداً والاختيار بينهما ليس بالأمر الصعب. ولكن في بعض البلدان، قد لا يتطابقان ومن ثم يكون من الضروري الاختيار بينهما. إذا كانت بيانات تسجيل الناخبين ستُستخدم في إنشاء الدوائر الانتخابية، يمكن الاعتماد على الجغرافيا الانتخابية (على سبيل المثال، مناطق الاقتراع) بوصفها اللبنة الأساسية في ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. هذه الجغرافيا قد تتوافق مع الوحدات الجغرافية التي يتم الإبلاغ عن بيانات التعداد عنها، ولكن قد لا يكون ذلك هو الحال. وعلى الجانب الآخر، إن استُخدمت بيانات التعداد، يتم في المعتاد الاعتماد على الوحدات الجغرافية التي تم الإبلاغ عن بيانات التعداد بها بوصفها اللبنات الأساسية لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية. (IDEA.int)

في حالة توافر كل من جغرافيا التعداد السكاني والجغرافيا الانتخابية، وإن كانا لا يتطابقان، فإن اختيار أي منهما لاستخدامه كلبنة أساسية لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية في كثير من الأحيان يتوقف على من يصنع القرار. فأصحاب القرار في الانتخابات غالباً ما يفضلون

استخدام الجغرافيا الانتخابية كلبنة أساسية في إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية، نظراً لأنهم يرغبون في تجنب بقدر الإمكان تغيير النظام القائم في مناطق التصويت. كذلك فإن الأحزاب السياسية قد يرغبون أيضاً في استخدام الجغرافيا الانتخابية لوضع خطط لإعادة تقسيم الدوائر السياسية؛ لأن المعلومات يسهل الحصول عليها من أجل خطط التقسيم المقترحة إذا التزمت الدوائر بحدود مناطق التصويت. بغض النظر عن أية وحدة جغرافية سيتم تحديدها، إذا كانت كل من البيانات السياسية وبيانات التعداد السكاني مطلوبة، والجغرافيا الانتخابية وجغرافيا التعداد السكاني لا يتطابقان، سيكون من الضروري مطابقتهما. إلا أن مطابقة جغرافيا التعداد السكاني والجغرافيا الانتخابية قد تكون مهمة صعبة للغاية. (aceproject.org)

بمجرد اتخاذ القرار باختيار الوحدة الجغرافية التي ستكون بمثابة اللبنة الأساسية في إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية، يمكن إنشاء قاعدة بيانات. تتكون قاعدة البيانات هذه من البيانات المكانية التي تعكس الوحدات الجغرافية التي اختيرت كلبنات البناء الأساسية، فضلاً عن غيرها من المعلومات الجغرافية الهامة مثل الحدود الإدارية (على سبيل المثال، المدن والبلدات والقرى)، وجداول البيانات المرتبطة بهذه الوحدات الجغرافية (على سبيل المثال، التعدادات ونتائج الانتخابات السابقة).

رسم حدود الدوائر:

بمجرد إعداد قاعدة البيانات، فإن الخطوة التالية في عملية إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية هو تشكيل الدوائر. يضع القائمون على الترسيم خطة لإعادة الترسيم عن طريق تعيين الوحدات الجغرافية للمناطق لأول مرة، أو عن طريق نقل الوحدات الجغرافية في الخطة الحالية من منطقة إلى أخرى. تكتمل خطة الترسيم عند إلحاق كل وحدة من الوحدات الجغرافية في إقليم معين إلى دائرة انتخابية وحين تحقق كل الدوائر في الخطة معايير إعادة الترسيم المحددة سلفاً. قد تكون الوحدات الجغرافية التي ينبغي تعيينها كبيرة كما المقاطعات أو المدن أو البلدات، أو قد تكون الوحدات الجغرافية أصغر مثل كتل التعداد أو مناطق التصويت.

إذا وضع القائمون على الترسيم خطة جديدة لإعادة الترسيم عن طريق تعديل الدوائر في الخطة القائمة بالفعل، قد تكون مهامهم واضحة نسبياً. ينطبق ذلك بصفة خاصة إذا اتُخذ قرار بتعديل الدوائر الانتخابية فقط بالقدر الذي يلزم للوفاء بمعايير تساوي عدد السكان. ولكن إذا لم تكن هناك خطة قائمة لإعادة التريسم كي يتم تعديلها أو إذا كان عدد الدوائر في الخطة الحالية سيتغير تماماً، تصبح مهمة القائمين على الترسيم أكثر تحدياً.

تُعد عملية الترسيم عملية تفاعلية، يبدأ القائمون على الترسيم بتعيين حيز جغرافي ثم يحددون كيف يؤثر إدراج تلك الوحدة الجغرافية المعينة على حجم وتكوين الدائرة. وعلى الرغم من أن تجميع مجموع عدد سكان الدوائر بعد كل عملية تعيين جديدة يعتبر عملية بسيطة، إلا أنها يمكن أن تكون عملية شاقة أيضاً. ومع استمرار تحريك الوحدات الجغرافية، فإن هذه العملية تعاد مراراً وتكراراً. وتكون الخطة مكتملة وجاهزة للتقييم بعد إلحاق كل وحدة جغرافية إلى دائرة انتخابية. (aceproject.org)

على الرغم من أن هذه العملية قد تتم في المعتاد يدوياً بواسطة ماكينات الجمع أو الآلات الحاسبة المحمولة، يمكن لأجهزة الحاسوب وبرمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية أن تقوم بأتمتة هذه العملية بحيث يتم إعادة جدولة الخرائط، والتعدادات السكانية، وحتى نتائج الانتخابات السياسية، وعرضها مباشرة على شاشة الحاسوب عند إجراء كل إلحاق. يسمح ذلك للقائمين على إعادة الترسيم بالوصول إلى نتيجة مهامهم فوراً. كما يمكن وضع خطط إعادة الترسيم بصورة أسرع وأكثر كفاءة، كما تكون النتائج التي يمكن الحصول عليها أكثر دقة.

استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية لتقييم خطط إعادة الترسيم

وضعت الكثير من البلدان مجموعة من القواعد الرسمية، أو المعايير التي يتعين على سلطات ترسيم الحدود أخذها في الاعتبار عند رسم الدوائر الانتخابية. تتضمن معايير الترسيم هذه اشتراطات تتعلق بضرورة أن تتساوى الدوائر من حيث عدد السكان قدر الإمكان، مع أخذ مجموعة من العوامل الأخرى في الاعتبار. الحدود الإدارية و/أو الطبيعية وغيرها من السمات الجغرافية, مثل المناطق ذات الكثافة السكانية الضئيلة أو المنعزلة تُعد من العوامل التي عادة ما تُدرج أيضا. كما أن احترام الجماعات ذات المصالح يعد عاملاً آخر تحدده الكثير من البلدان. في بعض البلدان، خاصةً البلدان النامية، يُطلب من القائمين على الترسيم الأخذ في الاعتبار وسائل النقل و/أو الاتصال. تتصل كل هذه معايير مباشرةً بعملية إنشاء الدوائر الانتخابية .

تتعلق مجموعة أخرى من معايير الترسيم بنتائج عملية الترسيم على سبيل المثال، من خلال اشتراط وضع خطط الدوائر بحيث تكون الأحزاب السياسية ممثلة تمثيلاً عادلاً أو بحيث تكون للأقليات العنصرية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية فرصة عادلة في التمثيل. لكن البلدان التي ترسم حدود الدوائر الانتخابية عادةً لا تعتمد المعايير المتصلة بنزاهة النتائج. وذلك لأن البلدان ذات الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل نادراً ما تتمكن من تلبية هذه المعايير، إذا عرفنا

نزاهة النتائج بالتمثيل النسبي أو بالقريب من النسبي للأحزاب السياسية وجماعات الأقليات. (Brige project)

بغض النظر عما إذا كانت المعايير تتصل بالعملية أو بالنتيجة المحتملة، فغالباً ما يمكن استخدام برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية لقياس مدى الامتثال لهذه المعايير.

تساوي عدد السكان

القاعدة الأكثر قبولاً لإعادة الترسيم هو أن المناطق يجب أن تتساوى نسبياً في عدد السكان. وذلك لأن التمثيل بحسب عدد السكان هو أحد الركائز الأساسية للديمقراطية، وفي البلدان التي تعتمد على الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل، تُترجم هذه القاعدة من خلال مبدأ تساوي عدد سكان في مختلف الدوائر الانتخابية. فالدوائر الانتخابية المتساوية في عدد السكان ضرورية لكي تكون أصوات الناخبين ذات ثقل متساوٍ في انتخاب النواب. فمثلاً إذا تم انتخاب نائب في دائرة انتخابية تحتوي على ضعف عدد الناخبين في دائرة أخرى، فسيكون للناخبين في الدائرة الأكبر نصف التأثير الذي يحظى به الناخبون في الدائرة الأصغر .(aceproject.org)

يتفاوت مدى اشتراط البلدان للمساواة في عدد السكان. فالولايات المتحدة فريدة من نوعها من حيث التزامها بمبدأ المساواة في عدد السكان. فلا تطالب أية دولة أخرى بعدم تجاوز نسبة ضئيلة من الانحراف عن قاعدة "شخص واحد، صوت واحد" كالتي تفرضها محاكم الولايات المتحدة منذ أوائل الستينيات. نيوزيلندا هي الأقرب للالتزام الصارم بهذا المعيار، إذ تسمح بنسبة انحراف لا تتعدى الخمسة في المائة أو أقل من الحصة الانتخابية .

وهناك بلدان أخرى اختارت، رغم اعترافها بأهمية التساوي في عدد السكان، تحقيق التوازن بين هذا العامل والعوامل الأخرى الداخلة في إعادة الترسيم التي تعتبر على نفس القدر من الأهمية. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يحظى احترام الحدود الإدارية المحلية بالأسبقية على التساوي الدقيق لعدد السكان. أما في كثير من البلدان الأفريقية، فإن الحاجة إلى الاعتراف بالقبائل الفردية لها الأسبقية على تساوي عدد السكان. لذا فإنه على كل بلد أن يحدد مقدار التجاوز المسموح به عن قاعدة تساوي عدد السكان في سبيل تحقيق الأهداف الأخرى لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية .

تُعد التقارير الموجزة التي تسرد مجموع السكان في كل دائرة في إطار خطة إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية ضرورية لتحديد ما إذا كانت هناك خطة بعينها تحقق معيار تساوي عدد السكان، بغض النظر عن مستوى الامتثال المطلوب. إذا كانت برمجيات أنظمة المعلومات

الجغرافية قد استخدمت لوضع الخطة، فإن إعداد التقرير الإحصائي الذي يسرد عدد السكان في كل دائرة، وتحديد مقدار تجاوز الدائرة عن حصة السكان، يكون مسألة في غاية البساطة. فمن الممكن إعداد التقرير المطلوب بمجرد النقر بالفأرة .

الاعتبارات الجغرافية

في كثير من البلدان، تنص القوانين الانتخابية على أخذ الجغرافيا، أو بعض العوامل الجغرافية، في الاعتبار عند ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. يمكن تقسيم المعايير الجغرافية إلى فئتين: معايير تتصل بالحدود الجغرافية ومعايير تتصل بالمساحة و/أو الشكل الجغرافي. وقد يُطلب من سلطة الحدود دراسة فئة ما من العوامل أو كلتا الفئتين .

فيما يتعلق بالمعايير ذات الصلة بالحدود الجغرافية، على سبيل المثال، قد يُطلب من سلطة إعادة الترسيم احترام الحدود الإدارية مثل خطوط المقاطعات والبلديات و/أو الحدود الطبيعية التي أوجدتها السمات الطوبوغرافية السائدة كسلاسل الجبال والأنهار أو الجزر. أما العوامل مثل بعد المنطقة، وضآلة السكان، وإمكانية الوصول إليها جغرافياً هي من الأمثلة الشائعة للمعايير المتصلة بالمساحة الجغرافية. تُعد هذه العوامل ذات أهمية خاصة في البلدان التي تضم مناطق شاسعة ذات كثافة سكانية منخفضة، مثل كندا وأستراليا أو روسيا، أو البلدان التي تضم الجزر أو غيرها من الدوائر المعزولة التي يصعب الوصول إليها. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض البلدان تطلب من القائمين على إعادة الترسيم أن يأخذوا في الاعتبار عوامل مثل ما إذا كانت الدوائر مدمجة جغرافياً.

تتيح برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية للقائمين على إعادة الترسيم إنتاج خرائط للمناطق التي أنشئت حديثاً على الفور. تسمح هذه الخرائط للقائمين على إعادة الترسيم بعرض ترتيب العوامل بالمناطق التي أنشئت حديثاً ووضع الحدود الإدارية والسياسية والطبيعية على خطة الدائرة الجديدة من أجل الوصول إلى درجة توافق هذه الحدود مع خطوط الدائرة الجديدة. في كثير من الأحيان، لا تكون خريطة الدوائر الجديدة متاحة على الفور، ولكن يمكن أيضاً حساب الإحصاءات المتعلقة بحجم وشكل الدوائر على الفور وإعداد تقرير بها. على سبيل المثال، يمكن لحزم برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية عرض طول أو محيط الدائرة الانتخابية بالأميال أو الكيلومترات فضلاً عن القياسات الرياضية للاندماج الجغرافي . (aceproject.org)

المجتمعات ذات المصالح

نظراً إلى أن الدوائر الانتخابية عادة ما يُشترط أن تكون متساوية نسبياً في عدد السكان، فإن الدوائر أحادية التمثيل لا تعكس في كثير من الأحيان المجتمعات الجغرافية المميزة كما تدل عليها تقسيمات البلدية أو المقاطعة أو غير ذلك من التقسيمات الإدارية. ومع ذلك، فإن هـذا لا يعني أن التمثيل السياسي قد انفصل عن مفهوم "المجتمع" في البلدان التي تقوم بإعـادة ترسـيم المقاطعات "العديد من البلدان التي تقوم بترسيم الدوائر أحادية التمثيل تظل تؤكد علـى أهميـة إنشاء الدوائر التي تتفق بأكبر قدر ممكن مع المجتمعات القائمة بالفعل، والتي تُعرف بالتقسيمات الإدارية و/أو "جماعات المصالح ."

والسبب المنطقي للاعتراف بالمجتمعات المحلية عند إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية هو أن الدوائر الانتخابية يجب أن تكون أكثر من مجرد تجمعات عشوائية من الأفـراد. ينبغـي أن تكون الدوائر الانتخابية، قدر الإمكان، وحدة متماسكة ذات مصالح مشتركة تتعلق بالتمثيل. هذه المصالح المشتركة قد تكون نتيجة لتاريخ أو ثقافة مـشتركة، أو خلفيـة عرقيـة مـشتركة، أو مجموعة متنوعة من العلاقات الأخرى التي خلقت مجتمعاً من الناخبين ذوي المصالح المميزة . (aceproject.org)

يمكن استخدام برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية لضمان الالتزام بالمجتمعـات ذات المصالح والتي سبق تحديدها إن تم تحويل حدود هذه المجتمعات إلى الصيغة الرقمية وإدخالهـا في قاعدة بيانات الترسيم كطبقة للحدود. قد تكون تلك مهمة بسيطة نسبياً إذا اعتُبرت المجتمعات ذات المصالح تقسيمات إدارية، على سبيل المثال، أو غير ذلك مـن المجتمعـات الإقليميـة أو المحلية ذات الحدود الراسخة. غير أن الأمر يكون أكثر تعقيداً، إذا كانت الحدود غير واضـحة المعالم .

الإنصاف للأحزاب السياسية وجماعات الأقليات

تركز معايير تحديد النزاهة للأحزاب السياسية وجماعات الأقلية داخل بلد ما على نتائج الانتخابات، بدلاً من عملية إعادة الترسيم. ولكن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد حـصرياً علـى الدوائر أحادية التمثيل لا يمكنها أن تضمن التمثيل النسبي، أو حتى النسبة الدنيا مـن المقاعـد لأحزاب الأقلية السياسية أو للأقليات العرقية أو العنصرية أو اللغوية أو الدينية فـي الـسكان. والسبب هو أن الدوائر أحادية التمثيل يتمخض عنها حتماً عدد أقل من المقاعد لأحزاب الأقلية، ما لم تكن هذه المجموعات مركزة جغرافياً بطريقة تُمكن القائمين على الترسـيم بإنـشاء عـدد

متناسب من الدوائر التي تسودها هذه الجماعات، أو ما لم تتم صياغة أحكام انتخابية خاصة تضمن للأقليات بعض التمثيل في المجلس التشريعي .

نهج آخر للتعامل مع عدم التناسب الكامن في الدوائر أحادية التمثيل هو اعتماد الإصلاحات الرامية إلى ضمان إعادة ترسيم يمتاز بالنزاهة والحيادية. إلا أن الإصلاحات التي تتمثل في تبني لجان مستقلة وغير متحيزة ومعايير ترسيم محايدة لا تكاد تعود بفائدة تُذكر في التخفيف من عدم تكافؤ نتائج الانتخابات. إن استبعاد السياسة عن الترسيم لا يعني أن خطة إعادة ترسيم الدوائر ليس لها أي تأثير سياسي، وإنما يعني ببساطة أن أي تحيز سياسي في خطة إعادة الترسيم غير مقصود .(aceproject.org)

وهناك وسيلة أخرى للتعامل مع الآثار السياسية المحتملة لخطة إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية—والتي ربما كانت أفضل نهج عملي— وهي محاولة تحديد الآثار السياسية المرجحة للخطة المقترحة لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية قبل البدء في تنفيذ الخطة. إذا كانت البيانات السياسية (نتائج الانتخابات السابقة) قد أُدرجت في قاعدة بيانات الترسيم، يمكن لبرمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية استخدام هذه المعلومات للتنبؤ بالتأثير السياسي المحتمل لخطة الترسيم المقترحة. تستطيع برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية القيام بذلك عن طريق إعادة تجميع نتائج الانتخابات السابقة كي تتفق مع حدود الدائرة المقترحة حديثاً.

وبطبيعة الحال، فإن مجرد القدرة على التنبؤ بالأثر السياسي المحتمل لخطة إعادة الترسيم ليس كافياً لضمان أن تكون الخطة نزيهة قدر الإمكان بالنسبة لكل الجماعات السياسية. فلن ينجح هذا النهج إلا إذا كانت سلطة الترسيم حقاً غير متحيزة أو إذا كانت جميع المجموعات المعنية والمواطنون مسلحون بهذه المعلومات—ويستطيعون بالتالي مساءلة القائمين على إعادة الترسيم. (Brige project)

إذا كانت سلطة ترسيم الدوائر الانتخابية لديها أجندة سياسية محددة، وتتمتع وحدها بإمكانية الوصول إلى هذا النوع من المعلومات و/أو بحق اتخاذ القرار بشأن الخطط التي يجب اعتمادها، فإن هذا النوع من المعلومات يمكن أن يسفر في الواقع عن خطة منحازة سياسياً. قد يكون هذا هو السبب في أن العديد من سلطات الترسيم لا يُسمح لها بالنظر إلى أية بيانات سياسية على الإطلاق عند رسم حدود الدوائر الانتخابية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان تستطيع الوصول إلى هذا النوع من المعلومات، حتى لو كان القائمون على الترسيم لا يقومون، ولا يجوز لهم، استخدام هذه المعلومات للتأثير على سلطة

الحدود خلال جلسة علنية. هذا هو مثال للأسباب وراء أهمية دراسة السياق الذي يتم في ظلــه الإعلان عن خطط الترسيم عند تقرير ما إذا كانت أنظمة المعلومات الجغرافية ستُستخدم أم لا.

شروط استخدام برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية في إعادة الترسيم

إن شروط استخدام برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية في إعادة تقسيم يمكن تقسيمها إلى الفئات الثلاث التالية:

أنظمة وبرمجيات الحاسوب، والبيانات المكانية وغيرها من البيانات، والمــستخدمين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفهم العام لأنظمة المعلومات الجغرافية والمزايــا والعيــوب المحتملــة لاستخدامه، وكذلك الإطار المرجعي الذي يسمح باستخدامها, هي كلها اعتبــارات هامــة عنــد اعتماد أنظمة المعلومات الجغرافية لترسيم الدوائر الانتخابية .(aceproject.org)

1- أنظمة وبرمجيات الحاسوب:

تعمل برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية على جميع أنواع أنظمة الحاســوب والتــي تتراوح ما بين أجهزة الحاسوب الشخصي إلى أجهزة الحاسوب العملاقة متعددة المــستخدمين. بغض النظر عن مكونات الأجهزة التي يتم اختيارها، هناك عدد من العناصر يجب أن تؤخذ في الاعتبار كي تعمل برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية بفعالية :

- يجب أن يكون الحاسوب مزوداً بمعالج ذي قدرة كافية (مــن حيــث الــسرعة وذاكرة الوصول العشوائي) لتشغيل برنامج نظام المعلومات الجغرافية وســعة كافية على القرص لتخزين كميات كبيرة من البيانات.
- شاشة جرا فيكس ملونة عالية الدقة لعرض النتائج.
- أجهزة إدخال البيانات مثل المحولات الرقمية والماسحات إذا كان يجب تحويــل البيانات الورقية إلى بيانات إلكترونية.
- أجهزة إخراج البيانات مثل الطابعات والراسمات .

شروط مكونات الأجهزة تعتمد على تحدد متطلبات البرمجيات؛ فقيود مكونات الأجهــزة قد تعني أن منتجات معينة من البرمجيات لا يمكن استخدامها، في حين أن تــوافر البرمجيــات يمكن أن يملي نوع الأجهزة التي يجب شراؤها.

تشير البرمجيات إلى كل من نظام التشغيل وحزم التطبيقات المحددة. فتطبيقات أنظمــة المعلومات الجغرافية تعمل مع مجموعة متنوعة من أنظمة التشغيل مثل يونيكس، ويندوز إن تي ويندوز إكس بي سفن, باستخدام أنظمة المعلومــات الجغرافيــة مثــل Arc/Info ArcGIS ،

Intergraph، MapInfoأو Maptitude أو حزم برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية المخصصة لأغراض إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية .

يمكن أن تكون التكلفة عاملاً رئيسياً في اختيار الأجهزة والبرمجيات. فالقيود المفروضة على الميزانية، وخاصةً في كثير من البلدان النامية، تحد من حرية اختيار نظام الحاسوب والبرمجيات التي يمكن استخدامها .

2- البيانات:

تشمل البيانات كلاً من قاعدة البيانات الخرائطية اللازمة لاستخدام تطبيقات أنظمة المعلومات الجغرافية، وكذلك أية بيانات مميزة مصاحبة (في المقام الأول البيانات السكانية المتعلقة بإعادة الترسيم). يعتبر توافر البيانات ودقتها، وخصوصاً توافر بيانات الخرائط الرقمية، من أهم الشروط الأساسية لتطوير قدرات أنظمة المعلومات الجغرافية. يتحدد مقدار استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية غالباً في ضوء توافر بيانات الخرائط الرقمية، أو في معظم الأحيان، الاستعداد لتكريس الموارد اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات كهذه .

تواجه البلدان النامية عدداً من القيود على استخدام تطبيقات أنظمة المعلومات الجغرافية التي تدور حول قضايا مثل التكلفة وتدريب الكوادر المتخصصة وتوافر البيانات. ومع ظهور الحاجة إلى حسم المسائل المتصلة باستغلال الأراضي الحضرية والريفية والنقل والإسكان والتلوث البيئي، بدأت الضغوط لاعتماد تكنولوجيا أنظمة المعلومات الجغرافية وتطوير خرائط محوسبة والتي يمكن عندئذ تطويعها للاستخدام في إعادة الترسيم .

3- المستخدمون:

يُشار بلفظة المستخدمين إلى الموظفين المدربين القادرين على تشغيل نظام المعلومات الجغرافية. الشرط الرئيسي لمستخدمي أنظمة المعلومات الجغرافية هو القدرة على العمل مع أجهزة الحاسوب للتعامل مع البرمجيات الأساسية وقواعد بيانات أنظمة المعلومات الجغرافية وكذلك بعض المعلومات الجغرافية والخرائطية العامة من أجل أن يكونوا قادرين على استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية لترسيم الدوائر الانتخابية .

يصعب استخدام العديد من حزم أنظمة المعلومات الجغرافية دون التدريب المناسب. وقد يشكل حاجز اللغة مشكلة إضافية لأن العديد من الكتيبات وبرامج أنظمة المعلومات الجغرافية، لاسيما تلك المصممة خصيصاً لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية، مكتوبة باللغة الإنجليزية فقط.

اتخاذ القرار باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية في إعادة الترسيم:

على البلدان التي تفكر في استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية لترسيم الدوائر الانتخابية دراسة مزايا وعيوب إدخال أنظمة المعلومات الجغرافية. فلابد من دراسة أسباب اعتماد هذا النظام، وتحديد أهداف واضحة .

تشمل المسائل التي سيجري تناولها ما يلي :

- الفوائد المتوقعة من إدخال أنظمة المعلومات الجغرافية.
- تحسين كفاءة أو فعالية عملية الترسيم.
- توافر الخرائط ذات الصلة.
- تكاليف إدخال نظام المعلومات الجغرافية لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية.
- تكاليف الحصول على خرائط إضافية.

قد يجد المستخدمون المحتملون لأنظمة المعلومات الجغرافية من المفيد إجراء تحليل شامل للتكاليف والجدوى لتحديد ما إذا كانت الفوائد المتوقعة من اعتماد أنظمة المعلومات الجغرافية لترسيم الدوائر الانتخابية تبرر التكاليف المتوقعة لتنفيذ وصيانة هذه التكنولوجيا.

التكاليف والفوائد المترتبة على استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية

تشمل بعض التكاليف المباشرة التي قد ترتبط باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية ما يلي:

- اقتناء أجهزة وبرمجيات الحاسوب
- اقتناء البرمجيات المصممة خصيصاً
- صيانة ودعم الأجهزة والبرمجيات
- صيانة البيانات، بما في ذلك إنشاء وتحرير وحذف البيانات
- تعيين الموظفين المؤهلين.
- تدريب الموظفين.

تشمل بعض الفوائد التي قد يثمر عنها استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية لإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية ما يلي :

- توفير الوقت عند القيام بالمهام المنتظمة والمتكررة
- توفير المعلومات بشكل أسرع

- توفير مجموعة أوسع من المعلومات
- معلومات أكثر دقة
- نطاق جديد من النواتج— الخرائط والتقارير، الخ.
- تحسين نوعية قرارات الترسيم. (aceproject.org)

بعض التكاليف والمنافع، مثل التكاليف المرتبطة بشراء نظام المعلومات الجغرافية ومنافع توفير الوقت، يسهل نسبياً تحديدها وتقديرها. غير أن التكاليف والمنافع الأخرى، لاسيما غير المباشرة منها، فليس من السهل تحديدها وتقديرها ولكن يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند القيام بتحليل التكاليف والمنافع .

إن تكلفة استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية لترسيم الدوائر الانتخابية ستتباين تبايناً شاسعاً اعتماداً على توافر البيانات الإلكترونية، وعلى الجهود المطلوبة لتشفير البيانات إذا لم تكن متوفرة إلكترونياً. في حالة توافر الخرائط الرقمية للبلد بأكمله أو للمنطقة قيد النظر، يمكن تُوقع أن تكون التكاليف المرتبطة باعتماد أنظمة المعلومات الجغرافية أكثر اعتدالاً. من ناحية أخرى، إذا كانت هناك حاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات بالخرائط الرقمية، ولا يمكن تقاسم تكلفة ذلك مع هيئات أو منظمات حكومية أخرى، فإن الجهد والتكلفة المطلوبين قد لا يساويان الفوائد المتوقعة من استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية لأغراض الترسيم. (Brige project).

اختيار حزمة برمجيات لأنظمة المعلومات الجغرافية

بمجرد اتخاذ القرار بأن المنافع المتوقعة تفوق التكاليف، فإن الخطوة التالية هي اختيار الأجهزة والبرمجيات لنظام المعلومات الجغرافية .

لابد من تحليل الخيارات المتنوعة لتحديد أيها يُعد أفضل ما يحقق الأهداف المحددة. ويشمل ذلك تحديد ما إذا كان ينبغي تطوير البرمجيات داخل المؤسسة، أو شراء حزمة تجارية قياسية لأنظمة المعلومات الجغرافية، أو شراء حزمة برمجيات قياسية لأنظمة المعلومات الجغرافية وتخصيصها (بواسطة الاستعانة بموظفي أو مستشاري المؤسسة). وسيكون الحصول على نظام قياسي للمعلومات الجغرافية ذي ملكية خاصة على الأرجح أرخص، وسهل الاستخدام ومدعوماً من قبل المورد، ولكنه قد يفتقر إلى بعض الوظائف المحددة المطلوبة لممارسة عملية الترسيم .

تشمل بعض الجوانب التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند اختيار مجموعة برمجيات أنظمة المعلومات الجغرافية :

- مواصفات الأجهزة المطلوبة لتشغيل البرمجيات (كسرعة المعالج والذاكرة، وسعة التخزين على القرص، وسعة التخزين)
- نظام التشغيل اللازم لتشغيل البرنامج
- سهولة استخدام البرمجيات
- توافر الوثائق والجودة واللغات
- توافر التدريب
- مركز مورد البرمجيات في السوق (التأكد من استمرار التطوير والدعم)
- توفر وتكلفة تحديثات البرنامج
- وظائف البرنامج
- قدرة وظائف البرنامج على تلبية الاشتراطات
- مدى تلبية تخصيص حزمة البرمجيات للمتطلبات
- تكاليف البرمجيات. (aceproject.org)

الإضافة إلى البحث في هذه المسائل، فإن عملية صنع القرار يمكن أن تشمل اختبارات قياس الأداء و/أو المشاريع التجريبية للحزم المختارة لأنظمة المعلومات الجغرافية. على سبيل المثال، يمكن تنظيم اختبار قياس الأداء بحيث يزود ثلاثة أو أربعة من موردي أنظمة المعلومات الجغرافية بقائمة من المهام التي ترغب الجهة المشترية أن تقوم بها أنظمة المعلومات الجغرافية. كما يمكن للجهة المشترية أيضاً أن توفر البيانات لاستخدامها في هذه العملية.

تنفيذ نظام المعلومات الجغرافية في إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية

بمجرد اختيار أحد أنظمة المعلومات الجغرافية، يجب أن يتم تنفيذه. فحتى لو لم يكن هناك أي خطأ من الناحية التقنية في نظام المعلومات الجغرافية المختار، قد تنشأ المشكلات في الاستخدام تبعاً لكيفية تنفيذ النظام. تشمل العوامل التي يمكن أن تكون هامة لنجاح أو فشل تنفيذ نظام المعلومات الجغرافية :

- الالتزام باستخدام تكنولوجيا المعلومات والبيانات الرقمية
- توافر الموظفين و/أو المستشارين من ذوي الخبرة

- توفير التدريب الكافي لتمكين الموظفين من تشغيل ودعم النظام، بما في ذلـــك إدخـــال البيانات، وإنشاء وصيانة قواعد بيانات أنظمة المعلومات الجغرافية
- تخصيص ما يكفي من الوقت والموارد لإنشاء قواعد البيانات واختبار النظام على نطاق واسع قبل اعتماده

الإضافة إلى اختيار حزمة نظام المعلومات الجغرافية، وطلب المعدات اللازمة وتركيبها وتطبيقها واختبارها، فإن اعتماد تكنولوجيا أنظمة المعلومات الجغرافية لإعادة ترســيم الــدوائر ينطوي على تفاعل معقد بين العوامل التقنية والاجتماعية والسياسية. لذا، فمن المهم التخطــيط لعملية التنفيذ بعناية من أجل ضمان توافر الموارد اللازمة لنجاح الانتقال من النظام الحالي إلى النظام الجديد، والوفاء بالمواعيد النهائية لإعادة الترسيم، ودقة الخطط الناتجة عن إعادة ترســيم الدوائر قدر الإمكان. ورغم هذا الجهد، يظل احتمال عدم وضع أو اختيار خطة إعادة الترســيم المثلى قائماً.

أنظمة المعلومات الجغرافية وتسجيل الناخبين

إن عملية تسجيل الناخبين وعمل قوائم الناخبين هي واحدة من أهم الأنشطة التي تقــوم بها مؤسسة الإدارة الانتخابية وأطولها من حيث الوقت الذي تستغرقه. يمكن استخدام عدة أنواع من التكنولوجيا من أجل تطبيقات تسجيل الناخبين، بما في ذلك أنظمة المعلومــات الجغرافيــة، لإلحاق الناخبين بمواقع جغرافية ولضمان جودة وسلامة بيانات الناخبين.

يمكن تجميع بيانات تسجيل الناخبين على المستويات الجغرافية المختلفة للمساعدة فــي تحديد الأماكن التي يجب أن تخصص للاقتراع والموارد (من حيث العاملين والمواد) التي ينبغي أن تكرس لكل مكان اقتراع. قد يكون من الممكن أن تقوم مؤسسة الإدارة الانتخابية بربط بيانات تسجيل الناخبين بقواعد بيانات إدارة مراكز الاقتراع لحساب كميات المــواد وعــدد المــوظفين اللازمين تلقائياً. يمكن القيام بذلك عن طريق تعيين "مناطق التجميع" في كل مراكز الاقتــراع، وحساب عدد الناخبين المسجلين بمنطقة التجميع في كل واحد من مراكز الاقتراع.

كما يمكن تجميع بيانات تسجيل الناخبين على المستويات الجغرافية المختلفة للمساعدة في إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية أو إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية. حين يشترط نظام الترسيم مراعاة أعداد الناخبين المتوقعة في المستقبل، يمكن استخدام قاعدة بيانات تسجيل الناخبين لوضع مخطط لتحرك الناخبين وتحديد اتجاهات النمو مع مرور الوقت. ولكن، في حــين أن بيانــات سجلات الناخبين قد تظهر اتجاهات نحو النمو أو التراجع، ينبغي الحرص عند اســتخدام هــذه

البيانات لأغراض إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية على إدراج العوامل الأخرى، كخطط تطــوير مشروعات الإسكان في المستقبل أو خطط هدم المساكن.

عادة ما يحدد التشريع الانتخابي كيفية تعريف الدائرة انتخابية. قد يتطلب ذلك أن يشمل سجل الناخبين البيانات الجغرافية للناخبين لضمان أن يتم تسجيل الناخب للتصويت في الــدائرة الانتخابية التابع لها عنوان سكنه. (aceproject.org)

يتوقف نوع نظام الحاسوب الذي يستخدم لمعالجة سجل الناخبين ودرجة تعقيده وتصميم قاعدة البيانات على :

- حجم تعداد الناخبين (أو عدد السجلات) المراد تخزينها على النظام
- عدد الأنواع المختلفة من البيانات (أو حقول البيانات) المراد تخزينها
- حجم القاعدة الجغرافية المراد استخدامها في النظام
- عدد المعاملات المتوقعة مع البيانات.

المعلومات الجغرافية :

البيانات التي تحملها سجلات الناخبين أساساً يمكن أن تنقسم إلى نوعين: البيانات المتعلقة بالأشخاص والبيانات المتعلقة بالجغرافيا. تمثل القاعدة الجغرافية لسجل الناخب عنصراً رئيــسياً في السجل .

ويمكن استخدام القاعدة الجغرافية لسجلات الناخبين لأداء مجموعة واسعة من الوظائف التي تشمل :

- تسجيل عنوان ناخب في السجل
- تحديد وتسجيل حدود الدوائر الانتخابية
- تحديد وتسجيل الدوائر الانتخابية التي تم إلحاق الناخبين بها
- تسجيل قوائم العناوين القابلة للسكن وغير القابلة للسكن (لضمان عدم تسجيل النــاخبين على سبيل الاحتيال تحت عناوين غير موجودة أو غير قابلة للسكن)
- تحديد الحالات حيث يوجد الكثير من الناس المسجلين في عنوان ما (من أجــل تحديــد حالات التسجيل الاحتيالية أو المتقادمة في السجل)
- التمكين من إجراء المراجعة الهادفة للسجلات (عن طريق تحديد العناوين التي لا يوجد فيها أشخاص مسجلون أو العناوين ذات معدلات المشاركة العالية)

- تيسير مراجعة السجلات (عن طريق إنتاج مخرجات مثل قوائم الأسماء والعناوين بترتيب الشوارع لتسهيل الزيارات التي يقوم بها موظفو المراجعة، أو إرسال الرسائل البريدية المتعلقة بالمراجعة)
- عمل قوائم بالعناوين بعدة أشكال مطبوعة أو إلكترونية لأغراض غير انتخابية (كالقوائم البريدية لهيئات أخرى أو من أجل التحقق من الأسس الجغرافية التي تحتفظ بها الهيئات الأخرى)
- هناك العديد من الطرق المختلفة التي يمكن بها تخزين البيانات الجغرافية على سجلات الناخبين بحسب نوع سجل الناخب. (www.idea.int)

أنظمة المعلومات الجغرافية والقواعد الجغرافية الانتخابية

أبسط صور القواعد الجغرافية هو ملف نصي بسيط نسبياً يعرض قائمة العناوين. يمكن أن يتخذ ذلك شكل القائمة الواردة في السجل المعتمد على الأسماء أو السجل المعتمد على العناوين وهو الأكثر فائدة.

يُعد نظام المعلومات الجغرافية برنامجاً أكثر تعقيداً يجمع بين الملفات النصية للعناوين مع غيرها من البيانات الجغرافية والمكانية الأخرى مثل الخرائط والصور الجوية ومخططات البناء وإحداثيات "البقعة على الأرض."

تم تطوير أنظمة المعلومات الجغرافية في مطلع الستينيات، وهي أدوات حاسوبية لرسم الخرائط وتحليل البيانات التي تحتوي على العنصر المكانية. تسمح أنظمة المعلومات الجغرافية للمستخدمين بدمج المعلومات وإنشاء الخرائط، وتخيل السيناريوهات لحل المشكلات المعقدة التي تنطوي على عنصر جغرافي. تم تطبيق تكنولوجيا أنظمة المعلومات الجغرافية على مجموعة كبيرة من المشروعات، كإدارة الموارد البيئية والطبيعية، وتخطيط البنية التحتية للنقل والمرافق العامة، والخدمات الحكومية، وتخصيص الموارد، والتخطيط العسكري، والدفاع.

لأنظمة المعلومات الجغرافية العديد من التطبيقات المختلفة في الأغراض الانتخابية، لاسيما بالنسبة لرسم حدود الدوائر الانتخابية أو إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية.

جمع البيانات الجغرافية وإدارتها:

تعتمد كفاءة القاعدة الجغرافية على كفاءة ما تحويه من بيانات. وتعتمد البيانات المستخدمة من قبل مؤسسة الإدارة الانتخابية في جزء كبير منها على البيانات المتوفرة في تلك الولاية القضائية. تتمتع بعض البلدان بمؤسسات حكومية أو تجارية ذات موارد قوية تكون مسئولة عن جمع وحوسبة البيانات الجغرافية. قد تستطيع مؤسسات الإدارة الانتخابية الاستفادة من هذه

الموارد، إذا كانت متوفرة. أما إذا كانت هذه الموارد غير متوفرة، قد يكون على مؤسسة الإدارة الانتخابية تطوير مجموعتها الخاصة من البيانات الجغرافية.

يمكن لمؤسسة الإدارة الانتخابية تطوير قاعدة جغرافية بدائية عن طريق استخراج العناوين من سجلات الناخبين كما أدخلها الناخبون أنفسهم. رغم أن الأمر يتوقف على درجة اكتمال سجلات الناخبين، إلا أن هذه قد تكون بداية جيدة. ولكن القاعدة الجغرافية المستمدة فقط من العناوين المقدمة من قبل الناخبين أنفسهم لها عدة عيوب. فهي لن تكون كاملة، حيث سيكون من المستبعد أن يُسجل جميع قاطني كل العناوين القابلة للسكن، حتى في البلدان التي يكون التسجيل فيها إلزامياً. كما يُحتمل أن تحتوي على أخطاء، حيث إن الناخبين في كثير من الأحيان لا يستخدمون العنوان الصحيح أو "الرسمي" لسكنهم عند ملء استمارات التسجيل. (على سبيل المثال، فإنه من الشائع أن يدرج الناس الأسماء غير الرسمية للأماكن باعتبارها عنوانهم المحلي، فتكون النتيجة أن يقدم الناخبون عناوين مختلفة غير رسمية لنفس العنوان الرسمي.) ولعل الأهم من ذلك هو أنه لن يكون من الممكن استخدام مثل هذه القاعدة الجغرافية لتحديد ما إذا كان العنوان المبين في سجل الناخبين مزور أم لا، حيث لا توجد وسيلة مستقلة لتقييم ما إذا كان العنوان دقيق أم لا.

في بعض البلدان، سيكون من الممكن الحصول على أو شراء قاعدة جغرافية شاملة، أو سلسة منها، من مؤسسة حكومية أو خاصة أخرى. السلطات الحكومية المحلية غالباً ما تكون مصادر جيدة للبيانات الجغرافية. يمكن دمج مصادر البيانات هذه لاستخدامها في الأغراض انتخابية. إلا أن جمع البيانات الجغرافية من مجموعة من المؤسسات يمكن أن يكون عملية معقدة. ويعد استخدام معايير محددة للبيانات الجغرافية إحدى الطرق للحد من التعقيدات، ولكن حتى ذلك الحين فإن الاختلافات في استخدام أسماء العناوين والتباين في أنظمة ترقيم العناوين يمكن أن يجعل من دمج البيانات الجغرافية عملية تستغرق وقتاً طويلاً. (ميركوري,2006)

يمكن أن تكون البرمجيات مفيدة في هذا الصدد. فمن الممكن الحصول على البرامج أو تطويرها بحيث تستخدم تقنيات المطابقة للبحث عن التكرارات وتحديد الحالات الشاذة.

قد يكون من الضروري إجراء العمل الميداني لجمع قاعدة جغرافية دقيقة. ويمكن الاستعانة بالموظفين ليجوبوا أنحاء الولاية القضائية للتأكد من أن العناوين المدرجة من قاعدة البيانات

الجغرافية دقيقة، وتحديد أية عناوين مفقودة. ثم يمكن إدخال نتاج العمل الميداني في قاعدة البيانات الجغرافية. (Aceproject.org)

بعد إنشاء القاعدة الجغرافية، ستحتاج إلى الصيانة والإدارة المستمرتين. وسيتعين التحديث المستمر للبيانات التي تضمها القاعدة الجغرافية وسوف تحتاج إلى تحديثها بانتظام، إذ يتم بناء المساكن الجديدة وهدم القديم منها. كما تتغير العناوين عند تقسيم المنازل أو الشقق أو الإضافة إليها. وستحتاج مؤسسة الإدارة الانتخابية إلى مواكبة المتغيرات في العناوين من خلال تلقي تفاصيل التغييرات من السلطات الحكومية المسئولة، حيثما كان ذلك ممكناً.

في بعض الحالات قد يكون الإشعار الأول الذي تتلقاه مؤسسة الإدارة الانتخابية عن عنوان جديد عند محاولة ناخب تسجيل العنوان. في هذه الحالات، على مؤسسة الإدارة الانتخابية ضرورة التأكد من دقة العنوان المذكور ومحاولة التحقق من ذلك مع السلطة المختصة.

الاحداثي الجغرافي والمرجعية الجغرافية

يمكن تعيين رمز جغرافي لكل عنوان في القاعدة الجغرافية. تُعد تلك الممارسة مفيدة لأنها يمكن أن تُستخدم لتسهيل مطابقة بيانات العناوين مع المؤسسات الأخرى التي تستخدم نفس الاحداثي الجغرافي. كما يمكن استخدامها أيضاً لتحديد العناوين على الخرائط وتعيين الناخبين للدوائر الانتخابية عن طريق حساب الرموز الجغرافية التي تضمها كل مقاطعة.

أنظمة تحديد المواقع الجغرافية(GPS)

أنظمة تحديد المواقع الجغرافية هي أجهزة يمكنها تحديد موقع المستخدم على وجه الدقة، باستخدام البث عبر الأقمار الصناعية لتحديد "بقعة على الأرض". بالنسبة لأغراض مؤسسة الإدارة الانتخابية، يمكن استخدام أنظمة GPS من قبل العاملين الميدانيين لتحديد موقع العناوين لغرض الترميز الجغرافي للعناوين في القاعدة الجغرافية.

ربط العناوين بالدوائر الانتخابية

ستكون القاعدة الجغرافية قادرة على الربط بين عناوين الناخبين والدوائر الانتخابية. وسيمكِّن ذلك من إعداد قوائم تبين الأهلية للتصويت لدوائر انتخابية معينة وكذلك سيسهل عملية الترسيم.

عند تغير حدود الدوائر الانتخابية من خلال إعادة الترسيم، ينبغي اتخاذ خطوات لتحديث السجلات تعكس الحدود الجديدة.

يمكن ربط العناوين بالدوائر الانتخابية من خلال تعيين مؤشر "بقعة على الأرض" لكل عنوان الاحداثي الجغرافي، وتحديد كل دائرة انتخابية على أساس "البقاع على الأرض" أو الرموز الجغرافية التي تشملها .

حيثما لا يكون الاحداثي الجغرافي متاحاً لكل عنوان قابل للسكن، يمكن ربط العناوين بالدوائر الانتخابية بإلحاق كل سكن بوحدة جغرافية صغيرة، مثل قطعة التعداد أو دائرة سلطة البلدية. ثم يمكن تحديد الدوائر الانتخابية على أساس الوحدات الجغرافية الأصغر التي تحتويها من أجل تخصيص سكن لهم .

عند إتباع نهج استخدام الوحدات الجغرافية الصغيرة كقطع التعداد لإلحاق المساكن بالدوائر الانتخابية، ينبغي مراعاة الحذر حين تقسم حدود الدائرة الانتخابية الوحدة الجغرافية. في هذه الحالات، يتعين على مؤسسة الإدارة الانتخابية تحديد على أي من جانبي الحدود يقع كل مسكن وذلك لإلحاقه بأية دائرة انتخابية التي ينبغي أن تكون مخصصة للسكن. في بعض الحالات، يمكن القيام بذلك باستخدام الخرائط، وفي حالات أخرى، تكون الجولات التفقدية الميدانية ضرورية.

أنظمة المعلومات الجغرافية وعملية التصويت

تعتمد إجراءات عمليات التصويت عادةً على النظام الانتخابي، وبالتالي على الإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة، ولكن هناك خطوات, ويمكن لهذه الخطوات المحددة استخدام التكنولوجيات مثل :

- أنظمة قواعد البيانات لتخزين وإدارة المعلومات ذات الصلة بموظفي الاقتراع وقوائم الناخبين.
- أنظمة المعلومات الجغرافية وقواعد البيانات لتسهيل تحديد أماكن الاقتراع وإعداد القوائم.
- أنظمة التصويت لتحديد هويات الناخبين والتحقق منهم.

ند دراسة التكنولوجيا لعمليات التصويت من المفيد أن نضع في اعتبارنا هذه التكنولوجيات المختلفة، والتي قد تكون قيد الاستخدام بالفعل في مهام انتخابية إدارية أخرى. ولأنه يمكن تشغيل عدة أنظمة برمجيات مستقلة على نفس الحاسوب، يمكن لمعظم هذه الأنظمة التشارك في مكونات الحاسوب. وينطبق الشيء نفسه على البرمجيات، نظراً إلى أنه من الممكن تطوير تطبيقات مختلفة تعمل في إطار البرنامج الأساسي نفسه. على سبيل المثال:

- برمجيات ومكونات الحاسوب لأنظمة المعلومات الجغرافية المستخدمة في ترسيم الحدود يمكن أن تُستخدم أيضاً لتحديد مراكز الاقتراع وطباعة قوائم كل منها، على الرغم من أن الاثنتين تعملان في إطار برامج مختلفة ومستقلة.
- برمجيات ومكونات الحاسوب لأنظمة إدارة قواعد البيانات المستخدمة في تخزين معلومات الناخبين وإعداد قوائم الناخبين يمكن أن تُستخدم أيضاً لإدارة الموارد البشرية بمؤسسة الإدارة الانتخابية. (ميركوري,2006)

على الرغم من أن بلداناً عديدة تفكر في استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، وأن عدداً قليلاً من هذه البلدان أوشكت على امتلاك القدرة على استخدام هذه البرمجيات في جولة قادمة من إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية (أستراليا وكندا، على سبيل المثال، في طريقهما إلى تطوير قدرات نظم المعلومات الجغرافية لأغراض إعادة التقسيم)، لكن قليلة جداً هي البلدان التي استخدمت فعلاً برامج نظم المعلومات الجغرافية خصيصاً لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية حتى الآن. وتشكل نيوزلندا مثالاً لدولة استخدمت برامج نظم المعلومات الجغرافية في جولتها الأخيرة من إعادة توزيع الدوائر الانتخابية في عام 1998. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة هي الدولة الأطول باعاً في استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية لأغراض إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية .

وعلى الرغم من أن عدد الولايات في الولايات المتحدة التي كانت تستخدم أجهزة الحاسوب لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية شهد زيادة مطردة بعد عام 1970، إلا أن هناك تغييرين مهمين أديا إلى زيادة هائلة في عدد الولايات التي استخدمت أجهزة الحاسوب لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية خلال التسعينيات :

- انتشار برامج نظم المعلومات الجغرافية بأسعار معقولة
- استخدام قاعدة بيانات حاسوبية جديدة في مكتب الإحصاء الأمريكي في عام 1990 (Aceproject.org)

ولكن بحلول التسعينيات ، كانت كل ولاية في الولايات المتحدة تستخدم الحاسوب في عمليات إعادة التقسيم، وكانت كل ولاية تقريباً تستخدم برامج نظم المعلومات الجغرافية لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية. وكان السببان الرئيسيان لهذا التحول هما ازدياد توافر برامج نظم المعلومات الجغرافية، التي كان بعضها مصمماً خصيصاً لأغراض إعادة تقسيم الدوائر

الانتخابية، وظهور قاعدة خرائطية محوسبة للبلاد بأسرها كان قد أنشأها مكتب الإحصاء الأمريكي .(ميركوري,2006)

وفي الولايات المتحدة، يتعين على مكتب الإحصاء الأمريكي إجراء تعداد سكاني كل عشر سنوات وتزويد الولايات بهذه البيانات السكانية لأغراض إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية. ويتعين على الولايات، وكذلك الكيانات المحلية مثل المقاطعات والمدن، إعادة ترسيم الحدود التشريعية على أساس هذه البيانات قبل إجراء أول انتخابات بعد عملية التعداد .

ويُشار إلى بيانات إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية الصادرة عن مكتب الإحصاء باسم بيانات PL 94-171.وهي تتضمن التعدادات السكانية لعدة مستويات مختلفة من جغرافية التعداد – إذ ترد في بيانات PL 94-171 وحدات كبيرة بحجم مقاطعة بأكملها، ووحدات صغيرة بحجم كتلة تعداد (في العادة تعادل كتلة واحدة من أي مدينة). وعلى الرغم من أن مكتب الإحصاء يجمع البيانات عن عدد كبير من الخصائص السكانية، إلا أنه لا يتم إدراج سوى معلومات قليلة في ملفات البيانات التي يتم إرسالها إلى الولايات من أجل إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية. وهذه المعلومات هي مجموع السكان، والسكان البالغين سن التصويت، والمجاميع السكانية الفرعية للأشخاص من أصول لاتينية وللمجموعات العرقية الخمس الرئيسية: البيض؛ السود؛ الأشخاص الذين تعود أصولهم إلى آسيا وجزر المحيط الهادئ؛ والهنود الأمريكيون والإسكيمو والآلوت؛ وأعراق "أخرى". وتتوفر هذه البيانات بصيغتها الإلكترونية منذ جولة عام 1980 من إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية.(Aceproject.Org)

وبالإضافة إلى إجراء التعداد السكاني للبلاد بأكملها، كان مكتب الإحصاء يحتفظ أيضاً بمجموعة خرائط رئيسية مؤلفة من 26000 خريطة ذات أحجام ومقاسات مختلفة للبلاد. وكانت هذه الخرائط مرسومة باليد، وكثيراً ما كان يصعب قراءتها وكانت مليئة بالأخطاء. ولكن في مرحلة الإعداد لانتخابات عام 1990، أنشأ مكتب الإحصاء قاعدة بيانات محوسبة للبلاد بأسرها سُمِّيت" TIGER تايغر" – (الترميز والإسناد الجغرافي المتكامل طوبوغرافياً). وتبين قاعدة البيانات "تايغر" السمات الجغرافية المرئية مثل الطرق والأنهار وخطوط السكك الحديدية؛ والتسلسل الهرمي الكامل للتقسيمات الجغرافية للتعداد (مثل كتل التعداد ومجوعات الكتل ومساحات التعداد) لجمع البيانات السكانية والإبلاغ عنها؛ وحدود التقسيمات الفرعية الإدارية مثل المقاطعات والمدن والبلدات؛ والجغرافيا السياسية مثل دوائر الكونغرس وفي بعض الحالات مناطق التصويت – التي يطلق عليها المناطق الانتخابية في الولايات المتحدة. وقد زودت

الخرائط التي أصدرتها قاعدة بيانات تايغر المسئولين عن إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بخرائط موحدة ورقمية لكامل أراضي البلاد لأغراض إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية في التسعينات.

وفي الوقت الذي توفرت فيه ملفات قاعدة بيانات تايغر، بدأ يزداد توافر برامج نظم المعلومات الجغرافية أيضاً. وطرحت عدة شركات تجارية برامج لنظم المعلومات الجغرافية مخصصة تحديداً لأغراض إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية. وكانت حزم البرامج هذه قادرة على ربط المعلومات عن ديموغرافية السكان، المأخوذة من التعداد، والبيانات السياسية من الانتخابات السابقة بالخرائط المحوسبة التابعة لقاعدة بيانات تايغر والتي تبين التقسيمات الجغرافية للتعداد، والمناطق الانتخابية، وشبكات الشوارع، والمشاهد الطبيعية والمبنية، وحدود الاختصاصات القضائية الأخرى، وغير ذلك من السمات الجغرافية .

وكان لانتشار هذه المنتجات الجديدة انعكاسات هائلة على المتخصصين في إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية: إذ أصبحت برامج نظم المعلومات الجغرافية وكذلك قاعدة بيانات محوسبة ومتسقة على مستوى البلاد بأسرها تتضمن بيانات التعداد وخرائط رقمية متاحة بسعر معقول للمكلفين بمهمة إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وكذلك للمهتمين بتقييم الخطط المقترحة ووضع خطط بديلة .(ميركوري,2006)

وكانت إحدى النتائج الهامة لهذا الزخم من الأحداث هي المشاركة النشطة والواعية للعديد من جماعات المصالح التي كانت في السابق مستبعدة من عملية إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية في الولايات المتحدة. وقد أدت مشاركة جماعات الحقوق المدنية، على وجه الخصوص، إلى اعتماد خطط لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية في ولايات عديدة كانت تتيح لمجموعات الأقليات تمثيلاً أكبر في أروقة الحكومة. على سبيل المثال، فقد أنشئت 24 دائرة كونغرس جديدة للأقليات – وهي الدوائر التي يشكل فيها الناخبون من الأقليات غالبية الناخبين – وارتفع معدل انتخاب الأقليات إلى الكونغرس بشكل لم يسبق له مثيل. ولكن لإنشاء هذه الدوائر في ظل ما كان مفروضاً من قيود صارمة للمساواة بين السكان، كان لا بد من التنازل عن عدد من القيم الأخرى لعملية تقسيم الدوائر الانتخابية – كان أهمها الاندماج الجغرافي لهذه الدوائر .

وتوضح دراسة الحالة هذه بعض النقاط الهامة بشأن استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية لإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية .

- إن توافر البيانات الإلكترونية والخرائط المحوسبة جعل استخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية لإعادة التقسيم الدوائر الانتخابية مهمة سهلة نسبياً. ولأن الحكومة الأمريكية وفرت البيانات الإلكترونية والخرائط المحوسبة لجميع أنحاء البلاد – وبسعر منخفض

جداً – استطاع المتخصصون في إعادة التقسيم الاستفادة من برامج نظـم المعلومـات الجغرافية دون الحاجة إلى تحمل مشقة إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية .

- استطاع العديد من جماعات المصالح أيضاً شراء هذه البيانات الإلكترونية وبرامج نظم المعلومات الجغرافية نظراً لانخفاض سعرها. واستخدمت هـذه الجماعـات البيانـات والبرامج لتقييم خطط إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية المقترحة ووضع خطط بديلة. وتـم استخدام هذه المعلومات لمحاسبة المسئولين عن إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وكان لها بالتأكيد أثر ديمقراطي على العملية في حالات عديدة. (من الواضح أن الزيادة في عـدد دوائر الأقليات التي رُسمت خلال جولة التسعينيات من إعادة التقـسيم يمكـن عزوهـا مباشرة إلى حرص جماعات الأقليـات والحقـوق المدنيـة علـى مراقبـة العمليـة) (www.aec.gov.au.)

الفصل الرابع

التمثيل الجغرافي النيابي في الاردن

التمثيل الجغرافي للدوائر الانتخابية في الأردن
ونظام المعلومات الجغرافي

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة جغرافية التمثيل من خلال تقسيمات الدوائر انتخابية وأشكال التحيز المكاني, وتم ذلك في إطار جغرافي تضمن دراسة الوضع الطبيعي والتنظيمي والبشري للدوائر الانتخابية، وذلك بالاستعانة بتقنية الحاسب الآلي ومعطيات نظم المعلومات الجغرافية GIS، وإظهار كيفية الاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية بشكل عام وفي الدراسات السكانية والانتخابية بشكل خاص.

فنظرًا لما يشهده العالم من تطور هائل في أنظمة التسجيل واستخدام المعلومات الجغرافية وما تتطلبه الظروف الاقتصادية الراهنة في شتى أنحاء العالم من توفير للجهد والوقت والمال خاصة في الدول النامية للتجاوب مع ما يلزم من ترشيد تخصيص الإمكانات والموارد، فإن استخدام نظم المعلومات الجغرافية بما فيها من تطبيقات أضحت بمنزلة حلول متكاملة للاستفادة منها في مختلف المجالات وخاصة في مجال صنع القرار على أسس علمية صحيحة.

ومن خلال متابعة الدراسات والبحوث المتعلقة بالانتخابات الأردنية يتضح أن معظمها يهتم بالانتخابات البرلمانية من منظور سياسي، حيث يشار إلى الدوائر الانتخابية بصورة غير مباشرة عند الحديث عن المشاركة السياسية، مما يبرز أهمية هذه الدراسة التي حرصت على معالجة قضية الانتخابات البرلمانية من منظور التحليل المكاني، وهو منظور له دوره في تقويم هذه الانتخابات بصورة موضوعية حيادية بما يحقق لها الشفافية وهي سمة رئيسة في الانتخابات, لتعبر بصدق عن اتجاهات الناخبين دون التحيز لفئة أو طائفة معينة على حساب بقية الفئات أو الطوائف الأخرى.

ومن هذا المنطلق ستكون هذه الدراسة لمعالجة موضوع الانتخابات من منظور المدخل المكاني – السلوكي الانتخابي لإبراز درجة توجهات الناخب في اختيار ممثليه في المجلس النيابي, والمدخل البنيوي الانتخابي للدوائر الانتخابية, وإجراء تحليل وتقييم جغرافي شامل للأبعاد الجغرافيا المختلفة والمتعلقة بالانتخابات النيابية للتعرف على مدى الحيادية والموضوعية المواكبة لتقسيم الدوائر الانتخابية.

تطور الحياة البرلمانية في الأردن

المجالس التشريعية (1929-1947)

تم الاعتراف بحكومة شرق الأردن بتاريخ 25/أيار/1923 رسمياً بعد مفاوضات شاقة مابين الملك المؤسس عبد الله بن الحسين والحكومة البريطانية. واتجهت النية بعد الاعتراف إلى استكمال العناصر الدستورية في مؤسسات الدولة, فانصبت المحاولات لإنشاء مجلس تشريعي في الأردن , إلا أن الانجليز كانوا يفشلون مثل هذه المحاولات. إلا أن صدور القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن عام 1928 مكّن من وضع قانون للانتخاب, وعليه تم انتخاب أول مجلس تشريعي في 2/نيسان/1929, حيث انتخبت خمسة مجالس تشريعية في عهد الإمارة. (مجلس الأمة,2010)

المجلس التشريعي الأول: 1929/4/2-1931/2/9

لقد تم انتخاب المجلس التشريعي الأول في 2 نيسان عام (1929) بعد أن تم إعداد قانون انتخاب جديد في حزيران عام (1928) على أن يكون عدد الأعضاء ستة عشر عضواً يمثلون أربع دوائر انتخابية هي (الكرك ,البلقاء,عجلون ,دائرتي البدو) وأجريت الانتخابات وانعقد المجلس التشريعي الأول يوم الثلاثاء في 2 نيسان عام 1929 برئاسة السيد حسن خالد أبو الهدى. وكان من أهم ما ينتظر المجلس المصادقة على المعاهدة البريطانية التي لاقت سخطا كبيرا لما تضمنته من شروط قاسية والذي على أثره تم عقد مؤتمر عام يمثل البلاد وحضره 150 شخصية وطنية وكان من أهم مطالب المؤتمر هو الاستقلال التام عن بريطانيا .

المجلس التشريعي الثاني: 1931/6/10-1934/6/10

شرعت الحكومة بالإعداد لإجراء انتخابات جديدة في حزيران (1931) بعد أن قدم أعضاء المجلس التشريعي المشاركين بالحكومة استقالتهم فلم يتبقى أمام الحكومة أي خيار سوى تقديم استقالتها حيث تم تكليف الشيخ عبد الله سراج بتأليف حكومة جديدة, وتم تقسيم الدوائر الانتخابية إلى ثلاث دوائر هي (دائرة انتخاب عجلون وتمثل شمال الأردن, دائرة انتخاب البلقاء وتمثل إقليم وسط المملكة, دائرة الكرك ومعان وتمثل إقليم جنوب المملكة) حيث تمخضت الانتخابات عن فوز غالبية أعضاء المعارضة آنذاك حيث ألح أعضاء هذا المجلس على تعديل المعاهدة مع الإنجليز.

المجلس التشريعي الثالث: 1934/10/16-1937/10/16

لقد جاء المجلس التشريعي الثالث بعد إجـــــــراء الانتخابـــــــات عــام (1934) حيث تميز هذا المجلس بإكماله لمدته الدستورية برئاسة السيد إبراهيم هاشـــم وتميــزت هــذه المرحلة بتوسع القاعدة الجماهيرية في الانتخابات وزيادة عدد الأعضاء المنتخبين وبنفس الدوائر الانتخابية وهي (عجلون,البلقاء ,الكرك ومعان).

المجلس التشريعي الرابع: 1937/10/16-1940/10/16

16 /1940/10-1942/10/16

بعد إكمال المجلس التشريعي الثالث مدته الدستورية جرت انتخابات جديــدة لانتخـــاب المجلس التشريعي الرابع عام (1937) والذي أكمل مدته الدستورية بتاريخ 1940/10/16 ثـــم مددت ولايته سنتين حتى تاريخ 1942/10/16 وقد ترأس المجلس السيد إبراهيم هاشم وامتـــاز هذا المجلس بدخول حزب الإخاء الأردني بعد السماح بتأليف حزب سياسي في شـــرق الأردن والذي فاز منه ثمانية أعضاء وقد تم توسيع القاعدة الانتخابية التي مثلت ثـــلاث دوائـــر هـــي (عجلون ,البلقاء وضم إليها قصبة جرش, الكرك ومعان).

المجلس التشريعي الخامس: 1942/10/20-1945/10/20

1945/10/20-1947/10/20

يعتبر المجلس التشريعي الخامس من أهم المجالس التشريعية نظراً لأهمية الأحداث التي شهدتها ألاماه وكذلك حدوث الحرب العالمية الثانية. ومن أهم التغيرات التي حصلت هي رفـــع عدد الدوائر الانتخابية لتصبح أربع دوائر انتخابية بدلاً من ثلاث بعد أن تم فصل دائرة معـــان عن الكرك وضم قصبة جرش ومنطقة انتخاب عمان إلى دائرة البلقاء . واستمر هذا المجلـــس في عمله من تاريخ 1942/10/20 إلى أن أكمل مدته الدستورية بتـــاريخ 1945/10/20 ثـــم مددت ولايته سنتين لغاية 1947/10/20 عند إعلان الدستور الجديد 1947 وفـــي عهـــد هـــذا المجلس أعلن قيام المملكة في الأردن وأصبح الأمير عبد الله ملكـــاً علـــى المملكـــة الأردنيـــة الهاشمية. وترأس هذا المجلس السيد توفيق ابو الهدى.

المجالس النيابية (1947–1988)

المجلس النيابي الأول:

بناء على التعديل الجديد الذي أحدثه دستور 1947 في الحياة النيابية على اثـر انتقـال البلاد إلى عهد المملكة تقرر إجراء انتخابات عامه في البلاد بموجب قانون انتخاب جديد حيـث تم انتخاب أعضاء المجلس بتاريخ 1947/10/21 وكان عدد أعضاء المجلس عشرين عـضواً وعدد الدوائر الانتخابية 9 دوائر إضافة إلى بدو الشمال وبدو الجنوب. (مجلس الأمة,2010)

المجلس النيابي الثاني:

إن أهم ما ميز هذا المجلس هو رفع عدد الأعضاء إلى أربعين عضواً مناصفة ما بـين الضفتين الشرقية والغربية بواقع 20 عضواً لكل ضفة وتم إضافة سبعه دوائر انتخابيـة تمثـل الضفة الغربية. وبتاريخ 20 نيسان عام 1950 تم تشكيل مجلس الأعيان.

المجلس النيابي الثالث:

بعد اغتيال المغفور له عبد الله بن الحسين في 1951/7/19 تم تشكيل وزارة جديدة وتم إجراء انتخابات نيابية بتاريخ 1951/9/1 وفي عهد هذا المجلس صدر دستور عام 1952 والذي يعتبر من أفضل الدساتير التي فتحت الآفاق أمام الحريات العامة.

المجلس النيابي الرابع:

انعقد هذا المجلس في 1954/10/17 واستمر بعمله سنتين حتى تم حله بـسبب فقـدان التوازن مع السلطة التنفيذية. حيث تم تعديل الدستور وذلك بجعل مدة مجلـس الأعيـان أربـع سنوات بدلاً من ثمانية.

المجلس النيابي الخامس:

في ظل هذا المجلس لعبت الأحزاب دوراً هامـاً وعلـى الأخـص أحـزاب الـوطني الاشتراكي والأخوان المسلمين والعربي الدستوري والجبهة الوطنية والبعث الاشتراكي وحـزب التحرير.

المجلس النيابي السادس:

لم يكمل هذا المجلس مدته الدستورية بسبب حله من قبل حكومة الـسيد وصـفي التـل لانعدام التعاون ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتم تعديل قانون الانتخاب ليصبح عـدد النواب ستين بدلاً من خمسين, وعدد الأعيان ثلاثين بدلاً من خمسة وعشرين.

المجلس النيابي السابع:

لم يكمل هذا المجلس أيضا مدته الدستورية لحله من قبل الحكومة لنفس السبب للمجلس السابق وهو فقدان التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. بسبب حجب المجلس الثقة عن الحكومة.

المجلس النيابي الثامن:

وانتهت مدته أيضا قبل انتهائها بالحل من قبل حكومة السيد وصفي التل لفقدان التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

المجلس النيابي التاسع:

لقد بدأ هذا المجلس عمله بتاريخ 1967/4/18 وذلك بسبب احتلال الضفة الغربية وبقي المجلس حتى تاريخ 1971/4/18 وبسبب ظروف الاحتلال لم تجر انتخابات نيابيه بعد انتهاء مدته إذ بقي المجلس قائماً, كما مددت ولايته سنتين وأعيدت دعوته بعد ذلك للانعقاد عدة مرات عادية واستثنائية إلى أن تم حله مع مجلس الأعيان في 1974/11/23 . وتم تعين مجلس أعيان جديد في 1974/12/1 ثم صدرت الإرادة الملكية بحله في 1976/2/7 وحتى 1984/1/9 حيث دعي لدوره استثنائية لتعديل أحد مواد الدستور.

المجلس النيابي العاشر:

وهو نفس مجلس النواب التاسع برئاسة السيد عاكف الفايز وسمي بالعاشر دون أجراء انتخابات جديدة وإنما ما جرى هو انتخابات فرعيه في الضفة الشرقية لملء المقاعد الشاغرة في بعض دوائر الضفة الشرقية بسبب وفاة شاغريها في المجلس كما تم انتخاب أعضاء لملء المقاعد الشاغرة للضفة الغربية من قبل النواب أنفسهم, وقد تم دعوة المجلس للانعقاد بتاريخ 1984/1/16 ليستمر حتى تاريخ 1988/7/30 . (مجلس الأمة,2010)

مراحل تطور قانون الانتخاب في الأردن

لقد شهد الأردن عبر تاريخه منذ تأسيس الإمارة عام 1923 وحتى يومنا هذا إصدار العديد من قوانين الانتخاب والتعديل عليها مواكبةً للظروف السياسية التي شهدها الأردن وانعكاسها المباشر عليه، فقد صدر أول قانون للانتخاب عام 1923 والذي حالت السلطات البريطانية آنذاك دون تنفيذه ثم صدر بعد ذلك قانون الانتخاب لعام 1928، حيث تم تعديله ثلاث مرات في أعوام (1937،1940 ، 1942). ثم صدر قانون الانتخاب لعام 1947 الذي عدّل في عام 1949 على أثر احتلال اليهود لفلسطين في عام 1948 والذي قام على أساسه مجلسي (النواب والأعيان) بدلاً من المجلس التشريعي الذي كان يجمع الأعضاء المنتخبين وأعضاء

السلطة التنفيذية في مجلس واحد. وقد أخذ هذا القانون بنظام المحاصصة في المقاعد التي بلغت 50 مقعداً بين الضفتين الشرقية والغربية. (مجلس الأمة,2010)

وفي عام 1960 صدر قانون للانتخابات تم رفع عدد أعضاء المجلس بموجبه إلى 60 عضواً مناصفة بين الضفتين، ثم صدر قانون الانتخاب رقم (22) لسنة 1986 الذي عدّل ثلاث مرات وهو قانون معدل رقم (14) لسنة 1989 وقانون معدل رقم (23) لسنة 1989 وقانون معدل رقم (15) لسنة 1993 والذي اعتمد نظام الصوت الواحد, ثم صدر قانون الانتخاب رقم (24) لسنة 1997 والذي نص على إعادة تقسيم الدوائر وأصبحت عدد المقاعد 80 مقعداً موزعة على 20 دائرة انتخابية. ثم القانون المؤقت رقم (34) لسنة 2001 وأصبحت عدد المقاعد 110 والذي عدّل مرتين:

1- القانون المعدل رقم (27) لسنة 2002

2 – القانون المعدل رقم (11) لسنة 2003 الذي أعطى للمرأة حق الترشيح ضمن إطار الكوتا.

وحسب هذا القانون كان نصيب العاصمة عمان والتي تشكل حسب التعداد السكاني في ذلك الوقت 36,98 % من سكان المملكة نسبة 22,11 % من المقاعد, وإذا ما ضمت محافظة الزرقاء إلى محافظة العاصمة يكون نصيب المحافظتين اللتين تشكلان 52,71 % من السكان حوالي 31,71 % من المقاعد, وإذا ما أضيفت محافظة اربد تصل النسبة إلى 70,55 % من السكان مقابل 47,11 % من المقاعد. أي بعبارة أخرى إن نحو 29,45 % من سكان المملكة يمثلون بـ 52,89 % من المقاعد النيابية.(الرنتاوي, 2001).

جاء قانون الانتخابات النيابية لعام2010 متوافقا مع القانون السابق حيث لم يطرأ عليه أي تغيير حقيقي عن مضمون القانون السابق باستثناء ما عرف بالدوائر الفرعية الخاصة بالمرشحين, بحيث تم تصغير الدوائر الانتخابية من 45 دائرة لتصبح 108 دوائر انتخابية تساوي 108 مقاعد. وزيادة مقاعد الكوتا النسائية لتصبح 12 مقعدا, إلى جانب إضافة أربعة مقاعد جديدة لكل من عمان واربد والزرقاء.

ويلاحظ في تفاصيل القانون الجديد أن 18 دائرة انتخابية لن يتم تقسيمها لكونها تحظى بمقعد نيابي واحد وفقا لتقسيم المقاعد في القانون السابق موزعة على كل من عمان /الدائرة السابعة واربد /الدوائر الثالثة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والبلقاء/ الدوائر الثانية والثالثة والرابعة والكرك/ الدوائر الرابعة والخامسة والسادسة ومعان/ الدائرتان الثانية والثالثة

والزرقاء /الدائرة الثالثة والطفيلية/ الدائرة الثانية ومؤدبا /الدائرة الثانية وعجلون /الدائرة الثانية.

ووفقا للتقسيمات الجغرافية الانتخابية السابقة فإن 6 مناطق انتخابية كانت تعتبر دائرة انتخابية واحدة رغم تعدد مقاعدها التمثيلية وهي محافظة المفرق 4 مقاعد ومحافظة جرش 4 مقاعد ومحافظة العقبة4 مقاعد إلى جانب اعتبار دوائر بدو الشمال والوسط والجنوب كل منها دائرة انتخابية واحدة بتعددية تمثيلية بواقع ثلاثة مقاعد لكل منها.

ووفقا للقانون فإن 27 منطقة انتخابية سيعاد تقسيمها إلى 90 دائرة انتخابية بواقع مقعد لكل دائرة وعلى مبدأ صوت واحد لدائرة واحدة لمقعد واحد بينما لن يتم تقسيم الدائرة التي كانت أصلا تحظى بمقعد تمثيلي واحد في مجلس النواب.

هذه التقسيمات الجديدة التي اعتمدتها الحكومة بصفة دوائر فرعية غير جغرافية أو "وهمية" تساوي عدد المقاعد لكل دائرة رئيسية، تتعلق فقط بالمرشحين لا بالناخبين فوفقا للقانون فإن أي ناخب يملك الحق بانتخاب أي مرشح يترشح في دائرته الانتخابية القديمة رغم تقسيمها إلى دوائر انتخابية صغيرة غير محددة جغرافيا.

ويتمثل هذا الحق للناخب في الدوائر الانتخابية ذات التمثيل المتعدد على نحو الدائرة الأولى في عمان التي تحظى بخمسة مقاعد تمثيلية وسيتم تقسيمها لخمس دوائر وهمية تساوي عدد المقاعد المخصصة لها أ.ب ج د هـ , بحيث يحق للناخب المسجل في هذه الدائرة الانتخابية انتخاب أي من المرشحين في تلك الدوائر الفرعية, وينسحب هذا الإجراء على باقي الدوائر الانتخابية الأخرى.

وأدى هذا القانون وتقسيماته الجديدة إلى منح المرشح الأكثر شعبية فرصة أوسع من باقي المرشحين للتنافس على مقعد واحد لدائرة انتخابية واحدة, كما أن شخصية المرشح الأكثر شعبية قد تكون شخصية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عشائرية, وفي حال عرف المرشحون الآخرون مكان ترشح هذه الشخصية(كون وزارة الداخلية أبقت الدوائر الفرعية سرية بالنسبة للمرشحين) فأنهم سينتقلون للترشح في دوائر قد لا تحظى بمرشحين أقوياء مما سينتج عن ذلك بروز زحام شديد على دوائر انتخابية وظهور زهد بالترشح في دوائر أخرى تبدو وكأنها محسومة سلفا لمرشح. أو التنسيق ما بين المرشحين الأقوياء لتقاسم الدوائر الفرعية فيما بينهم.

نجم عن الحدود التي رسمتها الأنظمة الانتخابية للـــدوائر الانتخابيـــة إضـــعاف شـــديد للأحزاب السياسية الأردنية على اختلاف مشاربها، نظراً لعدم مقدرتها على تشكيل قوائم انتخابية تقوم على أساس برامج عمل تقدمها للناخبين، و تزامن ذلك مع تنـــامي العـــشائرية، وحـــصر التنافس الانتخابي بين المرشحين داخل أطر اجتماعية يقل سقفها بكثير عن أطر العشائرية و في بعض الأحيان المناطقية.(مركز عمان,2007).

تاريخيا عقد الأردنيون أول مؤتمر وطني في 25 تموز 1928 وقرروا وضـــع ميثـــاق وطني يستند إلى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة وإقامة حكومة دستورية مستقلة واعتبار الـــشعب مصدر السلطات وان الحكومات يجب أن تشكل بإدارة الشعب وطالبوا أيـــضا بـــضمان حريـــة الرأي والنشر والكلام والاعتقاد وحق الأمة في محاسبة المواطنين في الدولـــة عـــن أعمـــالهم وفرض الضرائب من قبل الشعب ونوابه وعدم منح أي امتيازات لأي فرد أو فئـــة أو طائفـــة تتعارض مع السيادة الوطنية. والمعارضة على شكل أحزاب سياسية ذات أهداف وأيديولوجيات واضحة، ظهرت تقريباً في عام 1948 نتيجة للتطورات والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية المجاورة للأردن.

أما بعد عام 1948 وبعد وحدة الضفتين فقد تغيرت بنية الأحزاب الـــسياسية وظهـــرت أحزاب جماهيرية رفعت لواء المعارضة للحكومة ومن أمثلتها الحـــزب الـــوطني الاشـــتراكي والحزب الشيوعي وحزب البعث وجماعة الإخوان المسلمين وحزب التحرير وهـــذه الأحـــزاب شاركت في انتخابات عام 1956 بحرية وبدون تدخل من الـــسلطة التنفيذيـــة وفـــازت بـــاثنين وعشرين مقعداً من اصل أربعين مقعداً وهي مقاعد المجلس النيابي في ذلك الوقـــت. ونتيجـــة لهزيمة 1967 وتنامي حركة المقاومة الفلسطينية عادت الحياة الحزبية للانبعاث من جديد رغـــم حظر الحكومة لها، هذه المقاومة ذات الطبيعة الشبابية والتي هدفت إلى المقاومة والدفاع مروراً بالأراضي الأردنية عملت على استقطاب اكبر عدد من الشباب مما دفع بعض الحكومات إلـــى مراقبة هذه النشاطات والحد من المشاركة الشبابية في المجال السياسي. (مصالحة،1992)

ومع إنهاء الأحكام العرفية وإعادة الحياة البرلمانية والتي تمثلت فـــي انتخابـــات عـــام 1989. وبعد صدور قانون الأحزاب وشرعيته وإتاحة الفرصة أمام الجميع للمشاركة في مختلف نواحي الحياة السياسية لم يستطع المجتمع الأردني الانخراط بشكل مقنع في هذه الأحزاب فحتى عمليـــة الانتخابـــات لا زالـــت دون المـــستوى المطلـــوب فمـــا زالـــت المرحلـــة الـــسابقة

تؤثر على المواطنين على الرغم من محاولة الأنظمة الرسمية وبشتى الوسائل التقليل من عوامل الخوف والتردد .(حداد، 1991)

لقد مر الأردن منذ بداية تأسيسه بتغيرات اجتماعية وثقافية نتج عنها وجود التقليدي الحديث. مما أدى إلى مرجعيتين متعارضتين أو متوازيتين لانتماء الأفراد وولائهم وما يمكن أن يؤثر في اختيارهم.

هذه التغيرات تركت أثاراً واضحة على البناء الاجتماعي بما في ذلك الجماعات الريفية والبدوية. لكن حجم هذه التغيرات قد برز بشكل واضح منذ أوائل الخمسينات، إذ حدث تغيرات سكانية نتيجة الهجرات القسرية والداخلية. هذا إلى جانب التغيرات الاقتصادية لتطور قطاعي التجارة والصناعة إلى جانب القطاع الزراعي والرعوي، مما أدى إلى ظهور أشكال من مؤسسات المجتمع المدني. وعلى الرغم من قيام مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، إلا أن البناءات التقليدية المتمثلة هنا بالوحدات القرابية قد استمرت وظلت تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد، وفي الشؤون العامة. ولقد أدى هذا الوضع إلى وجود جماعتين مرجعيتين تتنازعان انتماء الفرد وولائه.وقد تباين بروز أحداهما تاريخيأن إذ برزت أهمية المؤسسات المدنية في الخمسينات، يبن عادت المرجعية القبلية للبروز بعد ذلك. وإذا كان هذا التأرجح قد ارتبط بالتغيرات الوطنية والقومية فإنه يتأثر بالخصائص المكتسبة لدى الأفراد كالمستوى التعليمي والمهنة والجنس. (الضمور، 2001)

أي أن الأردن حقق تقدما كبيرا في رأس المال البشري (human capital) على عكس رأس المال الاجتماعي (social capital).

قانون الانتخابات ونظام تقسيم الدوائر الانتخابية الأردني:

لقد أجريت أول انتخابات نيابية في الأردن بعد العودة إلى الحياة الديمقراطية عام 1989 م وفقاً لقانون رقم (22) لسنة 1986م ذي القائمة المفتوحة، إلى انه ومنذ عام 1993م حتى ألان تم تطبيق قانون الصوت الواحد. وقانون الانتخاب في الأردن قانون مؤقت منذ عام 2001 , وتم فصل تقسيم الدوائر الانتخابية عن هذا القانون بنظام تصدره الحكومة بعيد عن الرقابة النيابية.

جدول 3 : **مقارنه بين عدد مقاعد مجلس النواب الأردني وعدد الدوائر الانتخابية في قانون 1986 وقانون 2001.**

		قانون 1986		قانون 2001		
الرقم	المحافظة	عدد الدوائر	عدد المقاعد	عدد الدوائر	عدد المقاعد	الزيادة في المقاعد
1	العاصمة	5	18	7	23	5
	بدو الوسط	1	2	1	3	1
2	الزرقاء	1	6	4	10	4
3	البلقاء	1	8	4	10	
4	مأدبا	1	3	2	4	1
5	المفرق	1	3	1	4	1
	بدو الشمال	1	2	1	3	1
6	إربد	3	14	9	16	2
7	عجلون	1	3	2	4	1
8	جرش	1	2	1	4	2
9	الكرك	1	9	6	1	1
10	الطفيلة	1	3	2	4	1
11	معان	1	3	3	4	1
12	بدو الجنوب	1	2	1	3	1
	العقبة	1	2	1	2	0
المجموع		21	80	45	104	24
مقاعد للنساء		0	0	0	6	6
المجموع الكلي		21	80	45	110	30

المصدر: الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الداخلية

لم يتزامن نظام تقسيم الدوائر الانتخابية وقانون الانتخاب, والذي أجريت انتخابات 2007 وفقا لهذا النظام وتعديلاته, أي أن أنظمة حدود الدوائر الانتخابية لم تكن متقاربة مع القانون زمنيا, وتم تفادي ذلك في قانون الانتخاب لعام 2010 ونظامه لتقسيم الدوائر الانتخابية.

يشار في هذا الصدد أن العديد من دول العالم تخلت عن هذا النوع من الأنظمة الانتخابية وتقسيمات الدوائر الانتخابية الصغيرة وبدأت تعتمد على أنظمة انتخابية أكثر تمثيلا كما أنها تخلت عن مبدأ تصغير الدوائر الانتخابية إلى تكبيرها وهو ما حصل في الكويت كما أن

أفغانستان تخلت عن نظام الصوت الواحد غير المتحول في الانتخابات الأخيرة معتمدة أنظمة التمثيل النسبي.

جدول4: **توزع الدوائر الانتخابية وعدد النواب لكل منها**

المحافظة	**الدائرة الانتخابية**	**عدد المقاعد النيابية**
العاصمة	الدائرة الأولى: مناطق (بسمان، ماركا، طارق)	أربعة نواب مسلمين
	الدائرة الثانية: مناطق (اليرموك، النصر، راس العين، بدر)	أربعة نواب مسلمين
	الدائرة الثالثة: مناطق (المدينة، زهران، العبدلي)	أربعة نواب مسلمين ونائب مسيحي
	الدائرة الرابعة: مناطق (القويسمة، الجويدة، أبو علندا، خريبة السوق، جاوا، اليادودة، أم قصير، المقابلين) وألوية (سحاب، الجيزة، الموقر) باستثناء بدو الوسط	ثلاثة نواب مسلمين
	الدائرة الخامسة: مناطق (شفا بدران، أبو نصير، الجبيهة، صويلح، تلاع العلي، أم السماق، خلدا)	ثلاثة نواب مسلمين أحدهم من الشراكسة والشيشان
	الدائرة السادسة: منطقة بدر الجديدة ومنطقة وادي السير بما فيها أحياء (أم أذينة الغربي، الديار، الصويفية) من أمانة عمان الكبرى والمدن والقرى التابعة للواء وادي السير	ثلاثة نواب مسلمين أحدهم من الشراكسة والشيشان
	الدائرة السابعة: لواء ناعور	نائب مسلم
اربد	الدائرة الأولى لواء القصبة	أربعة نواب مسلمين
	الدائرة الثانية لواء بني عبيد	نائبان مسلمان ونائب مسيحي
	الدائرة الثالثة لواء المزار الشمالي	نائب مسلم
	الدائرة الرابعة لواء الرمثا	نائبان مسلمان
	الدائرة الخامسة لواء بني كنانة	نائبان مسلمان
	الدائرة السادسة لواء الكورة	نائب مسلم
	الدائرة السابعة لواء الأغوار الشمالية	نائب مسلم
	الدائرة الثامنة لواء الطيبة	نائب مسلم
	الدائرة التاسعة لواء الوسطية	نائب مسلم

البلقاء	الدائرة الأولى القصبة ولواء ماحص والفحيص	خمسة نواب مسلمين ونائبان مسيحيان
	الدائرة الثانية لواء الشونة الجنوبية	نائب مسلم
	الدائرة الثالثة لواء دير علا	نائب مسلم
	الدائرة الرابعة لواء عين الباشا	نائب مسلم
الكرك	الدائرة الأولى لواء القصبة	نائبان مسلمان ونائب مسيحي
	الدائرة الثانية لواء القصر	نائب مسلم ونائب مسيحي
	الدائرة الثالثة لواء المزار الجنوبي	نائبان مسلمان
	الدائرة الرابعة لواء الأغوار الجنوبية	نائب مسلم
	الدائرة الخامسة لواء عي	نائب مسلم
معان	الدائرة الأولى لواء القصبة باستثناء بدو الجنوب	نائبان مسلمان
	الدائرة الثانية لواء الشوبك باستثناء بدو الجنوب	نائب مسلم
	الدائرة الثالثة لواء البتراء باستثناء بدو الجنوب	نائب مسلم
الزرقاء	الدائرة الأولى وتشمل الأحياء التالية من مدينة الزرقاء) الجندي ,المصانع, الثورة العربية الكبرى، طارق بن زياد، الإسكان والتطوير الحضري، جناعة، الضباط، الحديقة، الوسط التجاري، النزهة، الحسين، الأمير شاكر، رمزي والمحرقة، النصر، الغويرية، الشيوخ، الأمير محمد، برخ، ابن سينا، الإسكان القديم، معصوم، البساتين، الزرقاء الجديدة، الهاشمية الجنوبية، الحرفيين، البتراوي، معامل الطوب، الهاشمي) وقضائي الضليل والأزرق	ثلاثة نواب مسلمين أحدهم من الشراكسة والشيشان ونائب مسيحي
	الدائرة الثانية وتشمل الأحياء التالية من مدينة الزرقاء) عوجان، الملك طلال، الأمير الحسن، الفلاح، الأميرة رحمه، الجبل الأبيض، الأمير حمزة، أم بياضه، الدويك، الزواهرة، المدينة المنورة، مكة المكرمة، الأحمد، نصار، الأميرة هيا، الجبر، قرطبة، الجنينه، شومر، البستان) وقضاء بيرين	ثلاثة نواب مسلمين
	الدائرة الثالثة لواء الهاشمية	نائب مسلم
	الدائرة الرابعة لواء الرصيفة	نائبان مسلمان
المفرق	محافظة المفرق باستثناء بدو الشمال	أربعة نواب مسلمين
الطفيلة	الدائرة الأولى لواء القصبة	ثلاثة نواب مسلمين

	الدائرة الثانية لواء بصيرا	نائب مسلم
مادبا	الدائرة الأولى لواء القصبة	نائبان مسلمان ونائب مسيحي
	الدائرة الثانية لواء ذيبان	نائب مسلم
جرش	محافظة جرش	أربعة نواب مسلمين
عجلون	الدائرة الأولى لواء القصبة	نائبان مسلمان
	الدائرة الثانية لواء كفرنجة	نائب مسلم
العقبة	محافظة العقبة باستثناء بدو الجنوب	نائبان مسلمان
البادية	بدو الشمال	ثلاثة نواب مسلمين
	بدو الوسط	ثلاثة نواب مسلمين
	بدو الجنوب	ثلاثة نواب مسلمين

المصدر: الباحث بالاستناد إلى المادة 2 من نظام تقسيم الدوائر الانتخابية رقم (42) لسنة 2001.

المحددات الطبيعية:

- **التضاريس وملامح السطح:**

تبلغ مساحة الأردن نحو 342, 89 كم2 وتقسم إلى ثلاثة أقاليم طبيعية هي: الأغوار، والمرتفعات الجبلية، والبادية الشرقية والجنوبية. وقد بلغ عدد سكان الأردن حسب أول تعداد سكاني أجري عام 1952م نحو 000, 586 نسمة، زاد إلى 900,800 في تعداد عام 1961م، و 800, 115, 1 نسمة عام 1979م، ووصل إلى 400, 139, 4 نسمة حسب تعداد عام 1994م. والى 5850000(2008), وقد تضاعف عددهم في مدة 15 عاما هي الفترة الممتدة بين عامي 1961 و 1975م، بمعدل زيادة كلية وصل إلى 9, 4% سنويا، وبمعدل 5, 18% بين عامي 1975 و 1992م، مقارنة مع 13, 3% في الدول العربية في الفترة نفسها.

وقد بلغت الكثافة السكانية في الأردن نحو 26 نسمة/كم2 عام 1981م و 48 نسمة/كم2 عام 1994م. و65,9 نسمة/كم2 (2008), غير أن معظم السكان يتمركزون في الأقاليم الشمالية، والشمالية الغربية، بسبب تزايد معدلات سقوط الأمطار، لوقوعها في مسار المنخفضات الجوية، ونتيجة لانتشار ترب البحر المتوسط الحمراء الغنية.

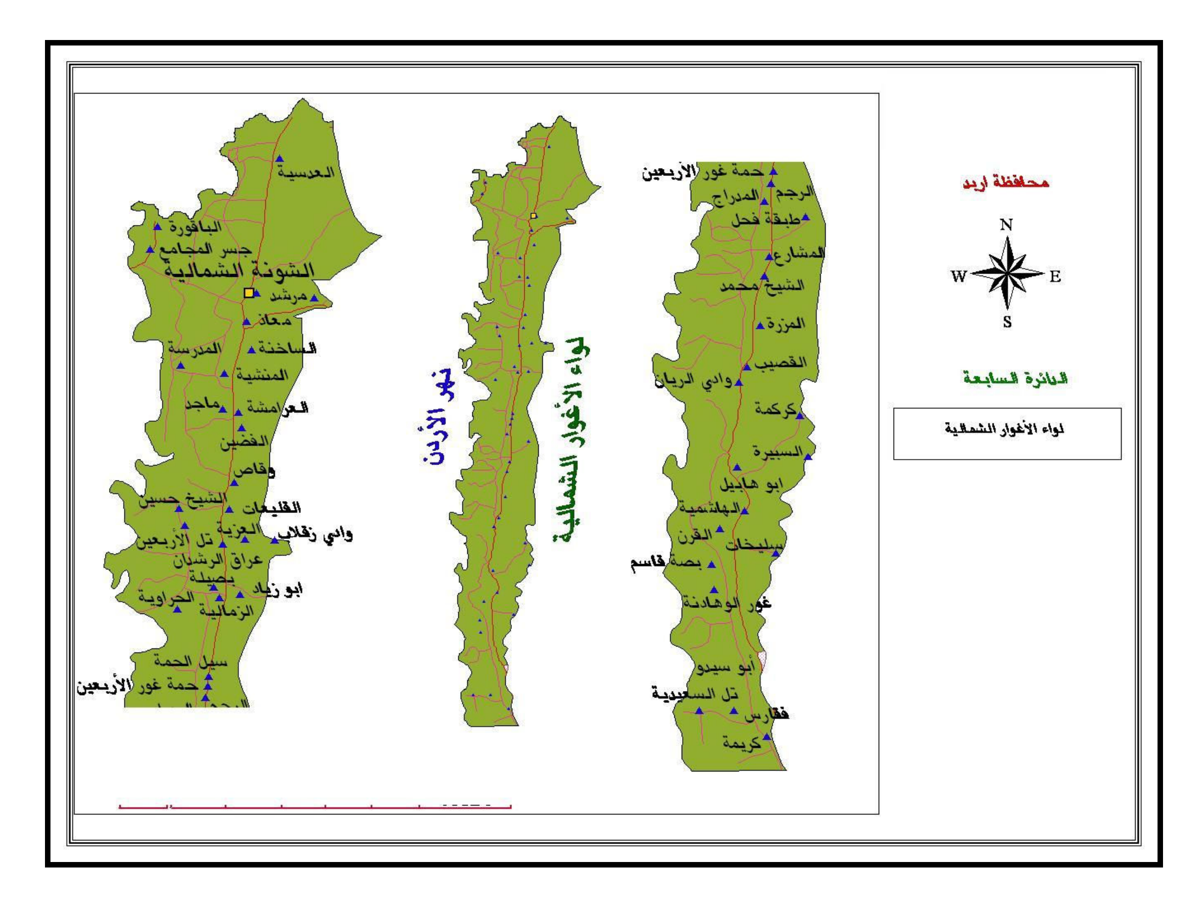
وبناء على ما سبق وبعد تحليل الخريطة الطبيعية للأردن ومطابقتها بخريطة الدوائر الانتخابية ونتائج الانتخابات, يمكن القول أن مظاهر السطح والتضاريس بالأردن لم يكن لها أي دور مباشر بتقسيم الدوائر الانتخابية, إذا ما استثنينا الدوائر الثلاث المغلقة للبدو والتي سيتم التطرق لها ضمن المحددات البشرية.

من جهة أخرى كان لها دور ايجابي في سير العملية الانتخابية, حيث لم تقف حائلا أمام حركة السكان وتنقلاتهم في أثناء العملية الانتخابية ابتداء بمرحلة القيد والتسجيل مرورا بالدعاية الانتخابية وانتهاء عملية الاقتراع والفرز وإعلان النتائج كما في بعض الدول.

كما كان لمظاهر السطح والتضاريس أيضا تأثير غير مباشر على البعد الانتخابي حيث عملت بشكل عام كجاذب للتوسع العمراني دون إعاقة فلا يوجد هناك معوقات طبيعية أو ما يقف عائقا أمام التوسع العمراني, ذلك التوسع العمراني اثر على حجم الدوائر الانتخابية وشكلها فمظاهر السطح والتضاريس تؤثر على النمو العمراني الذي يؤثر على الدوائر الانتخابية وشكلها ومساحتها وحجمها, أي أن تأثير مظاهر السطح والتضاريس على الدوائر الانتخابية غير مباشر إذا ما تم ربطه بمحدد بشري.

الحالة الوحيدة الملفتة للنظر عند ربط الدوائر الانتخابية بالجانب التضاريسي, كانت الدائرة السابعة (لواء الأغوار الشمالية) في محافظة اربد حيث عملت التضاريس على تحديد

الشكل الطولي للمنطقة من الجهة الشرقية ونهر الأردن من الجهة الغربية. والتزمت الدائرة الانتخابية بالتقسيم الإداري لهذا اللواء.



شكل 2: الدائرة الانتخابية السابعة /محافظة اربد

المصدر: الباحث بالاستناد إلى وزارة الداخلية /بيانات/خرائط/التقسيمات الإدارية

– **المناخ:**

تقع الأردن في مجملها ضمن نطاق المناخ الصحراوي كما أن موقعها الجغرافي وسط مساحات شاسعة من اليابسة تحيط به من الشمال والجنوب والغرب ووقوعها داخل النطاق الصحراوي جعلها تتميز بمناخ جاف أو شبه جاف (شحادة, 1996) . ويقع نحو 90% من مساحة الأراضي الأردنية ضمن المنطقة شبه الجافة التي تتلقى معدلات قليلة من الأمطار تتراوح بين 50–200 ملم سنويا.

وكعامل مؤثر في العملية الانتخابية نجد أن المناخ يؤثر تأثيرا بسيطا في عملية المشاركة ودرجة الإقبال على العملية الانتخابية والاقتراع والتصويت وبصفة عامة كلما كان الجو معتدلا نسبيا ازدادت نسبة المقترعين والعكس صحيح. كما يتضح من الجدول التالي فان هنالك شبه

ثبات بموعد الانتخابات في شهر تشرين الثاني باستثناء انتخابات عام 2003 في شهر حزيران, وذالك لأسباب تتعلق بالدعوة لإجراء الانتخابات.

جدول 5: **نسبة الاقتراع وأشهر الاقتراع**

السنة	نسبة الاقتراع	أشهر الاقتراع
2010	52,99	تشرين ثاني
2007	56.6	تشرين الثاني
2003	64.61	حزيران
1997	65.8	تشرين الثاني
1993	60.1	تشرين الثاني
1989	67.6	تشرين الثاني

المصدر : **الباحث بالاعتماد على بيانات مجلس الأمة**

أن نسبة المقترعين تزداد في الأشهر المعتدلة مناخيا, كما يمكن ربط ذلك بالصيف وموسم العطلة الصيفية وعودة المغتربين الأردنيين وإعطاءهم حق المشاركة بالانتخابات وزيادة نسبة المشاركة بشكل عام, علما أن التقديرات لأعداد المغتربين الأردنيين في الخارج تقدرهم بنصف مليون مواطن معظمهم في سن الاقتراع. وترافقت انتخابات 2010 مع قرب عيد الأضحى المبارك, وبالتالي حرمان ما يزيد عن 6000 حاج – جميعهم في سن الاقتراع– من الانتخاب.

وتتسم الحملة الانتخابية في أشهر الشتاء بالتكلفة المادية, حيث يستلزم ذلك الخيام الانتخابية والتدفئة. مقارنة بزيادة الطلب على المشروبات الباردة والتكيف في أثناء الحملة الانتخابية في الصيف.

كما أن لعامل المناخ تأثيرا غير مباشر على الدوائر الانتخابية والعملية الانتخابية حيث أن خريطة الدوائر الانتخابية ترتبط ارتباطا مباشرا بخريطة التوسع العمراني التي بدورها ترتبط بالمناخ الذي اثر بشكل مباشر وواضح على نمط التوسع العمراني. وخلاصة القول إن تأثير المناخ غير مباشر على الدوائر الانتخابية بمعنى أن خريطة الدوائر الانتخابية مرتبطة بالعمران وحركة السكان. والعمران مرتبط إلى حد ما بالمناخ.

أما بالنسبة لتوقيت قرار التصويت ففي استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية أفادت البيانات أن 43.6% من الذين أفادوا بأنهم اقترعوا قد قرروا التصويت للمرشح الذي انتخبوه قبل أكثر من ثلاثة أسابيع من يوم الاقتراع، فيما أفاد 32.1% أنهم قرروا قبل أسبوع أو أقل من يوم الاقتراع، وأفاد 18.2% أنهم قرروا في

الفترة ما بين قبل أكثر من أسبوع وقبل ثلاثة أسابيع من يوم الاقتراع (مركز الدراسات,2003).

أما بالنسبة لتوقيت التصويت في يوم الاقتراع, فنجد أن نسبة الاقتراع تتزايد في فترتي الصباح والمساء, وتضعف نسبيا في منتصف النهار.

جدول6 : **نسبة الاقتراع بالساعة / انتخابات 2010**

الساعة	النسبة
الثامنة	5,56
التاسعة	11,56
العاشرة	17
الحادية عشر	18
الثانية عشر	25
الواحدة	32,3
الثانية	38,5
الثالثة	40,2
الرابعة	42,7
الخامسة	47,2
السادسة	50,3
السابعة	52,999

المصدر: الباحث :صدرت البيانات الرسمية المتتالية لنسبة الاقتراع بفترات متفاوتة من ساعات يوم الانتخابات وتم تقريب الدقائق إلى اقرب ساعة.

ثانيا: العوامل البشرية:

تعتبر العوامل البشرية من أهم العوامل المؤثرة في العمليات الانتخابية وتتمثل في العوامل الآتية:

– حجم السكان:

جدول 7: **تطور أعداد السكان في المملكة**

التعداد	السكان \بألف نسمة
1952	5862
1961	9008
1979	2133
1994	4139,4
2004	5350
2008	5850

المصدر: **دائرة الإحصاءات العامة**

يعد حجم السكان العمود الفقري الذي تعتمد عليه الدولة في نشاطاتها, ومن ثم في قوتها السياسية. وقد واكب هذا التطور في عدد السكان تعديل في الدوائر الانتخابية للمجلس النيـــابي, حيث صاحب هذا التطور لحجم السكان تعديل لعدد المقاعد النيابية, كان أكثرها تأثيرا القانونين المؤقتين الأخيرين, 2001 والذي أجريت وفقه انتخابات (2003– 2007) ورفع عدد المقاعد النيابية إلى 110. وقانون الانتخابات 2010 ورفع المقاعد النيابية إلى 120.

فمنذ سنة1947 وإعلان مجلس النواب الأول، وحتى هذا العام 2010، ارتفـــع عـــدد أعـــضاء مجلس النواب من 20 نائبا إلى 120 نائبا , الزيادة على مقاعد مجلس النواب تمـــت بـــصورة تدريجية وفي مراحل مختلفة، ففي المجلس النيابي الثاني كان هناك 40 نائبا، وفـــي الـــسادس أصبحوا 60، وفي الحادي عشر 80 والرابع عشر 110، والسادس عشر 120 نائبا.

فالمجلس النيابي الأول، وكان أول مجلس نواب يتأسس في عهد المملكة الأردنيـــة، وخـــصص للمسيحيين أربعة مقاعد، وللشركس مقعدان، وتم انتخابه في 1947/10/20.

وتضاعف عدد أعضاء مجلس النواب الثاني ليمثلوا المملكة مناصفة بضفتيها الشرقية والغربية، وانتخب في 1950/4/20، وبقي عدد أعضاء مجلس النواب الثالث الذي انتخب في 1951/9/1 أربعين نائبا.

وحافظ المجلس النيابي الرابع المنتخب في 1954/10/17 على عدد أعضائه الأربعين، وفي 21 تشرين الأول / أكتوبر من العام 1956 انتخب مجلس الأمة الخامس "بعد تغيير اسمه بما يتماشى مع وحدة الضفتين"، وخلال ولاية هذا المجلس صدر قانون جديد للانتخابـــات فـــي العام 1960 تضمن زيادة عدد النواب ليصبحوا ستين نائبا، ممثلين للمملكة بـــضفتيها الـــشرقية والغربية مناصفة آنذاك، وأصبح عدد الأعيان ثلاثين عينا.

وفي 22 تشرين الأول / أكتوبر من العام 1961 تم انتخاب مجلس الأمة الـــسادس، وفـــي 27 تشرين الثاني / نوفمبر العام 1962 تم انتخاب مجلس الأمة السابع، وفي 8 تموز / يوليو مـــن العام 1963 تم انتخاب مجلس الأمة الثامن.

وفي 18 نيسان / إبريل من العام 1967 جرت انتخابات نيابية لمجلس الأمـــة التاســـع، وحافظت المجالس من الخامس وحتى العاشر على عدد 60 نائبا، من دون أي زيادة عليه.

وبعد ذلك توقفت الحياة البرلمانية جراء حرب العام 1967. وفي الثالث عشر مـــن آذار / مـــن العام 1984 جرت انتخابات فرعية لملء المقاعد الشاغرة في مجلس النواب عن الضفة الشرقية، كما قام المجلس بانتخاب أعضاء الضفة الغربية للمقاعد الشاغرة لهـــا، فعـــادت بـــذلك الحيـــاة

البرلمانية إلى الأردن وسمي هذا المجلس بـــ"مجلس الأمة العاشر"، وبعد قرار فـــك الارتبـــاط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في 31 تموز / 1988، جرى تعديل على قانون الانتخاب ليناسب الوضع الجديد. واقتصرت الدوائر الانتخابية في المملكة على الدوائر في الضفة الشرقية، ثم أجريت الانتخابات العامة لمجلس الأمة الحادي عشر في 8 تشرين الثاني / نـــوفمبر 1989 ولأول مرة منذ العام 1967 وفقا لقانون الانتخاب الأردني رقم 22 لسنة 1986 وتعديلاته لعام 1989، وتألف هذا المجلس من ثمانين نائبا يمثلون مختلف محافظات المملكة.

وجرت انتخابات مجلس النواب الثاني عشر في 1993/11/8 وفقا لقـــانون الانتخـــاب المؤقت رقم (15) لسنة 1993 وتعديله الذي صدر في 1993/8/17، والذي نص على أن يكون لكل مواطن صوت واحد لمرشح واحد، بدلا من القانون السابق الذي كان يتيح للناخب أن ينتخب عددا مساويا من المرشحين لعدد النواب المخصصين لدائرته، وجرى انتخاب أعـــضاء مجلـــس النواب في 1997/11/4، وفقا لقانون الانتخاب المؤقت رقم (24) الذي صدر في 1997/5/15، والذي تم بموجبه إجراء تعديل على الجدول الملحق بالقانون الأصلي والخاص بتقسيم الـــدوائر الانتخابية، وبقى عدد أعضاء المجلس 80 نائبا.

وزاد عدد أعضاء مجلس النواب الرابع عشر إلى 110 نواب من بينهم 6 سيدات، ووفقا لذلك انتخب المجلس الرابع عشر في العام 2003، أما المجلس الخامس عشر فقد انتخـــب فـــي العام 2007، وصدرت الإرادة الملكية بتاريخ 2009/11/23 بحله.

جدول 8: **المجالس النيابية**

مجلس النواب	عدد الأعضاء
الأول: 1947/10/21-1950/1/1	20
الثاني: 1950/4/20-1951/5/3	40
الثالث: 1951/9/1-1954/6/22	40
الرابع: 1954/10/17-1956/6/26	40
الخامس: 1956/10/21-1961/10/21	60
السادس: 1961/10/22-1962/10/1	60
السابع: 1962/7/8-1963/4/21	60
الثامن: 1963/7/8-1966/12/23	60
التاسع: 1967/4/18-1971/4/18	60
العاشر: 1984/1/16-1988/7/30	60
الحادي عشر: 1989/11/27-1993/8/4	80
الثاني عشر: 1993/11/23-1997/9/1	80
الثالث عشر: 1997/11/29- 2001/6/16	80
الرابع عشر: 2003- 2007	110
الخامس عشر: 2007 - 2009/11/23	110
السادس عشر: 9\11\ 2010 - ...	120

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات مجلس الأمة

ولكن على الرغم من هذا النمو الكبير لحجم السكان فانه لم يقابله توافـق فـي تـوزع الدوائر الانتخابية والمقاعد النيابية بنفس النسبة, لذا كان من المناسب إعادة النظر في خريطـة الدوائر الانتخابية حتى تتماشى مع خريطة النمو السكاني.

جدول9: **التقسيمات الإدارية وعدد السكان والنواب والنسبة المئوية**

التقسيمات الإدارية	عدد السكان	عدد النواب	مواطن/نائب
محافظة العاصمة	2315600	25	92624
محافظة البلقاء	400600	10	40060
محافظة الزرقاء	891000	11	81000
محافظة مادبا	149500	4	37375
محافظة اربد	1064400	17	62612
محافظة المفرق	281100	4	70275
محافظة جرش	179400	4	44850
محافظة عجلون	137500	4	34375
محافظة الكرك	233200	10	23320
محافظة الطفيلة	83700	4	20925
محافظة معان	113700	4	28425
محافظة العقبة	130300	2	65150
المجموع	5980000	**99**	
		متوسط المملكة	49833

- المصدر: **الباحث بالاستناد إلى دائرة الإحصاءات العامة (2009) ونظام الدوائر الانتخابية رقم (26) لسنة 2010. تم استثناء مقاعد الكوتا النسائية (12) المقعد لتوزعهم على (15) دائرة انتخابية, ودوائر البدو (9) مقاعد كدوائر مغلقة, محددة باسم العشيرة وموزعين على أكثر من محافظة.**

بالرجوع إلى مجموع عدد السكان (5980000), وعدد الممثلين وهم أعـضاء مجلـس النواب (120) نائبا. وبالقسمة لاستخراج المتوسط نجد أن لدينا ممـثلا نائبـا لكـل (49833) مواطن بالمتوسط بالمملكة, وبالرجوع إلى الجدول أعلاه يبرز لدينا مدى التفاوت فـي علاقـة التناسب بين النواب والسكان على مستوى المحافظة.

وهو خطا بين لان مبدأ المساواة في الاقتراع الذي أكده الدستور يفترض ألا يؤدي إلى عدم المساواة, فالمساواة تتطلب ان يكون عدد الناخبين\ السكان الذين يمثلهم نائب في كل دائرة مساويا لعدد الناخبين \ السكان في الدائرة \ الدوائر الأخرى لاختيار النائب عن الدائرة.وهذا لا يعني أن تكون كل الدوائر ممثلة بنفس العدد من النواب, وإنما يعني أن تكون هناك علاقة تناسب بين النواب وعدد الناخبين في كل الدوائر. (غزوي,1995)

ولإيضاح مبدأ المساواة في الاقتراع لا بد من أن نبحث في عدد المقاعد النيابية المخصصة لكل محافظة, في ضوء الإحصاءات السابقة, وبناءا عليه نأخذ على سبيل المثال:

- محافظة العاصمة: بتجزئتها قياسا على متوسط أعداد الناخبين\ السكان في المملكة, تجعل لمحافظة العاصمة (46) ممثلا \ نائبا في مجلس النواب, وإذا ما قارنا العدد (46) مع عدد ممثلي محافظة العاصمة ألان (25), وهذا يعني أن هنالك عددا كبيرا من المواطنين لا يمثلهم احد.
- محافظة الكرك: بلغ عدد سكانها (233200) , ينتجون حسب المعادلة السابقة (5) ممثلين, بينما يمثلها ألان (10) نواب.
- محافظة اربد: بلغ عدد سكانها (1064400), ينتجون حسب المعادلة السابقة (21) ممثل, بينما يمثلهم ألان (17) نائب.

ولا يختلف الوضع على مستوى الدوائر الفرعية في القانون الجديد, عنه على مستوى المحافظات فعلى سبيل المثال الدوائر الفرعية التي خصص لها مقعد واحد وتتفق جغرافيا مع التقسيم الإداري نجد التباين واضحا من خلال الجدول أدناه:

جدول10: **الدوائر الانتخابية الفرعية والتي تتفق مع التقسيم الإداري ونسبة المثيل**

التقسيمات الإدارية	عدد السكان	المقاعد النيابية	مواطن\ نائب
محافظة العاصمة	**2315600**	**25**	**92624**
لواء ناعور	**78960**	**1**	**78960**
محافظة البلقاء	**400600**	**10**	**40060**
لواء قصبة السلط لواء ماحص والفحيص	**152860**	**7**	**21837**
لواء الشونة الجنوبية	**44830**	**1**	**44830**
لواء دير علا	**53760**	**1**	**53760**
لواء عين الباشا	**149150**	**1**	**149150**
محافظة الزرقاء	**891000**	**11**	**81000**
لواء الرصيفة	**312560**	**2**	**156280**
لواء الهاشمية	**53960**	**1**	**53960**
محافظة مادبا	**149500**	**4**	**37375**
لواء قصبة مادبا	**116630**	**3**	**38876**
لواء ذيبان	**32870**	**1**	**32870**
محافظة اربد	**1064400**	**17**	**62612**
لواء قصبة اربد	**430670**	**5**	**86134**
لواء الرمثا	**125140**	**2**	**62570**
لواء الكورة	**104400**	**1**	**104400**
لواء بني كنانة	**87600**	**2**	**43800**
لواء الاغوار الشمالية	**97700**	**1**	**97700**
لواء بني عبيد	**107280**	**3**	**35760**
لواء المزار الشمالي	**50640**	**1**	**50640**
لواء الطيبة	**33400**	**1**	**33400**

لواء الوسطية	27570	1	27570
محافظة المفرق	281100	4 7 مع بدو الشمال	*70275 40157
محافظة جرش	179400	4	44850
محافظة عجلون	137500	4	34375
لواء قصبة عجلون	106110	3	35370
لواء كفرنجه	31390	1	31390
محافظة الكرك	233200	10	23320
لواء قصبة الكرك	74060	3	24686
لواء المزار الجنوبي	65320	2	32660
لواء القصر	23820	2	11910
لواء الأغوار الجنوبية	37060	1	37060
لواء عي	11090	1	11090
لواء فقوع	13910	1	13910
محافظة الطفيلة	83700	4	20925
لواء قصبة الطفيلة	52150	3	17383
لواء بصيرا	21510	1	21510
محافظة معان	113700	4	28425
لواء قصبة معان	61550	2	12310
لواء البتراء	28760	1	28760
لواء الشوبك	13370	1	13370
محافظة العقبة	130300	2	65150
المجموع	5980000	متوسط المملكة	49833

- المصدر: **الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الداخلية ودائرة الإحصاءات العامة**
- **لم نستطع الحصول على إحصائية تبين أعداد دوائر البدو**
- **محافظة المفرق يضاف لها ثلاث مقاعد لبدو الشمال وينقص منها أعداد سكان (كوم الرف, الباعج, النهضة, بريقا, فاع, الحرش) لاحتسابهم مع دائرة بدو الوسط.**

هذا ولا يقتصر التفاوت في عدد الممثلين نسبة إلى عدد المواطنين فقط على " أن هناك من المواطنين من لا يمثلهم احد" أو " أن هناك من الممثلين\النواب من لا يمثلون أحدا". وإنما نجد التفاوت أيضا يمس مساواة الثقل النسبي لكل صوت, سواء على مستوى المحافظة أو الدائرة في المحافظة؛ فكما يبين لنا الجدول السابق, فصوت الناخب في بعض المحافظات\ دوائر المحافظات يعادل أكثر من صوت اثنين أو ثلاثة أو...., في محافظة\ دائرة أخرى.

فعلى سبيل المثال صوت الناخب في محافظة معان يعادل صوتين في محافظة اربد. وعلى مستوى الدائرة الانتخابية فصوت الناخب في لواء الكورة يعادل(8,48) صوت في دائرة لواء قصبة معان.

وأيضا يبرز التباين واضحا داخل نفس المحافظة, مثال محافظة البلقاء: دائرة قصبة السلط لها سبع مقاعد نيابية يمثلون (152860) بمعدل (21837) مواطن / نائب. بينما لواء عين الباشا له مقعد واحد يمثل (149150), مما مهد إلى ظاهرة هجرة الأصوات نحو بلدة الأصل وليس مكان الإقامة خصوصا إذا اقترن ذلك بتشتيت الحدود الإدارية أو الانتخابية للتركيبة الاجتماعية (العائلية- العشائرية) ضمن دوائر انتخابية أو تقسيمات إدارية.

علما بان الدوائر الانتخابية الاكثر سكانا غالبيتها يواجد فيها مخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينين, وبالتالي قد تنظر الدولة الى تمثيل تلك الدوائر كمسالة هوية وطنية والبعد عن الدفع بمقولة الوطن البديل.

وهذا يعني عدم تحقق مبدأ المساواة. ويتفق الباحث مع دراسة غزوي(1995) وان المشكلة ما زالت قائمة منذ 1995 م.

إن النظام القانوني الأردني يقر بمبدأ المساواة في التمتع بحق الانتخاب, ولكن في الوقت نفسه ينبذ علاقة التناسب بين النواب وعدد السكان- الناخبين, وجعل من صوت الناخب في إحدى المحافظات \ الدوائر الانتخابية يعادل أكثر من صوت في محافظة / دائرة أخرى. (غزوي,1995)

وبناء عليه فان عدم دستورية التفاوت بين عدد سكان الدائرة, أو ناخبيها, توجب إعادة النظر قي تقسيم الدوائر لتصحيح التفاوت في الوزن النسبي لكل صوت.

كما نجد أن نسبة الأصوات المهدورة في انتخابات المجلس الخامس عشر 60.3% وتشكل المجلس من 39.6% من عدد الناخبين الكلي الذين شاركوا في الانتخابات والبالغ عددهم مليونا و 411 ألفا و935 ناخبا وناخبة. أي أن المجلس الخامس عشر تشكل من 559.584 صوت بينما وصل عدد الأصوات الضائعة إلى 852351 صوتا وهي نسبة كبيرة في عدد الأصوات المهدورة التي أشعرت الناخبين بان أصواتهم لم تساهم في تشكيل المجلس الذي يمثلهم مما أدى بالنتيجة إلى اعتبار المجلس الخامس عشر بأنه لا يمثل بشكل كامل جميع الناخبين وأرائهم وهو ما ظهر جليا في العديد من الدراسات الاستطلاعية لقياس الرأي العام وهو ما انعكس سلبا على شعبية المجلس وجماهيريته والتي قادت بالنتيجة إلى حله.

نجد أيضا أن مجموع الأصوات التي شكلت مجلس النواب السادس عشر 2010 وحصل عليها الفائزين (461309) مما يشكل نسبة (37,11%) من إجمالي المقترعين, أي أن نـــسبة الهدر في الأصوات هي (62,89 %).

وتتفاوت هذه النسبة بين التشتت والتركز بين المحافظات تبعا لعدد المقاعد النيابية فـــي المحافظة وتبعا للتركيبة الاجتماعية والعشائرية فيها وتنوعها. وبرزت بشكل أوضح مع الدوائر الفرعية من خلال بروز التنافس داخل نفس العشيرة تبعا للتركيبة الداخلية لكل عشيرة أو عائلة, ومما مهد وابرز عائلات أو عشائر للتكتل وإنجاح مرشحها على حساب غيرها ممـــن يفوقهـــا عددا.

جدول 11: **الأصوات الفائزة ونسبتها من الاقتراع في انتخابات 2010**

المحافظة	عدد المقاعد	الأصوات الفائزة	نسبة الأصوات الفائزة إلى عدد المقترعين	أعداد المقترعين	نسبة المقترعين من إجمالي المقترعين في المملكة	النسبة من عدد المقاعد
العاصمة	25	110811	42,41	261238	21,02	23,14
اربـــد	17	91456	32,07	285134	22,94	15,74
البلقـــــاء	10	44814	34,40	130245	10,48	9,25
الكـــــرك	10	29554	34,44	85790	6,90	9,25
معــــان	4	12238	45,15	27101	2,18	3,70
الــزرقــاء	11	39464	37,55	105071	8,45	10,18
المفرق	4	20707	50,51	40991	3,29	3,70
الطفيلة	4	13637	42,44	32126	2,58	3,70
مأدبـــــا	4	12130	23,99	50543	4,06	3,70
جرش	4	16117	33.33	48351	3,89	3,70
عجلـــون	4	17244	33,13	52037	4,18	3,70
العقبـــة	2	5779	36,26	15934	1,28	1,85
دوائر البادية	9	47358	43,75	108228	8,70	8,33
إجمالي المملكة	108	461309	%37,11	1,242,789	%100	%100

المصدر: **الباحث استنادا إلى بيانات وزارة الداخلية**

التوزع الجغرافي للسكان وكثافتهم:

يرتبط توزع الدوائر الانتخابية ارتباطا وثيقا بحركة السكان ونموهم وكثافتهم وقد اختلف الوضع السكاني منذ الاستقلال سنة 1946 م وتضاعف فيما بعد عدد السكان نتيجة تضاعف الهجرة وارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات.

جدول12: **التعداد السكاني في الأردن والكثافة السكانية**

التعداد	الكثافة السكانية
1952	**6,6**
1961	**10,1**
1979	**24,0**
1994	**46,6**
2004	**60,3**

المصدر: **دائرة الإحصاءات العامة**

والتوزع الجغرافي لسكان المملكة – وهم الذين يشكلون القاعدة الانتخابية– إن محافظة العاصمة تستأثر بـ 38.7 % من مجموع السكان وتركزهم, ثم محافظة اربد ب 17,8 % ثم محافظة الزرقاء 14,9 % (دائرة الإحصاءات العامة, 2008)

الجدول 13: **عدد السكان وعدد الناخبين والكثافة الانتخابية العامة للدوائر الانتخابية في محافظة العاصمة عام 2007م**

الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين المسجلين	الكثافة الانتخابية للدائرة الانتخابية
الأولى	168613	453
الثانية	209025	443
الثالثة	162422	894
الرابعة	133802	335.2
الخامسة	114525	275
السادسة	74501	550
السابعة	23185	257.6
المجموع		229.6
المجموع الكلي لسكان العاصمة	**المجموع الكلي للمساحة**	7579

المصدر: **الباحث استنادا إلى بيانات وزارة الداخلية**

علما بان الكثافة السكانية لمحافظة العاصمة بلغت 289,9 نسمة\كم2 في عام 2008م, وكان عدد الاردنيين فوق 18 سنة حتى 1\1\2003 هو 1046575 في العاصمة عمان, من العدد الكلي لمن هم فوق 18 سنة في المملكة والبالغ 2843483 .

وعند دراسة الكثافة الانتخابية العامة كما يستفاد من بيانات الجدول نجد أن معدل الكثافة الانتخابية العامة للدوائر الانتخابية عند تطبيق معادلة الكثافة

عدد الناخبين المسجلين 2325496

الكثافة العامة الانتخابية للدوائر = ———— = 26,168 **ناخبا /كم2**

المساحة الإجمالية للدوائر 88868 **كم2***

* تم استثناء مساحة المياه الإقليمية (البحر الميت وخليج العقبة 540 كم2)

مما سبق نلاحظ أن هناك ارتباطا وثيقا بين التطور في تقسيم الدوائر الانتخابية وبين تطور التقسيم الإداري للمملكة كما أن هناك ارتباطا وتداخلا بين حدود الدوائر الانتخابية وحدود المحافظات والألوية.

والدائرة الانتخابية هي عبارة عن تجميع لعدد من المناطق لتصبح دائرة أما حدودها الانتخابية فمختلفة عن المحافظة ولكنها قد تتقاطع أو تشترك معها في بعض أجزائها أو تشملها كلها.

وباستخدام نظام المعلومات الجغرافي, وبالمضاهاة بين الطبقات نجد أن التطابق تام بين حدود الدوائر الانتخابية وحدود المحافظات والألوية, في كافة المملكة, باستثناء عمان العاصمة والزرقاء ودوائر البدو المغلقة, حيث لم تظهر بنفس المستوى, وهذا التداخل كان على مستوى اللواء الإداري الواحد أو توزع الدائرة الانتخابية على أكثر من لواء بالنسبة لعمان العاصمة.

وقد اتخذ هذا الاختلاف والتداخل بين الدوائر الانتخابية والحدود الإدارية للمحافظات أربعة أنماط:

1- دائرة انتخابية موزعة على محافظة : جرش, المفرق, العقبة.

1- دوائر انتخابية موزعة على أكثر من محافظة مثل: دائرة بدو الشمال, دائرة بدو الوسط, دائرة بدو الجنوب.

2- دوائر انتخابية تشكل جزءا من لواء أو لواء مثل: العاصمة الدائرة الثانية والثالثة والخامسة والسادسة والسابعة. ومحافظات اربد والبلقاء والكرك ومعان والطفيلة ومادبا وعجلون حيث تتشكل كل دائرة انتخابية فيها من اللواء الإداري. بالإضافة إلى الدائرة الثالثة والرابعة من محافظ الزرقاء بينما ينقسم لواء قصبة الزرقاء إلى دائرتين انتخابيتين هما الأولى والثانية.

3- دوائر انتخابية تشكل جزءا من لواءين أو أكثر مثل: العاصمة الدائرة الاولى, والعاصمة الرابعة.

وهكذا نجد أن الحدود الإدارية للمحافظات والألوية والحدود الانتخابية متماثلين في الإجمال نسبيا, وغير متماثلين وتتقاطعان وتشكلان أجزاء من المحافظات أو الألوية الإدارية في حالة العاصمة عمان فقط, رغم ارتباطهما والتأثير المتبادل للتطور الإداري.

كما وأظهرت لنا أنظمة المعلومات الجغرافية مجموعة من التناقضات ما بين الانتخابات البلدية والانتخابات النيابية بالنسبة للمناطق فنجد مثلا أن قرية سلحوب ضمن محافظة البلقاء

لواء عين الباشا في الانتخابات البلدية, بينما نجدها ضمن محافظة جرش في الانتخابات النيابية. ومنطقة أبو صياح ضمن منطقة ماركا في الانتخابات البلدية, بينما نجـــدها ضـــمن محافظـــة الزرقاء دائرة الرصيفة في الانتخابات البرلمانية.

وهكذا فان الارتباط بين المحافظات والدوائر الانتخابية واضح لأسباب تتعلق بالتــشريع وتحريك حدود الدوائر الانتخابية حسب الكثافة السكانية والنمو السكاني والعمراني والاجتماعي, وإبراز هذا الترابط في دراسة التشابك بين الحدود الإدارية والدوائر الانتخابية.

خلاصة القول انه تتفق الدوائر الانتخابية مع حدود التقسيمات الإدارية أحياناً في حين لا تتفــق معها في أحيان أخرى. فقد نجد قسماً إدارياً يتوزع بين دائرتين انتخابيتين أو أكثر؛ وأحياناً تضم كل دائرةً انتخابيةً قسم أو قسمين إداريين.كمحافظة جرش والمفرق والعقبــة كــدائرة انتخابيــة واحدة.

- **التركيب السكاني للدوائر الانتخابية :**

وتنقسم التركيبة السكانية للدوائر الانتخابية إلى مايلى:

- **التوزع العمري والنوعي :**

بالنسبة للمرشحين وخصائصهم في الانتخابات النيابية الثالث عشر كمثال, فالنــسبة العظمى لجميع المرشحين وعددهم 510 هم من الفئات العمريـــة (50-54) ســـنة وبلغت نسبتهم 23%، تلاها الفئة العمرية 45-49 ونسبتها 21%، ثم فئات عمرية 65 سنة عددهم خمسة، والفئات العمرية 30-39 سنة عددهم 65 مرشـــحاً بنـــسبة 14.%

لكن نتائج الانتخابات أعطت المؤشرات التالية:

35%من النواب بين 50-54 سنة .

23% من النواب 55-59 سنة.

16% من النواب من الفئات العمرية بين 40-44 سنة.

وأظهر مؤشر التعليم أن 64% من الناجحين يحملـــون الدرجـــة الجامعيـــة الأولـــى، والماجستير 9% والدكتوراه 8% والدبلوم 5%، وبلغ نسبة حملة الثانوية العامة 11%، وأقل من الثانوية 3.%, كما أظهرت النتائج أن 21% من النواب هم ممن كانوا في المؤسسة العـــسكرية الأردنية، و20% وزراء سابقون، و13% من تخصصات الطب والصيدلة، و13% تجار، و4% أكاديميون. كما بينت النتائج أن عدد الحزبيين الفائزين كانوا أربعة ونـــسبة المـــستقلين 95%. (هياجنة, 1997)

أن قلة التخصصات في مجلس النواب سيسهل على الحكومة تحقيق اقتراحاتها القانونية، وأن سلوك الناخبين جاء داعما لانتخاب الوزراء والعسكريين المرشحين بما يؤشر على أهمية المنصب السابق. وبالفعل فإن النسبة الكبرى من أعضاء المجلس النيابي هم من العسكريين والوزراء السابقين والأطباء وأصحاب الاستثمارات، ويشكلون 64% من المجموع الكلي لعدد أعضاء مجلس النواب (80).

وفيما يتعلق بصورة الهرم السكاني للأردن, يبرز منه كبر حجم الفئة التي يحق لها المشاركة في العملية الانتخابية والتي تقتصر على الذكور والإناث فوق 18 سنة, حيث تبلغ نسبتهم 60,7 %.

يعنى التركيب العمري تصنيف السكان حسب العمر لما في ذلك من فائدة في تحديد حجم السكان الذين يحق لهم المشاركة في العملية الانتخابية وتحديد حجم المسجلين وحجم المقترعين الفعليين وعليه فانه تم تقسيم على النحو التالي :

الفئة الأولى : وهى الفئة التي لايحق لها المشاركة في العملية الانتخابية (1-18 سنة)

وتشمل الذكور والإناث أقل من 18 سنة. علما أن نسبة الجنس هي 106% لصالح الإناث.

جدول14: **التركيب العمري للسكان عام 2008 م حسب سن الاقتراع**

الفئة العمرية	الحالة	النسبة
من 1- 18سنة	لايحق	% 39.3
18سنة فأكثر	يحق	% 60.7

المصدر: الباحث / بيانات دائرة الإحصاءات العامة

ويستفاد من بيانات الجدول أن ما يزيد عن ثلث سكان الأردن لا يشارك في العملية الانتخابية ويرجع ذالك إلى عدم مشاركة صغار السن على الإطلاق.

أما بالنسبة للناخبين لأول مرة فان الإحصائيات الحديثة التي صدرت عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات في 30 نيسان 2010 تشير أن 400 ألف مواطن ومواطنة أكملوا السن القانوني الذي يؤهلهم للمشاركة في الانتخابات المقبلة منذ إجراء الانتخابات الماضية في 20 تشرين الثاني 2007 وحتى 30 نيسان 2010 .

الفئة الثانية: وهي الفئة التي يحق لها المشاركة في العملية الانتخابية

تشمل هذه الفئة الذكور والإناث فوق 18 سنة فقط وتبلغ نسبتهم 60.7 %من مجمل السكان, والسكان ضمن هذه الفئة هم الممارسون للعملية الانتخابية وهم المرشحون والناخبون وهم قادة العمليات الانتخابية وهم المهتمون بمصير العملية الانتخابية.

ولكن نلاحظ أن هناك فارق بين نسبة هذه الفئة ونسبة الناخبين المسجلين, أي هناك فارقا يقدر بحوالي 14% , ويحجم الكثير عن التسجيل إما لضيق الفترة أو لعدم القناعة بالعملية الانتخابية مما يفسر بعض من هذا الفارق, بالإضافة إلى أن القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية والقضاة لا يحق لهم التصويت في العملية الانتخابية حسب القانون, ومع عدم وجود بيانات فعلية بعددهم, إلا أن التقديرات تشير إلى أن نسبتهم تتراوح ما بين 2% - 3% من مجمل السكان ومعظمهم من الذكور في سن الاقتراع.

جدول 15: **أعداد السكان ممن هم فوق 18 ونسبة الاقتراع لمحافظات المملكة لمجلس النواب السادس عشر 2010**

المحافظة	عدد سكان الدائرة المقدر 2010	عدد السكان من 18سنة فما فوق الذين يحق لهم الانتخاب في انتخابات2010	عدد الناخبين المسجلين	عدد المقترعين	نسبة الاقتراع
العاصمة	2333658	1227200	780555	261238	21,28
اربد	1152753	606198	472748	285134	60,314
محافظة البلقاء	450276	236786	188299	130245	69,169
محافظة الكرك	272402	143248	120292	85790	71,318
محافظة معان	93254.9	49040	37943	27101	71,425
محافظة الزرقاء	837019	440163	298289	105071	35,224
محافظة المفرق	167347	88003	56753	40991	72,227
محافظة الطفيلة	93547	49194	43581	32126	73,715
محافظة مأدبا	161607	84984	69246	50543	72,990
محافظة جرش	161661	85013	68857	48351	70,219
محافظة عجلون	162013	85198	73714	52037	70,593
محافظة العقبة	67516.2	35505	26738	15934	59,593
مناطق البادية	251056	132023	136561	108228	79,252
بدو الشمال	101443	53346	55926	45118	80.67
بدو الوسط	72375	38060	39105	30041	76.82
بدو الجنوب	77238.2	40617	41530	33069	79.626
إجمالي المملكة	6204109	3262555	2373576	1,242,789	52,359

المصدر: **الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الداخلية ودائرة الإحصاءات العامة /الفرق ما بين نسب الاقتراع في الجدول والنسب الرسمية المعلنة ناتج عن أوراق الاقتراع الغير محتسبة واحتساب بدو الوسط مع محافظة العاصمة وبدو الجنوب مع محافظة معان وبدو الشمال مع محافظة المفرق**

وبتحليل أعداد ونسب المسجلين في انتخابات 2007 نجد التباين واضحا ما بين المحافظات وحتى بين الدوائر داخل المحافظة الواحدة. حيث بلغت:

- أعداد المسجلين لانتخابات 2007 زادت بنسبة متواضعة لم تتجاوز 5.6 %.
- المسجلون ينقسمون إلى 48% ذكور و 52% إناث .
- عدد من الدوائر تسجل انخفاضاً في أعداد المسجلين مقارنة مع 2003 أبرزها الزرقاء الأولى، البلقاء الرابعة، وعمان الثانية .
- عدد من الدوائر تسجل زيادات عالية في عدد المسجلين مقارنة مع 2003 أبرزها: عمان السادسة والسابعة، اربد الثامنة والتاسعة، البلقاء الأولى، الكرك السادسة، الزرقاء الثانية والثالثة، الطفيلة الأولى والثانية، جرش عجلون ومادبا الثانية.

هذا، ويظهر التحليل التالي للمسجلين في مختلف الدوائر مفارقات عديدة، إذ انخفض عدد المسجلين في بعض الدوائر، فيما ارتفع في عدد آخر منها، وبما يفوق معدلات الزيادة العادية، وفيما يلي الملامح الرئيسة للمسجلين النهائيين لانتخابات 2007:

جدول16: **أعداد ونسب المسجلين في دوائر المحافظات في مجلس النواب الخامس عشر2007**

الرقم	المحافظة	عدد المسجلين	النسبة%
	محافظة العاصمة	904,934	6.9%
2	محافظة إربد	451,364	18.4%
3	محافظة البلقاء	192,463	7.8%
4	محافظة الكرك	111,934	4.5%
5	محافظة معان	34,970	1.5%
6	محافظة الزرقاء	314,838	2.8%
7	محافظة المفرق	53,504	2.2%
8	محافظة الطفيلة	42,450	1.7%
9	محافظة مأدبا	020 62	2.5%
10	محافظة جرش	9,162	2.9%
11	محافظة عجلون	68,861	2.8%
12	محافظة العقبة	25,010	1%
13	بدو الشمال	50,371	2%
14	دائرة بدو الوسط	36,911	1.5%
15	دائرة بدو الجنوب	3 ,926	1.5%
المجموع		2,456,052	100%

- المصدر: **وحدة المتابعة الانتخابية، مركز الأردن الجديد للدراسات.**

حيث بلغ عدد المسجلين في الدوائر الانتخابية للمملكة والمؤهلين لممارسة الاقتراع في انتخابات مجلس النواب الخامس عشر (2,456,052) شخصاً، مقابل (2,325,496) مسجلاً في عام 2003. وبذلك يكون عدد المسجلين قد زاد بمقدار 130,556 شخص، أو 5.6% فقط

خلال أربع سنوات. هذا، ويتوزع المسجلون لانتخابات 2007 النيابية حسب الجنس إلى 1,179,923 ذكور، أو 48%، و1,276,129 إناث، أو 52%. ويشكل المسجلون في دوائر محافظة العاصمة، وعددهم 904,935 ما نسبته (36.9%) من إجمالي المسجلين في دوائر المملكة، وتليها دوائر محافظة اربد التي بلغ عدد المسجلين فيها 451,364، أو ما يعادل (18.4%) من إجمالي المسجلين. وتحتل محافظة الزرقاء المرتبة الثالثة بعدد مسجلين وصل إلى 314,838 مسجلاً أو (12.8%) من إجمالي المسجلين. أما المسجلون في بقية المحافظات فقد توزعوا على النحو التالي:

البلقاء: بعدد مسجلين وصل إلى 192.463 أو (7.8%) من الإجمالي، الكرك 111,934 مسجلاً أو (4.5%)، جرش: بعدد مسجلين بلغ 69,162 أو (2.9%)، عجلون وقد وصل عدد المسجلين فيها إلى 68,861 مسجلاً أو (2.8%)، وتبعتها محافظة مأدبا: بعدد مسجلين هو 62,020 أو (2.5%) من الإجمالي، تلتها محافظة المفرق: بعدد مسجلين بلغ 53,504 أو (2.2%). وجاءت الطفيلة تالية بعدد مسجلين وصلوا إلى 42,450 شخصاً أو (1.7%). وحلت محافظة العقبة في المرتبة الأخيرة بعدد مسجلين وصل إلى 25,010 أو (1%) من إجمالي المسجلين. وكانت أكبرها بعدد المسجلين دائرة بدو الشمال التي بلغ عدد المسجلين فيها 50,371 شخصاً و(2%) من إجمالي المسجلين، وتساوى عدد المسجلين في دائرتي بدو الوسط وبدو الجنوب بعدد مسجلين وصل إلى 36,911 لبدو الوسط أو ما يعادل (1.5%)، فيما بلغ عدد المسجلين في دائرة بدو الجنوب 36,926 أو (1.5%) من الإجمالي.

أما على مستوى المحافظة ودوائرها وبالتحليل يبدو التباين واضحا في دوائر محافظة العاصمة:

دوائر محافظة العاصمة:

وصل العدد الإجمالي للمسجلين في دوائر العاصمة السبعة لانتخابات 2007 إلى 904,935 شخص، أي بزيادة 17,457 شخصاً عن عدد المسجلين عام 2003 الذين بلغوا 887,478 شخصاً، بفارق لا يتعدى 2%. لكن عند التدقيق في أعداد المسجلين على صعيد الدوائر المختلفة للعاصمة، فإننا نجد تفاوتاً هائلاً بين كل دائرة وأخرى زيادة أو نقصاناً. فهناك دوائر انخفض عدد المسجلين فيها بنسب تتراوح بين 2.3% كما في عمان الرابعة، وبين 4.3% كما في عمان الثانية. كما لوحظ أن زيادة عدد المسجلين في بعض الدوائر الأخرى في عمان يفوق المتوقع، فقد تراوحت زيادة عدد المسجلين ما بين أقل من 1% في الدائرة الثالثة لعمان إلى 2.5% من دائرة عمان الأولى و 6% في الدائرة الخامسة لعمان. لكن المفاجأة هو ازدياد عدد

المسجلين في الدائرتين السادسة والسابعة، حيث بلغت في عمان السادسة 15.8% وفي عمان السابعة 20.4%.

جدول 17: **النسبة المسجلة في محافظة العاصمة 2007**

المحافظة	الدائرة	عدد مقاعد الدائرة	عدد المسجلين في الدائرة	مسجل لكل مقعد	نسبة المسجلين في الدائرة إلى مجموع دوائر المحافظة
العاصمة	الأولى	4	172760	43190	19.1
	الثانية	4	200147	50037	22.1
	الثالثة	5	163907	32781	18.1
	الرابعة	3	130772	43591	14.5
	الخامسة	3	121485	40495	13.4
	السادسة	3	87803	29268	9.7
	السابعة	1	28061	28061	3.1
المجموع		**23**	**904.935**	**-**	**100**

- المصدر: **وحدة المتابعة الانتخابية، مركز الأردن الجديد للدراسات.**

وعموماً فإن أعداد المسجلين في دوائر محافظة العاصمة كانت على النحو التالي، وبالترتيب التنازلي: عمان الثانية (22.1%)، عمان الأولى (19.1%)، عمان الثالثة (18.1%)، عمان الرابعة (14.5%)، عمان الخامسة (13.4%)، عمان السادسة (9.7%)، عمان السابعة (3.1%) (مركز الأردن الجديد للدراسات, 2007)

3 – **التوزع حسب نمط الحياة:** تضم تركيبة المجتمع الأردني مجموعتين رئيسيتين :

- الحضر (سكان المدن): 82,6 %
- الريف والبادية: 17,4 %

أسهمت عملية الهجرة من البادية والريف إلى المدن في ازدياد عدد المدن. وفي كبر حجمها وتنوع وظائفها. ورافق التغير في نمو السكان وحركاتهم تغيرًا مماثلا في توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية. ففي عام 1952 كان السكان الحضر (سكان المدن) يؤلفون 38٪ من مجموع السكان في الضفة الشرقية، وارتفعت النسبة إلى 51 ٪ عام 1961 ، ثم إلى 60٪ عام 1979 ، ثم إلى 72 ٪ منذ عام 1995 ، أي بزيادة قدرها 34 ٪ بين عامي 1952 و 1995 (دويكات,2002) .

وفي عام 2009 بلغت نسبة السكان في الحضر 82.6 % وفي الريف 17.4 %. ولا شك أن حضارة المدن في الأردن حديثة. ولذلك فإن كثيرا من المراكز الحضرية الأردنية قد تكونت، وزاد حجمها اعتمادا على الخدمات التي تقدمها للظهير، وبسبب الهجرات البشرية. ونجم عنه اختلال في التوزع السكاني،

كما لعبت الخصائص البشرية والاجتماعية للمهاجرين دورا مهما في تشكيل التوجيهات الفكرية والسياسية والثقافية, وتعود هذه التركيبة بصورتها الحديثة, إلى بدايات نشأة إمارة شرق الأردن, ولأسباب اقتصادية منها التجارة والهجرة ومنها مناطق السكنى والإقامة وكذلك الأصول. أضف إلى ذلك تناقص نسبة الأمية من 67 ٪ عام 1961 إلى 13 ٪ عام 1995 إلى 7.7 % عام 2009.

أما بالنسبة لانتخابات 2010 فأشار المتحدث باسم الحكومة أن هنالك عودة لـ 14547 من الأصوات الانتخابية المهاجرة إلى دوائرها الأصلية, وهو إقرار غير مباشر بأنه قد تمت عملية ترحيل للأصوات في انتخابات 2007. (بترا, 26/07/2010)

انعكس هذا كله على تركيبة وتوزع الدوائر الانتخابية بشكل مباشر, مع التباين في أعداد المسجلين ونسبة الاقتراع في الدوائر الانتخابية وعدد سكان الدائرة الانتخابية, حيث احتفظت غالبية الهجرة الداخلية بدائرتهم الانتخابية في البلدة الأصل بعيدا عن مكان إقامتهم, حيث ربط قانون الانتخاب مسألة تثبيت الدائرة الانتخابية بكلتا الحالتين(أما البلدة الأصل أو مكان الإقامة), مما مهد لظاهرة انتقال الأصوات , حيث يمكن للمهاجر داخليا إثبات تلك الحالتين وفق القانون. وقد برزت هذه الظاهرة بشكل ملفت في انتخابات 2007, وخصوصا في العاصمة عمان.

وبالرجوع إلى عدد الأصوات في انتخابات 2007 نجد أن 209318 ناخبا اختاروا مقاعد عمان في دوائرها الانتخابية السبع والبالغ عددها 23 مقعدا, بينما نجد أن 203549 ناخبا في اربد والبلقاء والكرك ومعان والزرقاء اختاروا 50 نائبا.

وان تدني نسبة المشاركة في المدن أكثر من الأرياف والبادية "بسبب ضعف الطبقة الوسطى في الأردن وعدم قدرتها على فرز أحزاب سياسية تمثل مصالحها وبالتالي ضعف مشاركتها بشكل عام، أو أن الأحزاب السياسية التاريخية "القومية –اليسارية–الإسلامية" هي الصوت الحقيقي للطبقة الوسطى وضعف مشاركتها يأتي انعكاسا لهذا الوضع، وأن العلاقة التاريخية بين السلطة السياسية والتجمعات الريفية والبدوية أقوى من علاقة السلطة مع الطبقة الوسطى. كما أن التواجد الكبير للأردنيين من أصل فلسطيني في المدن وضعف انخراط هؤلاء في العملية الانتخابية، ساهم في ذلك. ويرى أن ضعف الأحزاب السياسية عامة على المستوى الوطني ساهم في إضعاف الإقبال على الانتخابات وأدى إلى بروز دور العشيرة (شتيوي,1997)

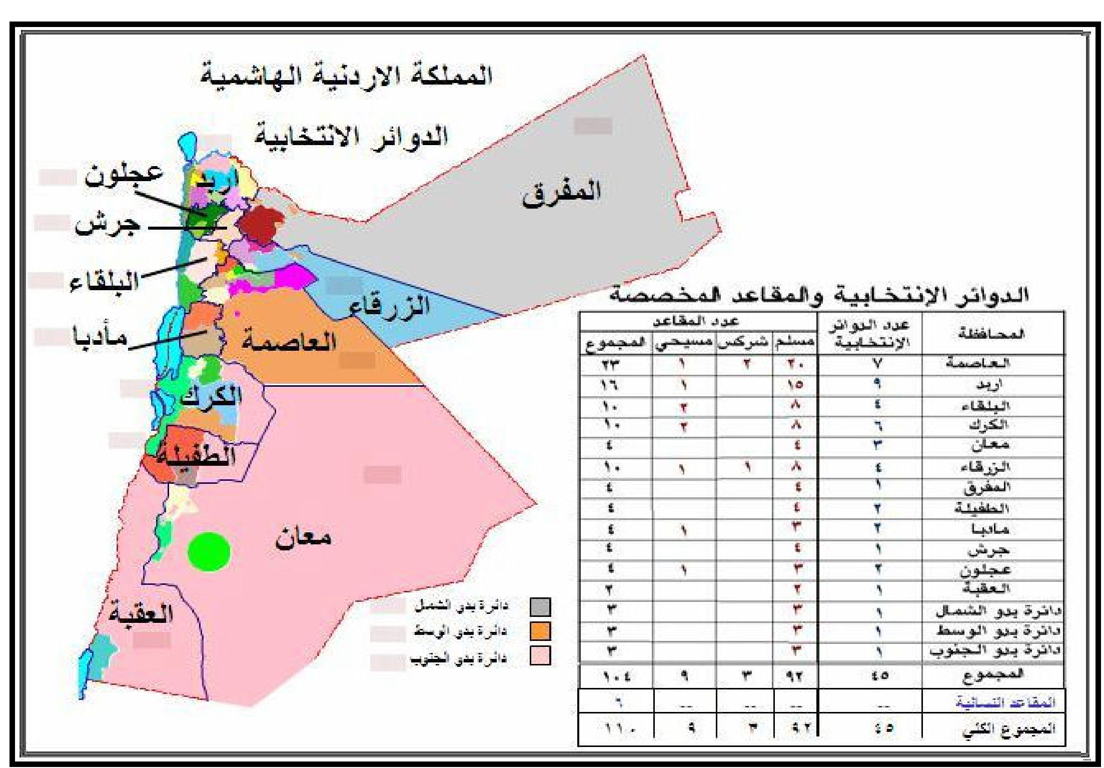
4- التوزع العرقي (الاثني)

لقد تقلص دور القبيلة والعرق والدين والاقلية عندما استقرت في المدينة, فتحولت إلى أجزاء اقل من الأفخاذ والبطون فحلت محلها العائلة (الحمولة) كنواة تحمل جين العرق.

وقد اثر التقسيم الإداري فيما بعد في التوزع السكاني بحيث توزعت العائلات من هذه المناطق إلى عدة مناطق ساهم بجزء منها التقسيم الإداري الذي قسم على أساسه الدوائر الانتخابية, وتوزعت معها الأصوات. إلا ما حافظ عليه نظام تقسيم الدوائر الانتخابية بإعطاء نصيب من المقاعد لعرق أو دين أو أقلية, ساهم ذلك في إعطاء نوع من شخصية الوجود والتمثيل البرلماني.

تشكل الأقليات العرقية والدينية في الأردن جزءا مهما من النسيج الاجتماعي للشعب الأردني تاريخيا واجتماعيا. علما أن الدولة على الصعيد الرسمي لا تعترف بوجود أقليات, لكنها تعترف به بأسلوب مبطن في الدوائر الانتخابية. حيث يوجد 20 إلى 25 ألف شركسي وشيشاني, وحوالي 3-5 % من مجموع السكان من الطائفة المسيحية(المصالحة,1999).

وقد اثر توزع هذه التركيبة السكانية في رسم الدوائر الانتخابية, ولفهم التركيبة الانتخابية يجب التطرق إلى جميع هذه الفئات كي نتمكن من فهم التمثيل النيابي في مجلس النواب.



الدوائر الإنتخابية والمقاعد المخصصة

المحافظة	عدد الدوائر الإنتخابية	عدد المقاعد: مسلم	شركس	مسيحي	المجموع
العاصمة	٧	٢٠	٢	١	٢٣
اربد	٩	١٥		١	١٦
البلقاء	٤	٨		٢	١٠
الكرك	٦	٨		٢	١٠
معان	٣	٤			٤
الزرقاء	٤	٨	١	١	١٠
المفرق	١	٤			٤
الطفيلة	٢	٤			٤
مادبا	٢	٣		١	٤
جرش	١	٤			٤
عجلون	٢	٣		١	٤
العقبة	١	٢			٢
دائرة بدو الشمال	١	٣			٣
دائرة بدو الوسط	١	٣			٣
دائرة بدو الجنوب	١	٣			٣
المجموع	٤٥	٩٢	٣	٩	١٠٤
المقاعد النسائية	--	--	--	--	٦
المجموع الكلي	٤٥	٩٢	٣	٩	١١٠

شكل 3: **الدوائر الانتخابية في المملكة والمقاعد المخصصة**

المصدر: الباحث بالاستناد إلى وزارة الداخلية / بيانات/ خرائط/التقسيمات الإدارية

تقسم الخريطة الانتخابية في الأردن إلى أربعة أقسام رئيسة

- **الدوائر ذات الأغلبية الحضرية:**

وهي الدوائر الانتخابية التي تتمركز في المدن وخاصة في المركز. وتتصف بالثقل السكاني والكثافة السكانية.

- **الدوائر ذات الأغلبية البدوية:**

وهي الدوائر الثلاث المغلقة (دائرة بدو الشمال, دائرة بدو الوسط, دائرة بدو الجنوب). ويغلب على ناخبيها السلوك الانتخابي المرتبط بالانتماء العشائري لرابطة الدم.

- **الدوائر ذات الأغلبية الريفية:**

وهي الدوائر التي تتسم بحرفة الزراعة اقتصاديا, وتتواجد بتجمعات قروية, مدموجة ضمن تقسيمات إدارية قسمت على أساسها الدوائر الانتخابية, ولم تعطى القرية أية خصوصية مقارنة بالبادية.

- **الدوائر المختلطة:**

وهي الدوائر الحدية أو يمكن القول بأنها الدوائر العشائرية الحضرية المختلطة, والتي تقع ما بين الدوائر الثلاث السابقة, واتسمت بمزيج ما بين دائرتين, وتتميز بوسطيتها مكانيا وسكانيا, وتعمل كمقدمة لمرحلة انتقالية زمانا ومكانيا. وتمثل اختلاطا سكانيا بين الحضر والبادية أو الحضر والريف, وقد تغيرت معالمها مع ظهور مناطق جديدة, وقد تفقد خاصيتها المختلطة نتيجة عوامل الجذب والطرد من إحدى الدائرتين المجاورات لها مكانيا. كأطراف المدن وضواحيها والتي ضمتها المدن أثناء توسعها فهي تتسم بالعشائرية, وان كانت في الفترة الأخيرة تتجه نحو الدوائر المختلطة نتيجة لفقدها خاصيتها العشائرية نتيجة التوسع العمراني باتجاه الأطراف.

وإذا ما حاولنا النظر إلى التوزيع الجغرافي للسكان في هذه المناطق على خريطة الأردن سنجد أن السكان مقسمون إلى مناطق شبة معزولة عن بعضها سكانيا فهناك المناطق الحضرية وهناك المناطق المختلطة وهناك في النهاية المناطق ذات الكثافة العشائرية. وهى ما تسمى بدوائر البدو (ومعظم سكانها من البدو حديثي التحضر).

ونتيجة لهذا الواقع تظهر بجلاء صعوبة تقسيم الدوائر الانتخابية, لان اي تقسيمات ستؤدي بالضرورة إلى إفراز أغلبية عرقية أو عشائرية. وقد تؤدي إلى تعميق هذه الظاهرة, وأية محاولة لتجاوز هذا الواقع ستصطدم بعدم الرضاء السياسي أو الشعور بالغبن من جانب فئة أو أكثر من الناخبين .

وهذا التقسيم لا يعنى بحال من الأحوال أن الأردن تعاني من عدم التجانس السكاني أو أن المجتمع هو مجتمع غير متجانس وإنما يرتبط هذا الفرز أو التصنيف بالعملية الانتخابية والسلوك الانتخابي للأفراد, والذي يتجاوز ذلك كله إلى الفرز على مستوى العائلة والقبيلة الواحدة (الفخذ والعشيرة) في الدائرة الانتخابية الواحدة, وقد يرى البعض فيه خطورة لأنه ينطوي على تكريس للمظاهر الفئوية والعشائرية ويحرم كثيرا من الكفاءات التي لا تنتمي لعشائر كبيرة من الدخول في المجلس المنتخب.

العشائرية وتأثيرها:

يؤثر العامل الاجتماعي العشائري في الحياة العامة وفي صقل الشخصية الأردنية, فالعشيرة كانت أشبه ما تكون بالدولة, لأنها كانت تمثل حماية ورعاية للأفراد سواء كان من خلال تنقلها الجماعي أو استقرارها المؤقت أثناء ترحالها طلبا للماء والكلأ في ظل الندرة والتنافس من قبل العشائر الأخرى وغياب مفهوم الدولة أو سيادة القانون. وتنقسم القبيلة إلى أقسام اصغر وهي العشيرة ثم البطن ثم الفخذ ثم الحمولة. وقد استقرت تلك العشائر ولم يتبق من ماضيها غير تقاليد قبلية اجتماعية. ويلعب المفهوم العشائري دورا مؤثرا في وصول الكثير من المرشحين للانتخابات البرلمانية والبلدية والجمعيات التعاونية والنقابات وفى انتخابات طلبة الجامعات بشكل عام.

- **التركيب العشائري والعشائر المؤثرة :**

وتقدر مساحة البادية الأردنية بحوالي 65666 ألف كم2 أي ما نسبته 74% من مساحة المملكة الأردنية الهاشمية, ويبلغ عدد سكان البادية حسب تقديرات دائرة الإحصاءات العامة 264270 ألف نسمة موزعين على البوادي الثلاث كالأتي*:

جدول 18: **السكان في البادية الأردنية**

البادية	مجموع السكان	ذكور	إناث
الوسطى	84928	44553	40375
الشمالية	135009	69830	65179
الجنوبية	44360	23101	21259
المجموع	264270	137484	126813

المصدر: مركز الثريا للدراسات

وإذا حاولنا في مقاربة ديموغرافية، وجغرافية لعدد السكان، والمساحة في البادية الأردنية بتقسيماتها الثلاث نلاحظ أن هذه المقاربة بحد ذاتها تثير تساؤلات عديدة، فالسكان في

البادية الشمالية يمثلون 58.1% من سكان محافظة المفرق، والبادية الشمالية تمثل 98% من مساحة محافظة المفرق، أما البادية الوسطى فهي تمثل 3.6% من سكان محافظة عمان و82% من مساحة محافظة العاصمة، بينما البادية الجنوبية تشكل 8.9% من سكان إقليم الجنوب الذي يمثل أربع محافظات هي: العقبة، معان، الطفيلة، الكرك، و11.2 % من مساحة إقليم الجنوب، ويعود السبب في مقارنة البادية الجنوبية بإقليم الجنوب، وليس بمحافظة واحدة إلى أن البادية الجنوبية تتوزع على المحافظات الأربعة في الجنوب :(العقبة، معان، الطفيلة، و الكرك).

كما أن من الإشكاليات الكبيرة التي تواجه البادية الأردنية أن التعامل مع البدو مازال حائرا بين البعد الإداري، والبعد الاجتماعي، بالإضافة إلى عدم الاتفاق بعد على مفهوم للبداوة يتلاءم والتغيرات والتحولات التي رافقت تطور الحياة الاجتماعية للبدو, نتيجة لوقوعها على امتداد 8 محافظات كبيرة، ولقد أسهمت العوامل الاجتماعية، والتطور التاريخي للتقسيمات الإدارية في رسم طبيعة الجغرافية التاريخية، وحدودها لمجتمعات البادية.

بالإضافة إلى أن مفهوم البدو في الوسط، والجنوب، والشمال مفهوم إداري استخدم لأول مرة بشكل رسمي في انتخابات المجلس التشريعي الأول في عهد إمارة شرق الأردن، وشاع بشكل اكبر بعد إطلاقه ضمن المعايير الخاصة في قانون الانتخابات للمجلس التشريعي، والذي خصّ جماعات ذات طابع اجتماعي معين بحصص من مقاعد البرلمان منهم البدو، حيث تم تقسيمهم إلى ثلاث دوائر هي: بدو الوسط، بدو الجنوب، بدو الشمال. (جريبيع,2003)

وعندما تأسست إمارة شرق الأردن، كانت أراضيها تحتوي على ثلاثة أنواع من العشائر: أولها العشائر المستقرة في إربد، وعجلون والسلط والكرك ومعان والطفيلة والعقبة. والعشائر البدوية المستقرة كعشائر بني حسن وبني عباد وبني حميد، والبلقاوية، والعشائر الأخرى الموجودة خارج المدن السابقة الذكر. والعشائر البدوية غير المستقرة كعشائر الحويطات، وبني صخر والرولة ... وغيرها .(العبادي، ١٩٨٨)

لدى استعراض العشائر التي تلعب أدوارا مؤثرة في مجال الانتخابات, ومعظمهم أصبحوا حضرا وسكنوا مناطق حضرية, نجد أن بدو الوسط هم من قبيلة واحدة وهي بني صخر، التي تتوزع إلى عدة عشائر، تعود كلها إلى قبيلة واحدة، بعكس أبناء بدو الشمال والجنوب، الذين يتوزعون إلى عدة عشائر وقبائل، فليس هناك قبيلة واحدة تسكن المنطقة، فمزية التجانس، والنسق الاجتماعي غالبا ما تكون ابرز عند بدو الوسط، فعشائر بدو الشمال تتوزع على عدة

عشائر، منها: بني خالد، السرحان، السردية، أهل الجبل، وهناك من يشير إلى أن أصول هـذه العشائر ليست واحدة، أما عشائر الجنوب فهي أيضا تتوزع على عدة عشائر، منها: الحويطات، الحجايا، بني عطية، الاحيوات، النعيمات، الرواجفة .



شكل 4: **دوائر البدو (الشمال– الوسط– الجنوب)**
المصدر: الباحث بالاستناد إلى وزارة الداخلية/ بيانات/ خرائط/ التقسيمات الإدارية

البدو في قانون الانتخابات:

سيطرت العشيرة ممثلة بشيوخها ووجهائها، على نصيب الأسد من أعـضاء المجـالس الأردنية منذ تأسيسها حتى الآن. ففي المجالس النيابية التي تم تشكيلها زمـن الأمـارة، كانـت العشائر ترسل مندوبيها ليتم اختيار أعضاء مجلس النواب منهم في انتخاب غير مباشر. وبالطبع فإن العشائر الكبيرة المتنفذة هي التي كانت تسيطر على تلك المجالس، ذلك أن الغاية من تلـك

المجالس لم تكن مراقبة الحكومة، أو اقتراح القوانين، بقدر ما كان هدفها توفير الدعم للسلطة التنفيذية (زريقات، ١٩٩٢ م).

وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٢٨ م و ١٩٤٦ م حصل ممثلو ٣٦ عشيرة على كل المقاعد النيابية، في حين حصل ممثلو ١٨٣ عشيرة على المقاعد ال ٤٣٧ التي مثلت مجالس النواب في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٧ م و ١٩٦٩ م. (دويكات,2004)

ولا شك أن تجربة الحكومة مع المجالس النيابية التي يغلب عليها الطابع الحزبي في الخمسينيات من القرن العشرين، جعلها تفضل التعامل مع المجالس التي يغلب على أعضائها ممثلو العشائر ووجهائها، وقد جاءت القرارات الحكومية بحظر الأحزاب السياسية في الخمسينيات لصالح العودة إلى التمثيل العشائري للسكان، في حين برزت الأحزاب كبديل محتمل للتمثيل العشائري في الخمسينيات ومطلع الستينيات، وإلى حد ما في الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩,(Layne, 1986)

منذ بداية الحياة التشريعية في الأردن، ومنذ بداية المجلس التشريعي الأول عام 1929، تعامل قانون الانتخابات مع منطقة البادية معاملة خاصة، إذ حفظ لها حقها، وحافظ لها كذلك على خصوصيتها المميزة، بوصفها منطقة لها ظروفها الخاصة، وفئة اجتماعية لها خصوصيتها التي اكتسبتها من خلال نمط حياتها القائم على الترحال، والتعايش مع ظروف الحياة القاسية.

فقد قسم قانون الانتخابات البدو حينها إلى قسمين، هما: بدو الشمال، و بدو الجنوب، وأعطي كل منهما نائبا واحدا يمثلهم بحيث تم انتخابه عن طريق لجنة تتشكل بقرار من سمو الأمير عبد الله، و تضم كل لجنة عشرة شيوخ، ووجهاء من بدو الشمال، و أخرى من بدو الجنوب، وتختار كل لجنة ممثلها.



شكل 5: **دوائر البدو (الشمال)**

المصدر: **الباحث بالاستناد إلى وزارة الداخلية/ بيانات/ خرائط/ التقسيمات الإدارية**

ومن الجدير بالذكر أن مناطق بدو الشمال كانت تضم كذلك عشائر قبيلة بني صخر، والتي عرفت فيما بعد بالوسط (ولا زالت هنالك بعض التجمعات السكنية في محافظة اربد والمفرق تتبع لدائرة بدو الوسط في الانتخابات كما يظهر في الخريطة أعلاه)، ويعود ارتباط بدو الشمال مع بدو الوسط في دائرة انتخابية واحدة، إلى كون عشائر بني صخر كانت تتوزع على متصرفية اربد وناحية الرمثا والشونة الشمالية وناحية المفرق والعاصمة والزرقاء، وذلك بسبب الغزو الذي كان سائدا آنذاك، والانتقال طلبا للكلأ والماء، إضافة إلى كون عشائر بدو الشمال كانت قليلة العدد، وتضم أربع عشائر فقط، وهي: بنو خالد، السرحان، العيسى، السردية, هذا إضافة إلى أن حقوقهم كانت مع بني صخر الأكثر عددا، والأكثر قوة، ومنذ بداية الحياة التشريعية في الأردن طالب شيوخ البادية سمو الأمير عبد الله أن يكون الانتخاب في دوائر البدو على أساس عشائري، و ليس على أساس جغرافي، وقد استجاب سمو الأمير عبد الله لهذا الطلب، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، تتم انتخابات البدو على أساس عشائري، وليس على أساس جغرافي, وقد بقيت انتخابات بدو الوسط تتم من خلال لجنة يتم تعيينها من قبل سمو الأمير عبد الله، وتتألف من عشرة أشخاص، وهي تختار النائب الذي يمثلها، و في تاريخ 1949/5/22، اجتمع المجلس التشريعي، بدعوة من سمو الأمير عبد الله للنظر في تعديل القانون الأساسي، وقد

تم إجراء التعديل، وأقرّه المجلس التشريعي تحت اسم القانون رقم 1946/9، وقد نص القسم الرابع منه على ضرورة قيام الملك بتعيين لجنتين للبدو: إحداهما لبدو الشمال، والأخرى لبدو الجنوب، وتضم كل لجنة عشرة مشايخ، وتنتخب كل لجنة نائبا واحدا.

وبقيت الأمور على هذا الحال حتى تم تغيير القانون في ظل مجلس النواب الثاني والثالث، في عهد وحدة الضفتين(1951–1952)، حيث جرت الانتخابات وفق قانون الانتخاب مع تعديل على المادتين (30و 32)، وكانت المادة (32) تنص على حق الملك باختيار لجنة البدو من شيوخ البدو، إحداهما لبدو الشمال، والأخرى لبدو الجنوب، ليعهد إليهما الملك لاختيار من يمثلهم، إلا أن التعديل أعطى الحق للبدو في اختيار ممثليهم مباشرة، أسوة بما هو متبع في الدوائر الانتخابية الأخرى، بحيث يتم اختيار النواب من أبناء البادية مباشرة.

وبموجب القانونين رقم ٢٤ و ٢٦ لعام ١٩٦٠ م، تم تعديل قانون الانتخاب حيث زيد عدد أعضاء المجلس إلى ٦٠ عضواً للضفتين. كما قسم القانون الجديد المملكة إلى ١٧ دائرة انتخابية، ١٠ منها في الضفة الشرقية، و ٧ في الضفة الغربية. وقد خصص القانون الجديد ١٠ مقاعد للمسيحين، و ٣ مقاعد للشركس والشيشان، و ٣ مقاعد للبدو. (دويكات,2004)

وفي التعديل الذي طرأ على قانون مجلس النواب رقم (22) لعام 1986، تم فصل بني صخر عن بدو الشمال، وتخصيص دائرة لبدو الوسط تضم قبيلة بني صخر، وفي هذا التعديل تم تخصيص ثلاث دوائر انتخابية للبدو، وهي بدو الشمال، وبدو الوسط، وبدو الجنوب، كما تم تخصيص 6 نواب، لكل دائرة نائبان مسلمان, وقد حدد القانون ما هو المقصود ببدو الشمال على النحو التالي: بني خالد، السرحان، العيسى، السردية، المساعيد، الشرفات، العظامات, الزبيد. أما بدو الجنوب فهم العشائر التالية: المطالقة، التوايهة، الحجايا، السليمانيين ، النجادات، المراعبة، الزوايدة، المناعين، بنو عطية، العطون، الدراوشة، الدمانية، الهداهبة، البطونية، الزلابية، البعادين، الرشايدة.

أما مفهوم بدو الوسط فهو- بحسب القانون ذاته – يضم عشائر بني صخر، الغبين، الفايز، الكعابنة، السلايطة، الهقيش، الخرشان، الجبور، الشرعة ، البدارين، الطيبين، الحماد، القضاة، السليم.



شكل6: **دوائر البدو (الوسط)**

المصدر: الباحث بالاستناد إلى وزارة الداخلية/ بيانات/ خرائط/ التقسيمات الإدارية

و قد أعدت الحكومة قانونا جديدا مؤقتا حمل رقم 34 لسنة 2001م، تمت على أساسه انتخابات 2003م، جاء هذا القانون ليعالج العديد من الثغرات التي كانت في القانون السابق، وزيادة عدد المقاعد من 80 إلى 104 ثم تخصيص6 كوتا للنساء، وقد استفادت دوائر البادية من هذه التعديلات، بزيادة مقاعد البدو من 6 إلى 9 مقاعد. (جريبيع,2003)

البدو والمشاركة في الانتخابات النيابية:

يوضح الجدول التالي مؤشرات المشاركة في الانتخابات البرلمانية 2003م:

جدول 19: **مؤشرات المشاركة في الانتخابات في دوائر البدو الثلاث**

البند / الدائرة الانتخابية	بدو الوسط	بدو الشمال	بدو الجنوب
عدد المقترعين	27421	38322	27583
نسبة الاقتراع	%84.5	%84.2	%79.6
عدد المرشحين	16	19	22
عدد المرشحات		1	1
مشاركة الذكور	%28.3	%40.3	%31.4
مشاركة الإناث	%30.2	%41.6	%28.2
مراكز الاقتراع /الذكور	38	45	33
مراكز الاقتراع /الإناث	39	45	33
مراكز الاقتراع /مختلطة	5	1	9
عدد صناديق الذكور	50	57	48
عدد صناديق الإناث	51	60	48

المصدر: مركز الثريا للدراسات

حيث يبين الجدول أعلاه أن نسبة المشاركة، والاقتراع في الدورة البرلمانية عام 2003 كانت مرتفعة بشكل عام، و مشاركة الإناث كانت أعلى من مشاركة الذكور في منطقتي البادية الوسطى والشمالية، بينما كانت اقل في منطقة البادية الجنوبية مقارنة بمشاركة الذكور، بحيث دلت هذه النسب على مدى أهمية العنصر النسائي في الانتخابات، وقد يعزى ذلك إلى أن غالبية الذكور في مناطق البادية ممن هم في سن الإنتاج، و العمل وينتمون إلى المؤسسة العسكرية (جهاز القوات المسلحة والأمن العام).

إلا أن مشاركة المرأة في تلك الانتخابات كانت شكلية فقط بحيث لم تستغل هذا الثقل، لإفراز أي مرشحة، وقد يعود السبب إلى أن المرأة في منطقة البادية ما زالت أسيرة لعادات العشيرة و تقاليدها، وأنماط التنشئة الأسرية ، وطغيان الثقافة الذكورية، بحيث خضعت في مشاركتها لرأي ولي أمرها من الرجال كالزوج أو الأب أو الأخ. (دويكات,2004)

و على صعيد مراكز الاقتراع ، فلقد شهدت تطورا كبيرا من خلال انتشارها في عدد كبير من القرى والمناطق، وهذا يؤشر إلى مدى تسهيل مهمة الناخبين، للمشاركة في الانتخابات،

ذلك أن الحكومة كانت معنية بشكل أساسي بدفع المواطنين، لممارسة حقهم الانتخـــابي ، حيـــث جرت الانتخابات بشكل أساسي بدفع المواطنين، لممارسته حقهـــم الانتخـــابي، حيـــث جـــرت الانتخابات وفق إجراءات سهلة إلى حد ما، لتشجيع المواطنين للمشاركة الفعلية .

وقد سجلت المشاركة الفعلية للناخبين في الانتخاب السابقة لعام 1993، و 1997 نـــسب مرتفعة، فعلى سبيل المثال فان نسبة الاقتراع لمنطقة بدو الوسط، التي بلغت 84.5% في الدورة البرلمانية لعام 2003 كانت أعلى من سابقتيها دورة 1993، التي بلغت 63.5 % ، في حـــين بلغت نسبة الاقتراع في دورة 1997م 61% ، فيما كانت نسبة الاقتراع في منطقة الجنوب عام 1993م 77% ،وفي عام 1997 بلغت 79% في حين كانت نسبة الاقتراع فـــي دورة 2003م أعلى بقليل 79.3%.



شكل 7: **دوائر البدو (الجنوب)**

المصدر: الباحث بالاستناد إلى وزارة الداخلية/ بيانات/ خرائط/ التقسيمات الإدارية

خصائص المرشحين في دوائر البدو الثلاث:

حيث يشير الجدول التالي لوجود حالة من التناغم بين الناخبين، المرشحين وفق معطيات الواقع في عملية المشاركة في الاختبار، الترشيح باختيار المرشح ذي المؤهل العلمـــي العـــالي، والمستوى العمري المقترن بالخبرة الحياتية، وبطبيعة العمل ذات الأهمية، والفاعلية في المجال المجتمعي، كما أشار الجدول إلى أن نسبة الأصوات التي حصل عليها الفائزون في أقاليم البادية

الثلاثة كانت قريبة إلى حد ما من بعضها بعضا، حيث تراوحت ما بين (10% – 12%) من عدد المقترعين.

جدول20: **خصائص المرشحين الفائزين**

اسم المرشح	المنطقة	تاريخ الميلاد	عدد الأصوات بالنسبة لعدد المقترعين	النسبة	المؤهل العلمي	المهنة
خالد البريك	**بدو الشمال**	**1963م**	**4851**	**12ر66%**	**دبلوم**	**متقاعد عسكري**
سعد هايل السرور	**بدو الشمال**	**1947م**	**4744**	**12ر38%**	**بكالوريوس**	**نائب ووزير سابق**
ظاهر الفواز	**بدو الشمال**	**1946م**	**4599**	**12ر00%**	**ماجستير**	**متقاعد عسكري**
علي سالم الشرعة	**بدو الوسط**	**1959م**	**3116**	**11ر36%**	**بكالوريوس**	**طبيب**
د. نايف الفايز	**بدو الوسط**	**1947م**	**2885**	**10ر52%**	**دكتوراه**	**طبيب**
غازي الزبن	**بدو الوسط**	**1951م**	**2850**	**10ر39%**	**بكالوريوس**	**طبيب**
عبدالله هارون الجازي	**بدو الجنوب**	**1954م**	**3479**	**12ر63%**	**بكالوريوس**	**نائب سابق**
يسري احمد الجازي	**بدو الجنوب**	**1948م**	**3239**	**11ر76%**	**بكالوريوس**	**متصرف سابق**
سند النعيمات	**بدو الجنوب**	**1955م**	**2843**	**10ر32%**	**ثانوي**	**متقاعد**

المصدر: الثريا للدراسات

وقد لاحظ الباحث وجود نوع من عدم الرضا ما بين عشائر دوائر البدو, أولا من حيث عدد العشائر, حيث أن بدو الشمال والجنوب تظم مجموعة من العشائر بينما بدو الوسط تستأثر عشيرة واحدة بالثلاث مقاعد, وثانيا تحول الخلاف إلى داخل العشيرة الواحدة بين فروعها في بدو الوسط والجنوب أكثر من بدو الشمال. كما لوحظ أن سكان تلك المناطق من غير تلك العشائر شبه مغيبين عن المشاركة الانتخابية نظرا لبعد المسافة ما بين دائرتهم الانتخابية لبلدتهم الأصل ومكان معيشتهم.

هذا بالإضافة إلى عدد من العشائر ذات الأعداد الكبيرة نسبيا, والتي يطغى عليها الجانب الحضري, عمل تقسيم الدوائر الانتخابية على توزعها على أكثر من دائرة انتخابية, مما عمل على تفكيك الترابط الاجتماعي بينها وبنفس الوقت ساهم في عملية نقل الأصوات باتجاه دائرة المرشح الأقوى في العشيرة.

وأما العشائر القليلة عددا نسبيا وهى موزعة على دوائر حضرية متفرقة ولا تشكل ثقلا انتخابيا في إي من الدوائر, بيد أنها تتحالف مع عشائر أخرى أو يخوض بعض أفرادها

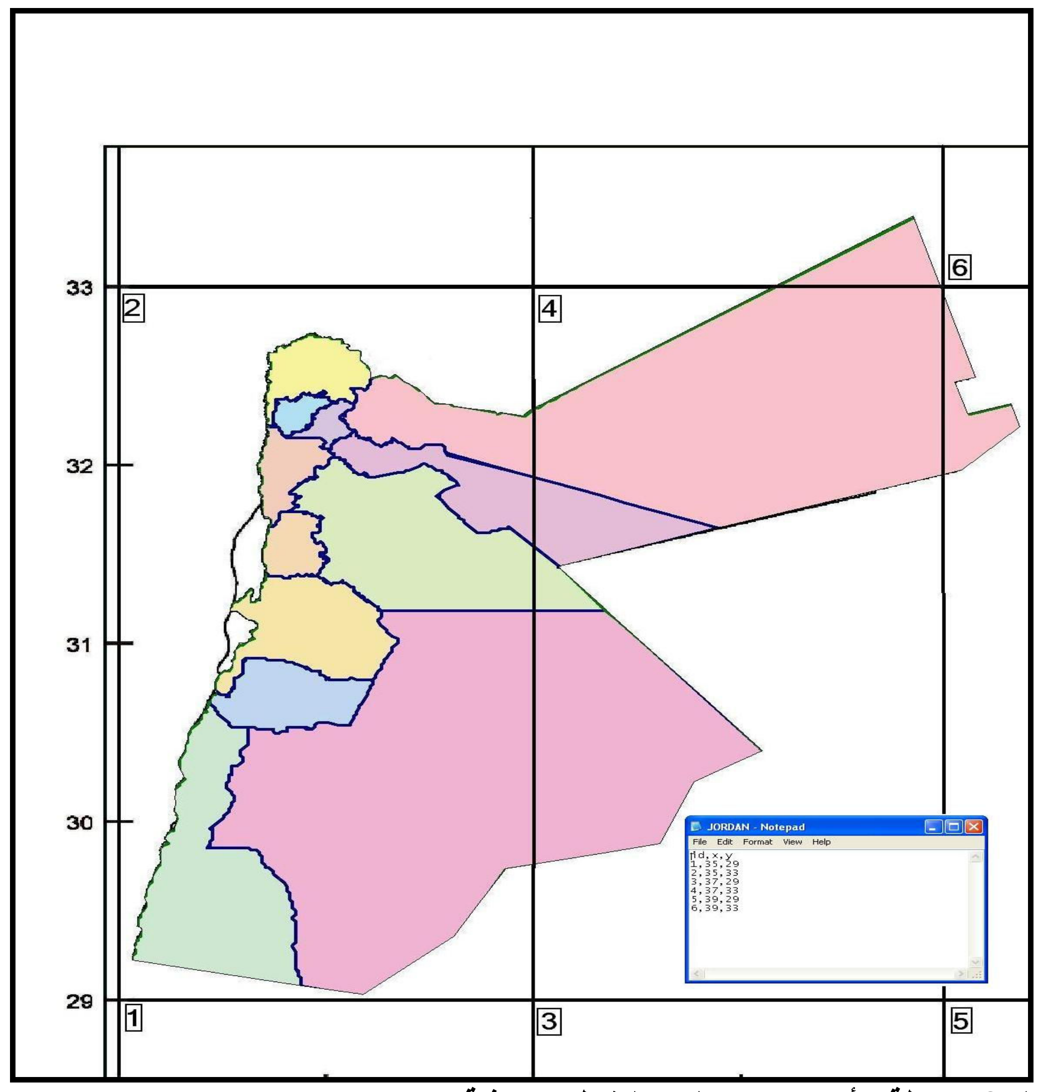
الانتخابات النيابية برصيدهم الشخصي كمستقلين. وزادت نسبتهم مع قانون الانتخاب 2010 والدوائر الفرعية.

وهكذا نرى أن التأثير العشائري في الخريطة الانتخابية مؤثر ويتمركز بشكل عام في الدوائر خارج مراكز المدن, وان هذه الدوائر الانتخابية شبة محسومة لمرشحي العشائر, ويدور التنافس الانتخابي بين مرشحي تلك العشائر تقريبا, بحيث يتنافس بعضها ببعض وأحيانا يكون التنافس بين أفراد العشيرة ذاتها, وتشير خريطة الدوائر الانتخابية انه كلما ابتعدت الدوائر الانتخابية عن محافظة العاصمة التي يعيش في ضواحيها السكان الحضر والعشائر كدوائر مختلطة, ازداد التأثير العشائري في حسم نتائج الانتخابات البرلمانية.

بينما يبرز للتركيبة الحضرية دورها داخل مراكز المدن, فيلعب التقسيم العائلي داخل هذه الدوائر دورا مهما وكبيرا في مسيرة العملية الانتخابية نتيجة الكثافة السكانية المتمركزة في المدن.

تطبيقات نظام المعلومات الجغرافي على جغرافية الانتخابات الأردنية

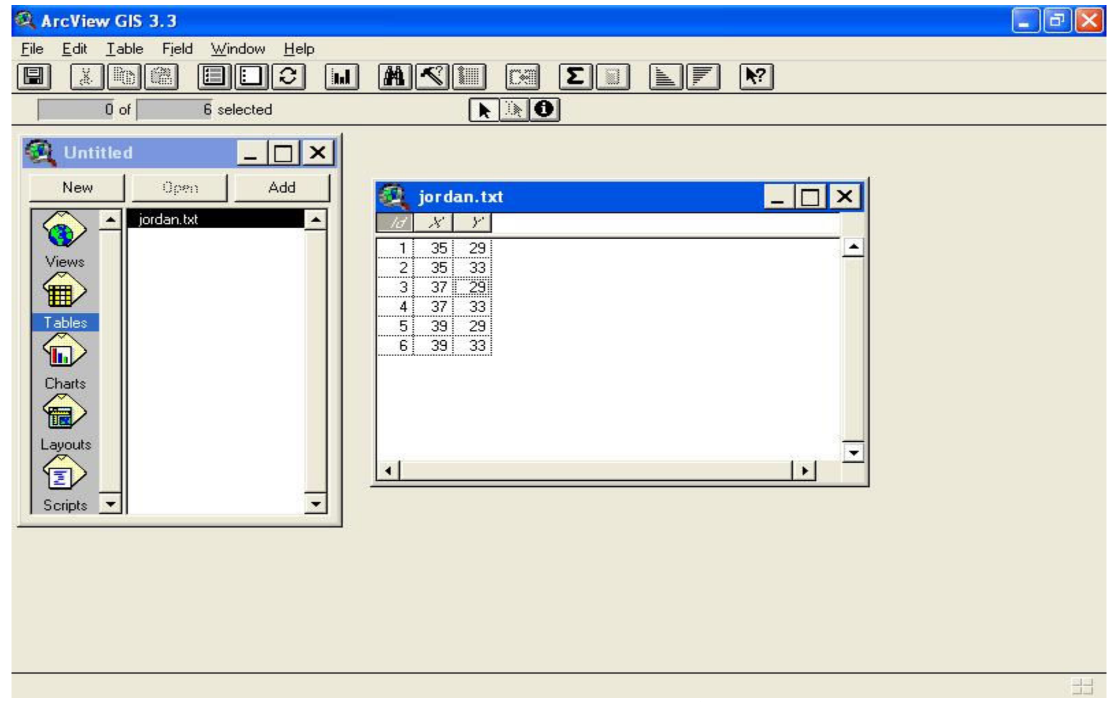
من خلال برمجية نظام المعلومات الجغرافي ARC VIEW GIS 3.3 تم تحويل Registrationخريطة المملكة الأردنية الهاشمية من خرائط ورقية موضوع الدراسة إلى خرائط رقمية (الكترونية), بحيث يسهل التعامل معها من خلال إضافة وحذف المعلومات التي نريد, حيث تم مسح الخريطة الورقية بواسطة الماسح الضوئي (Scanner) وخزنها باسم Jordan بامتداد JPEG. ثم تم تحدد 6 نقاط على الخريطة الورقية كمعلومة الإحداثيات, وحفظ النقاط على ملف من نوع txt بالشكل id,x,y لكل نقطة من النقاط الست السابقة وحفظ باسم Jordan، داخل المجلد Election Project



شكل 8:خريطة الأردن مبين عليها النقاط الإحداثية

المصدر: الباحث

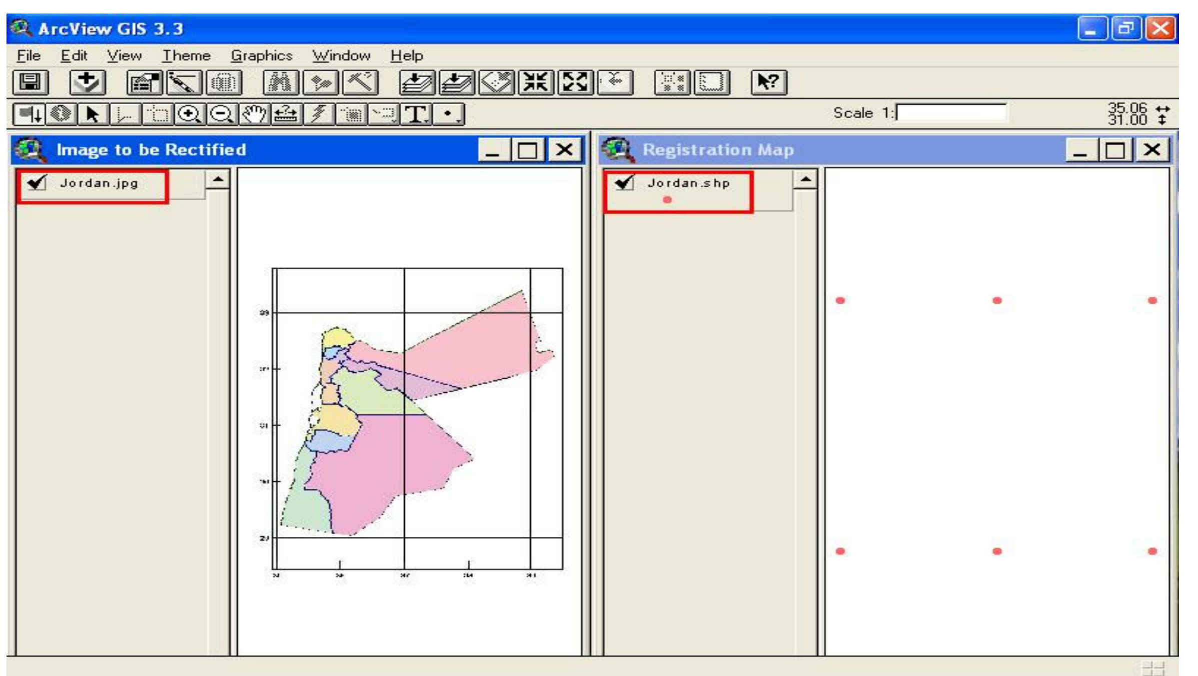
وكي نتمكن من إضافة الجدول المحفوظ باسم Jordan في المجلد, تم عمـل Delimited Text من قائمة List Files of Type .



شكل 9: التعريف الاحداثي لخريطة الأردن

المصدر: الباحث

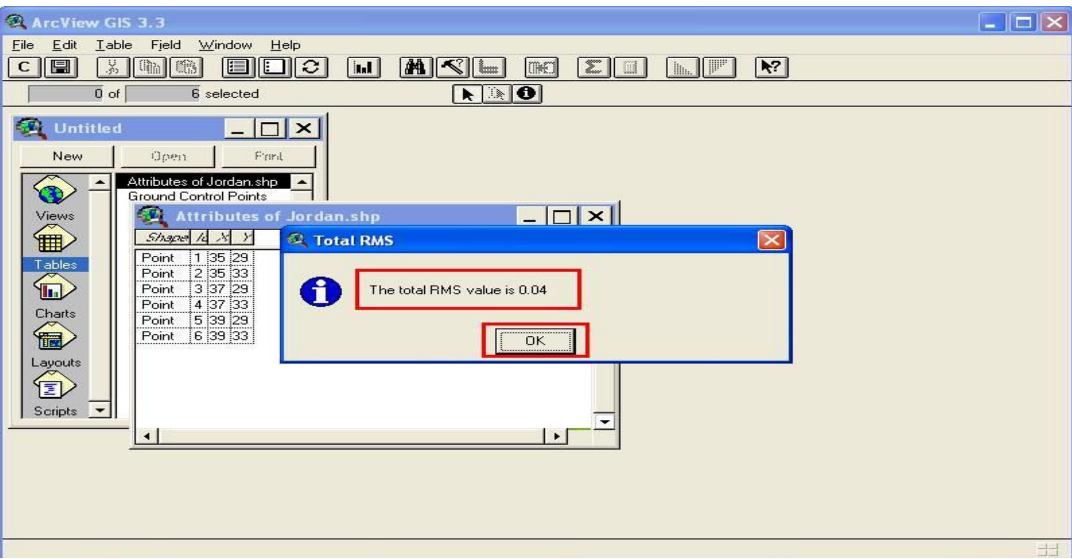
ومن ثم فتح View جديدة, وإضافة Add Event Theme. لتحديد x و y واسم الجدول، لظهور النقاط الست على صفحةView وتحويله Convert to Shape file ومن ثم تخزينه.



شكل 10: يوضح آلية دمج الإحداثيات بخريطة الأردن

المصدر: الباحث

وبدأ بتحديد موقع النقطة على الخريطة وما يقابلها من نقطة على صفحة النقاط الـــست. حتى ظهوره كـــ Table Theme وبيانات النقاط الستة، ضمن شريط القوائم, بالإضافة لظهور جدول إحداثيات النقاط الست. وتحديد نسبة الخطأ في دقة التحديد مابين شاشة النقـــاط وشاشـــة عرض الخريطة ، (قيمة ال RMS هي نسبة الخطأ) ويجب ألا تزيد عن (0.5).



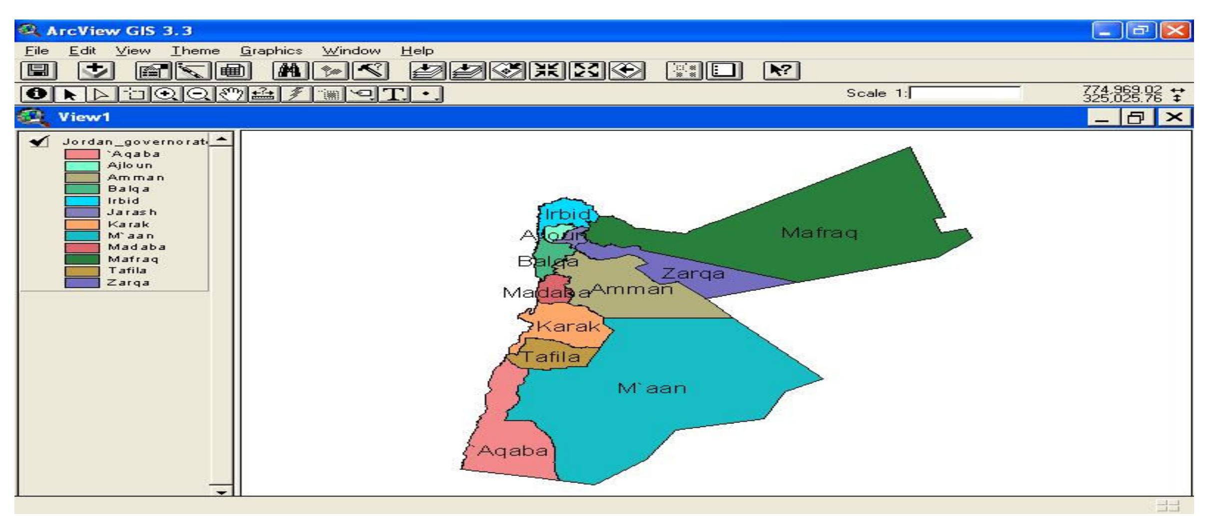
شكل 11: قيمة ال RMS نسبة الخطأ

المصدر: الباحث

الترقيم وبناء قاعدة البيانات:

تم رسم الحدود الخاصة بالخريطة الانتخابية التي نريد إنشائها, سواء كانت على شـــكل مربع أو خط أو نقط, ثم بناء قاعدة بيانات خاصة بالخريطة مثل معلومـــات خاصـــة بالـــدوائر الانتخابية وتبعيتها الإدارية بالمحافظة أو اللواء وكذلك السكان والمساحة.

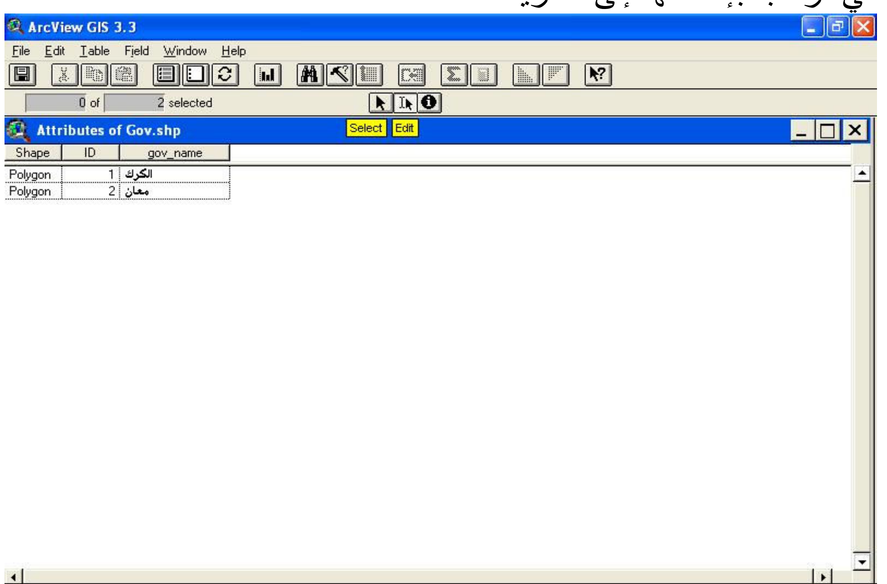
وبوشر بالرسم من خلال عمل New Theme للدوائر للمحافظات أولا, نوعه Polygon، لأننا نريد إنشاء خريطة مساحية، وتم حفظه باسم Gov.



شكل12: آلية الرسم للمحافظات

المصدر: الباحث

وعند الانتهاء من المحافظات, تم فتح الجدول الخاص بطبقة الرسم Open Theme Table والقيام من جديد برسم الدوائر الانتخابية وبناء قاعدة البيانات الخاصة بالدوائر الانتخابية التي نرغب بإضافتها إلى الخريطة.



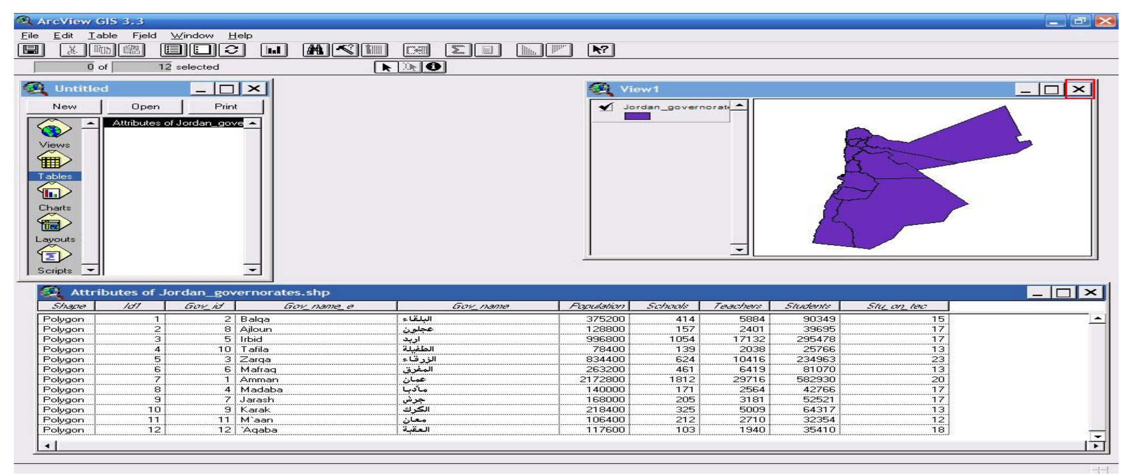
شكل13 : آلية بناء قاعدة البيانات للمحافظات

المصدر: الباحث

وبهدف تدعيم قاعدة بياناتك بالمعلومات التي نريدها لموضوع الدراسة, واختصار عملية إدخال البيانات بشكل يدوي, عمل على إدخال جداول أخرى من مكان أخر معين, ليتم إضافتها إلى جدول قاعدة البيانات الرئيس من خلال الأمر (join) بهدف تدعيم قاعدة البيانات بالمعلومات التي نريدها لموضوع الدراسة, واختصار عملية إدخال البيانات بشكل يدوي.

وكذلك إضافة طبقات أخرى كالتقسيمات الإدارية في الأردن, وقاعدة البيانات الخاصة بها, والحاجة لها بالدراسة من اجل المقارنة. من خلال عمل التحليل (Overlay) بين مجموعة من الطبقات الخاصة,.

هذه العملية مكنتنا من إدخال بيانات عن الظواهر الطبيعية والبشرية للدوائر الانتخابية (السكان وتوزعهم وكثافتهم, المناخ والتربة، التضاريس، الموارد وتوزعها, استخدامات الأراضي, الطرق, الخدمات ....). لاستنتاج تأثير كل طبقة منها على غيرها من الطبقات, ثم استنتاج المناطق التي تحقق اشتراطات معينة مثل :ما هي المناطق التي تتوفر بها الاشتراطات الخاصة بمراكز الاقتراع ... مثلا. وهكذا ..



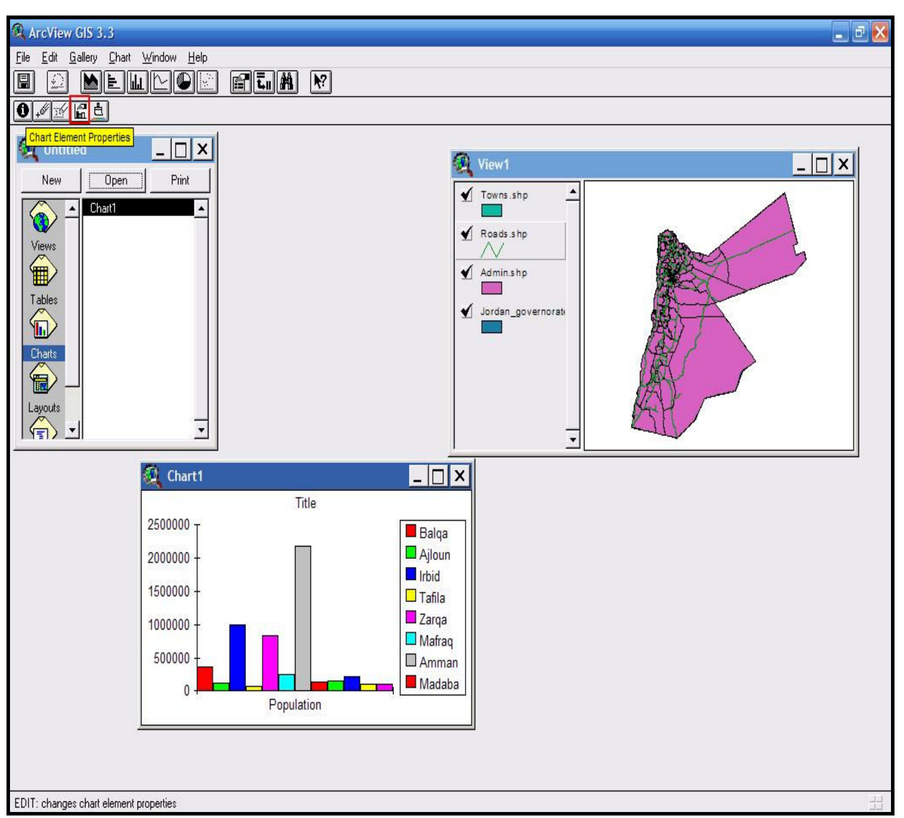
Shape	Id1	Gov_id	Gov_name_e	Gov_name	Population	Schools	Teachers	Students	Stu_on_tec
Polygon	1	2	Balqa	البلقاء	375200	414	5884	90349	15
Polygon	2	8	Ajloun	عجلون	128800	157	2401	39695	17
Polygon	3	5	Irbid	اربد	996800	1054	17132	295478	17
Polygon	4	10	Tafila	الطفيلة	78400	139	2038	25766	13
Polygon	5	3	Zarqa	الزرقاء	834400	624	10416	234963	23
Polygon	6	6	Mafraq	المفرق	263200	461	6419	81070	13
Polygon	7	1	Amman	عمان	2172800	1812	29716	582930	20
Polygon	8	4	Madaba	مادبا	140000	171	2564	42766	17
Polygon	9	7	Jarash	جرش	168000	205	3181	52521	17
Polygon	10	9	Karak	الكرك	218400	325	5009	64317	13
Polygon	11	11	M`aan	معان	106400	212	2710	32354	12
Polygon	12	12	`Aqaba	العقبة	117600	103	1940	35410	18

شكل14: المحافظات الأردنية والبيانات الوصفية الخاصة بها

المصدر: الباحث بالاستاد إلى بيانات وزارة الداخلية

- **إدراج عدة طبقات والإخراج:**

الدوائر الانتخابية, مراكز الاقتراع, السكان, الطرق, المناخ, التضاريس, المدن..... الخ, ومن ثم إخراج على صيغة أشكال بيانية حسب البيانات المطلوبة.

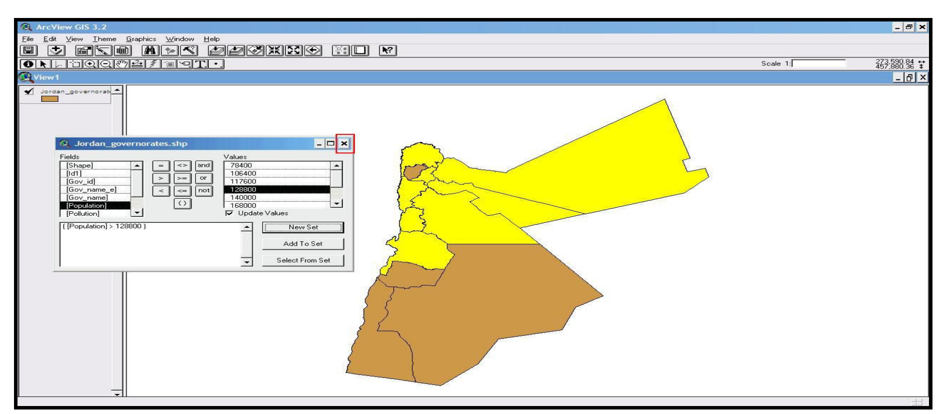


شكل 15: إدراج الطبقات وإخراجها
المصدر: الباحث

- **بناء استعلام Query :**

تتيح برمجية نظام المعلومات الجغرافي من خلال خاصية الاستعلام الربط بين المتغيرات لتحديد ما تريده من خلال المعلومات الوصفية الموجودة في قاعدة المعلومات. ومنها:

مثال : بناء معادلة الاستعلام : ماهي الدائرة الانتخابية التي يزيد عدد سكانها عن 120000 نسمة؟



شكل 16: **بناء الاستعلام**
المصدر: الباحث

مراكز الاقتراع في محافظة العاصمة

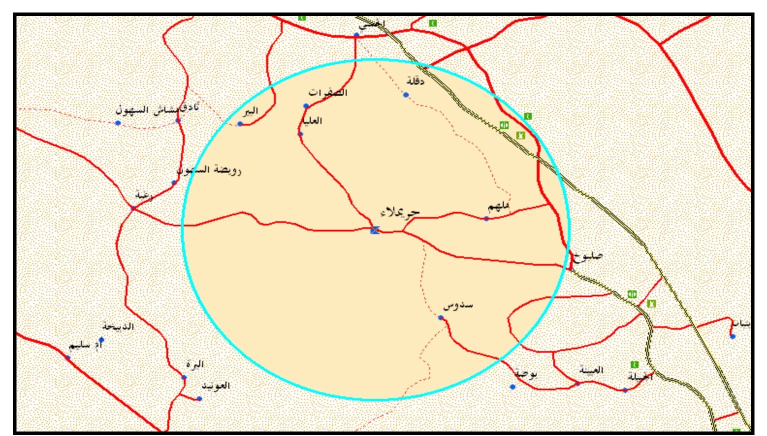
أولا :تحليل الشبكات–إيجاد أفضل مسار:

من أهم المشكلات التي يقوم نظام المعلومات الجغرافي بها هو تحليل الشبكات بدراستها وتقديم حلول لها. وهو عملية إيجاد أفضل مسار يصل بين نقطتين أو أكثر. وهذا المسار هو الذي يحقق أقل قيمة ممانعة (تكلفة) بحيث يقوم بتجميع ممانعات الأجزاء المكونة له من الشبكة وهذا المسار له شكلين أساسيان في نظم المعلومات الجغرافية:

تحليل الشبكات– التخصيص (Allocation): والمقصود بالتخصيص للشبكات هو تحديد أجزاء الشبكة التي تتبع نقطة معينة أو مجموعة من النقاط في المنطقة محل الدراسة، بمعنى تقسيم الشبكة إلى أجزاء يتبع كل جزء منها نقطة محددة ويسمى هذا الجزء عندئذ دائرة خدمة لهذه النقطة .

فمثلا" عند تحديد الدوائر الانتخابية وخدمات المدارس كمراكز اقتراع في دائرة انتخابية معينة يقوم نظام المعلومات الجغرافي بالاستفسار عن المعيار الذي سيبنى عليه التقسيم فيحدد له طول الشارع كمعيار للحساب.

ثم يقوم بالاستفسار عن أقصى مسافة يستطيع الناخب أن يصل منها, حتى يتم اعتبار منزل الناخب داخل دائرة خدمة مدرسة الاقتراع محددة، عندئذ يقوم نظام المعلومات الجغرافي باعتبار طول الشارع هو مقدار ممانعة الشارع للسير خلاله ويقوم بتجميع أطوال الشوارع بدءا" من المدرسة وحتى الطول الذي تم تحديده ثم يقوم بإظهار النتيجة النهائية على خريطة المنطقة, علما أن عددا كبيرا من دراسات جغرافية التصويت تركز على المساحة وما يتركز بها من كثافة سكانية ضمن مدى معين. وبالتالي يتم تحديد منطقة خدمة كل مدرسة كمركز للاقتراع, ومنها يتم تحديد المناطق المحرومة من خدمات هذا المركز. مما يسهل عملية اتخاذ القرار باختيار أفضل المواقع ليكون مركز اقتراع. أو تغيير أماكن بعض مراكز الاقتراع لضمان عدالة توزع الخدمة. ويمكن أيضا إدخال خصائص البناء المدرسي وميزاته إذا كان هنالك شروط إجرائية أو أمنية واختيار أفضل المواقع من ضمنها.



شكل 17: **مثال على تحديد حرم ظاهرة نقطية (مركز اقتراع)**

المصدر: **الباحث**

حالة دراسية:

مراكز الاقتراع في منطقة ماركا الشمالية\ الدائرة الأولى محافظة العاصمة

تعود أهمية هذا الحالة الدراسية إلى عدة أسباب منها:

1- الحصول على مشروع نموذجي مصغر وضعت خرائطه باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مع إمكانية تطبيق العمل على مناطق أكبر مستقبلا.

2 – اعتمدنا الدراسة السكانية للمنطقة انطلاقًا من كون قضية الإحصاء السكاني من أهم محاور الدراسات الجغرافية. وجغرافية الانتخابات بشكل خاص.

3- كون النماذج الدولية التي اعتمدت الGIS بدأت في موضوعها بالمعلومة السكانية، كمصدر منطقي للبدء في تحويلها إلى معلومة آلية.

4 – توفر البيانات اللازمة والمعرفة المسبقة بمنطقة الدراسة.

تبين من هذه البحث أن لنظم المعلومات الجغرافية القدرة على معالجة بيانات متعددة من مصادر شتى وهيئات مختلفة، بصورة مجتمعة مع بعضها، باستخدام مختلف التحليلات الإحصائية المكانية وصبها في قالب واحد للوصول إلى حلول فاعلة, تساعد على اتخاذ القرار المناسب.

حيث اتضح تباين أحياء ماركا الشمالية في نصيبها من انتشار وتوزع المدارس بها, مما صعب من تحقيق هدف الدراسة وهو الاختيار الأمثل لمركز الاقتراع.

غير أن من أبرز ما كشفته الدراسة هو نمط توزع المدارس، الذي ظهر متركزًا في أحياء دون أحياء, ومبدأ التجاور بين المدارس, وبالرغم من عدم وجود معايير محددة من قبل وزارة التربية والتعليم, لاختيار موقع المدرسة باستثناء ملكية الأرض. وبالتالي اختيار مواقع مدارس تفتقر

لأغلب معايير الملائمة المطلوبة، كمناسبتها لطبوغرافية المنطقة، أو بعدها عن المخاطر الطبيعية والبشرية. وتتبنى الجهات المسؤولة في إدارة الانتخابات, معايير محددة ومعتمدة من لاختيار مواقع مراكز الاقتراع ضمن هذه المدارس, وأهمها متطلبات فنية وأمنية مثل المساحة وان تكون المدرسة مؤمنة بالتيار الكهربائي وبشبكة الانترنت, وان تكون محاطة بالأسوار والحماية الجيدة.

إلا أن تقييم وضعها بناء على ما تم اعتماده من معايير في نموذج الملائمة، وفق مجموعة من المعايير الطبيعية والبشرية والاجتماعية, بالإضافة إلى الدراسة الميدانية التي استخدم فيها نظام تحديد الموقع العالمي GPS . لتحديد مواقع بعض المدارس بدقة وتحديث البيانات المتاحة من قبل وزارة التربية، ومن ثم تكوين قاعدة بيانات ضخمة أتاحت بناء نموذج الملائمة عن طريق المعالجة الإحصائية المكانية في برنامجArcGIS . وقد ارتكز بناء النموذج على حساب كل من: الجار الأقرب والموقع المتوسط والمسافة المعيارية ونطاق الخدمة.

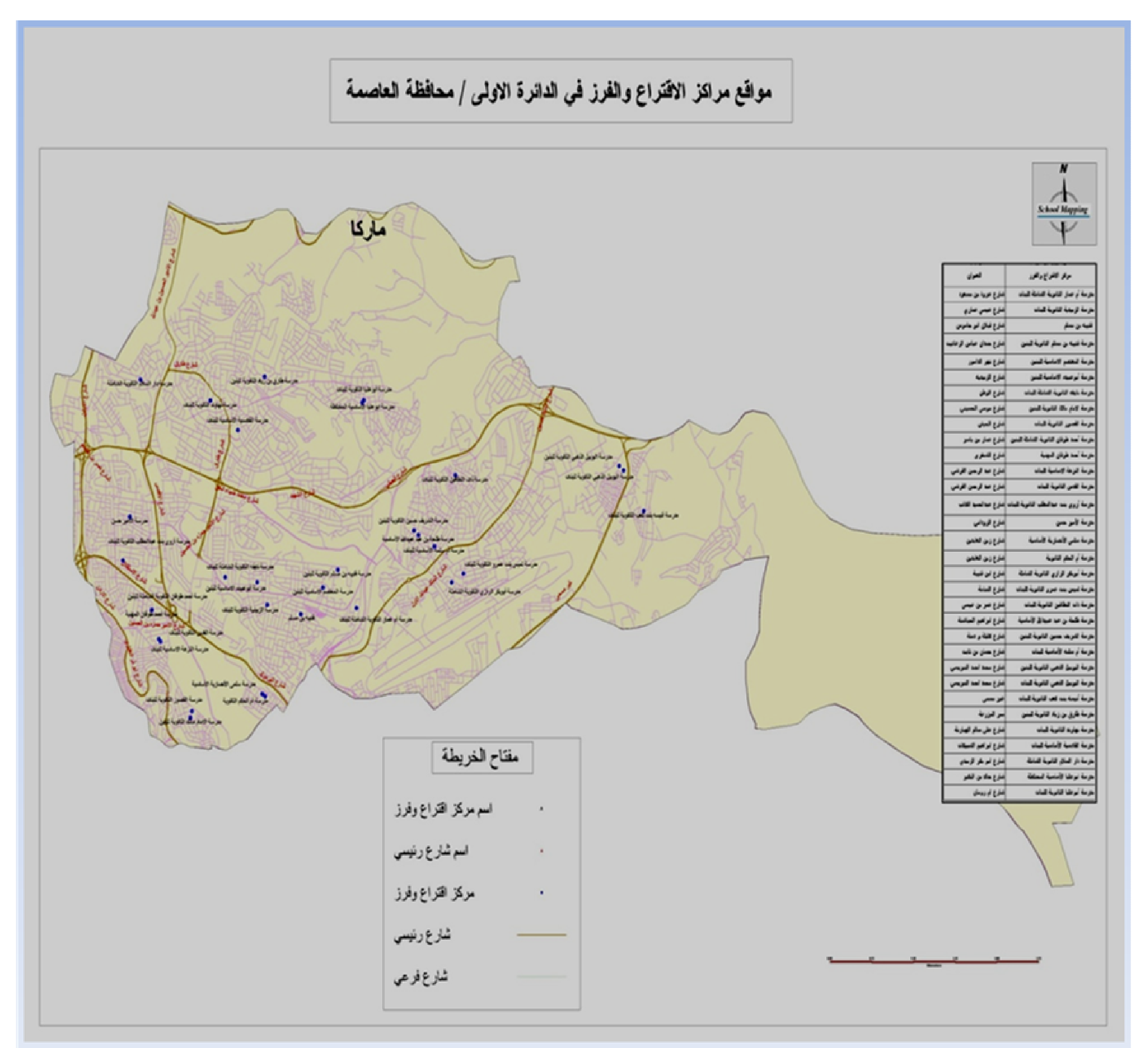
وقد كشفت الدراسة عن أكثر المعايير انطباقًا وأقلها. حيث احتلت الطرق الرئيسة المركز الأول مسجلة أدنى نسبة (٠.6 ٪)؛ في حين أن توسط المدرسة في داخل المساحة العمرانية للحي سجل أعلى نسبة (2٧ ٪). كما أبرز تقييم المواقع الراهنة للمدارس تدرج بين مواقع ملائمة إلى مقبولة إلى غير ملائمة إلى مرفوضة، غير أن نسبة كبيرة من مدارس البنات مقارنة بالذكور كانت مواقعها مرفوضة.

هذا على أساس الاختيار العقلاني بان الناخب يذهب إلى اقرب مركز اقتراع من مكان سكنه, لكن بالبحث الميداني بسلوكيات الناخبين وتطبيق شبكة الربط الالكتروني في الانتخابات للتحقق من سجل الناخب ورقمه الوطني, وعدم تقييد الناخب بتحديد بمركز اقتراع واحد له, وإعطاءه الحرية ضمن دائرته الانتخابية. إضافة إلى ما أفرزته أنظمة المعلومات الجغرافية من سلبيات التجاور والتداخل بين مراكز الاقتراع ضمن المدى المغذي لها من السكان, نتيجة التجاور الجغرافي, وتركزها في أحياء دون أحياء.

تبين أن الاعتماد على المدارس فقط كمراكز اقتراع يعيق التوزع الأمثل لمراكز الاقتراع, وبالتالي عدم القدرة على اختيار الموقع الأمثل, والتعامل مع الأمر الواقع بما يتوفر.
أضف إلى ذلك سلوكيات الناخبين, فلدى قيام الباحث باستطلاع أراء الناخبين حول طبيعة اختيارهم لمركز الاقتراع, كانت إجاباتهم تتلخص فيما يلي:

- البعد عن المراكز المزدحمة.
- المرشح هو الذي يختار مركز الاقتراع, حيث أن المرشح هـو الـذي يـوفر وسـيلة المواصلات للناخبين, وإيصالهم إلى مركز الاقتراع والعودة.
- على الطرق الرئيسة لمخارج المنطقة السكنية, لاستغلال يوم الانتخابات كعطلة رسـمية للتنزه أو لتأدية أمور خاصة, والتصويت في اقرب مركز في الطريق.
- التصويت في مراكز اقتراع بعيدة عن المنطقة السكنية, لاعتبارات تخـتص بالمرشـح ومسقط رأسه. وسهولة تحمل عبء الانتقال من منطقة إلى منطقة ضمن نفس الـدائرة مرة كل أربع سنوات.

كما وجدت بعض الأصوات المهاجرة متركزة في أحياء معينـة, تـذهب يـوم الاقتراع للتصويت في البلدة الأصل (حي المعانية).

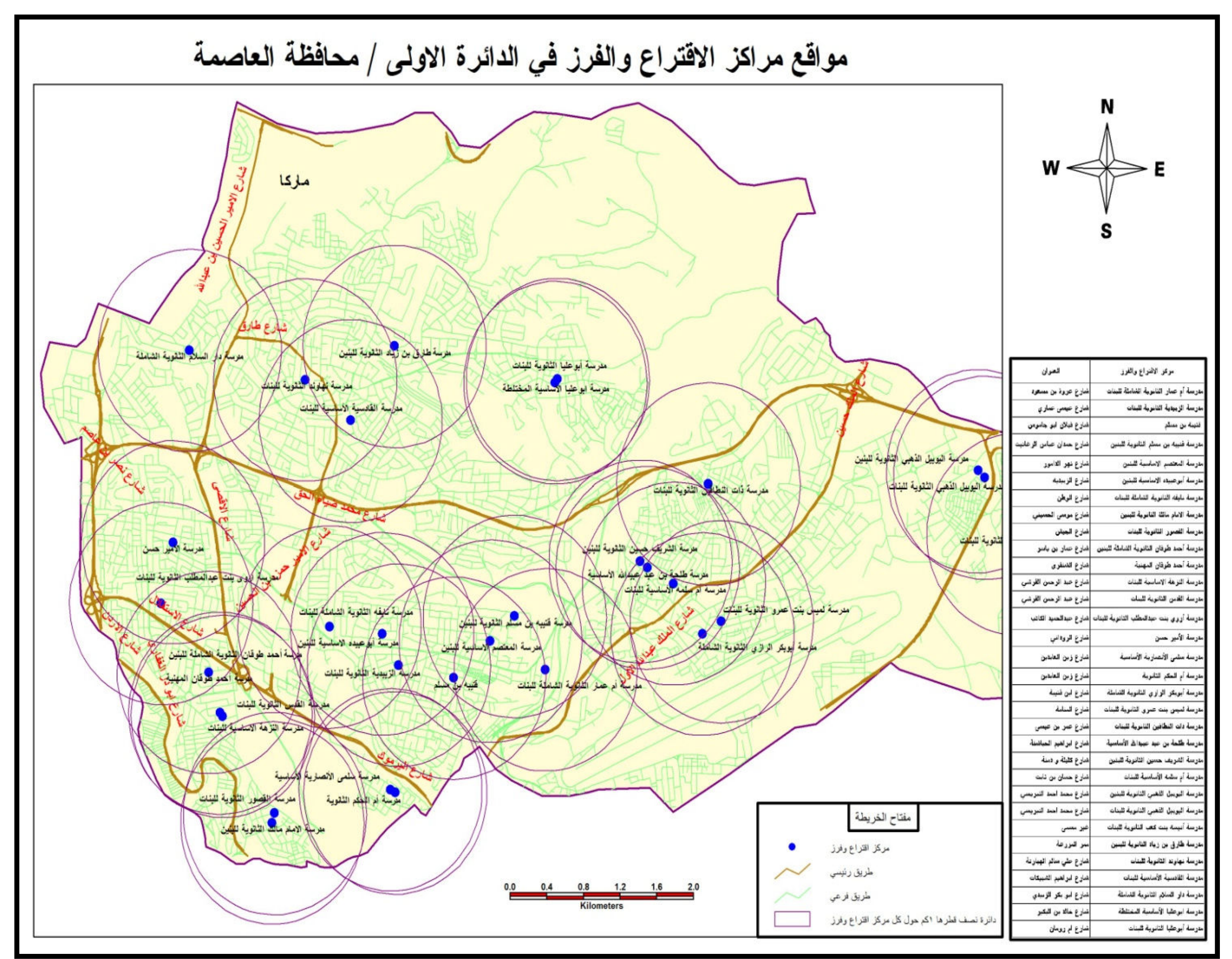


شكل 18: خريطة الدائرة الانتخابية الأولى/ محافظة العاصمة ممثل عليها مراكز الفرز والاقتراع

المصدر: **الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم**

والشكل التالي يبرز التداخل ما بين مراكز الاقتراع لدى محاولة اختيار المكان الأمثل لمركز الاقتراع, رغم المحاولات المتكررة باستخدام GIS لإيجاد الحل الأمثل والمسافة المثلى للموقع, إلا أن المحاولات فشلت, وكانت النتائج أما التداخل مابين مراكز الاقتـراع أو بـروز منـاطق خارج نطاق المركز, لأسباب كثيرة قد يكون من أهمها تقيد الدراسة بمواقع المدارس, وضرورة البحث عن مباني حكومية أخرى غير مدارس وزارة التربية والتعليم لاختيارها كموقـع امثـل لمراكز اقتراع.

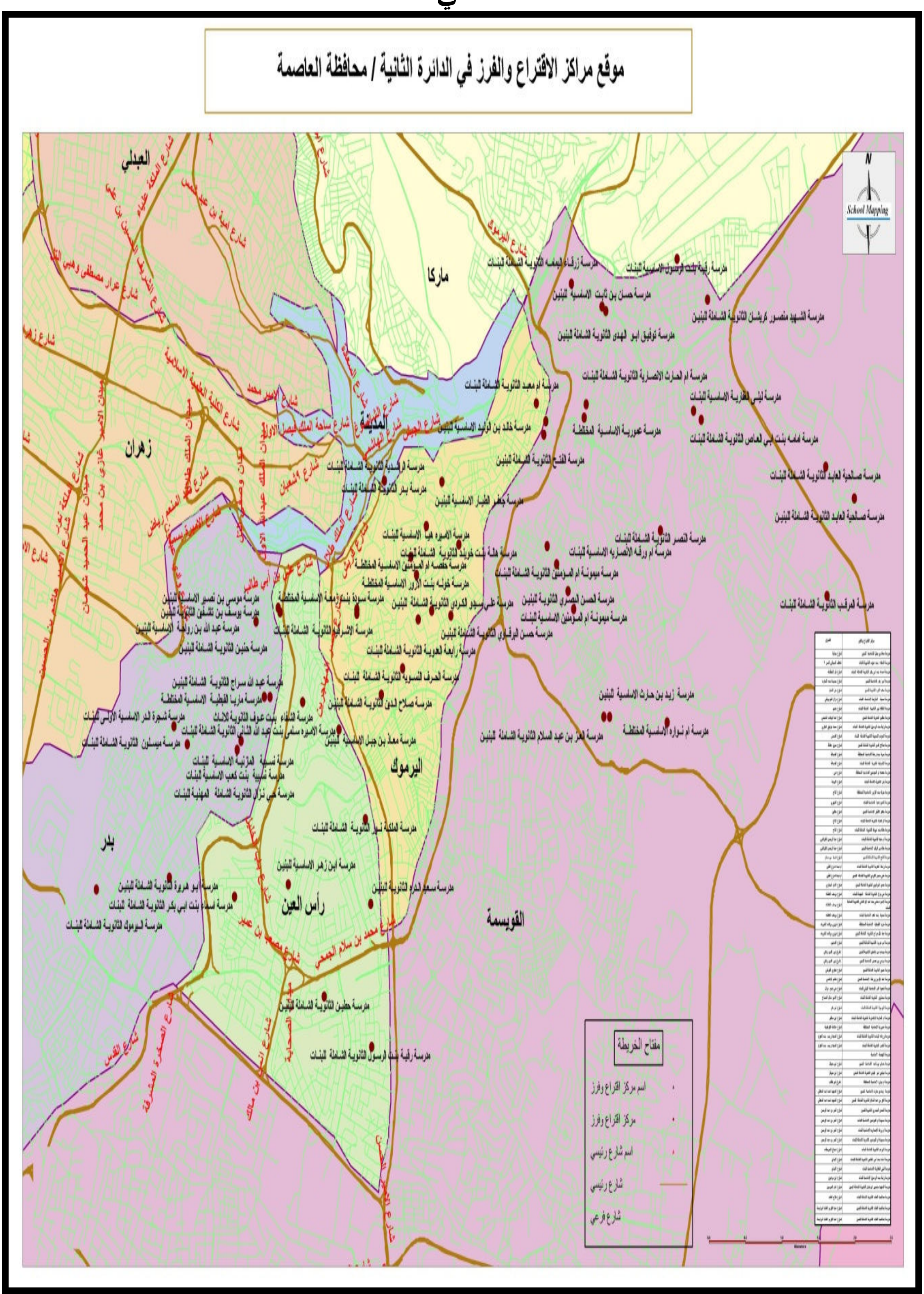
- تم تحديد مراكز الاقتراع والفرز وتثبيتها ضمن قاعدة البيانات
- ولدى اخذ عينة أخرى من الدوائر الانتخابية في عمان , وجد التشابه ما بـين منـاطق عمان من حيث التوزع للمدراس/ مراكز الاقتراع, وخرائط نظم المعلومات الجغرافيـة التالية توضح ذلك: (يوضح الشكل التالي مناطق التداخل والانعزال للموقع الأمثل)



شكل: **خريطة الدائرة الانتخابية1/ محافظة العاصمة ممثل عليها مراكز الفرز والاقتراع**

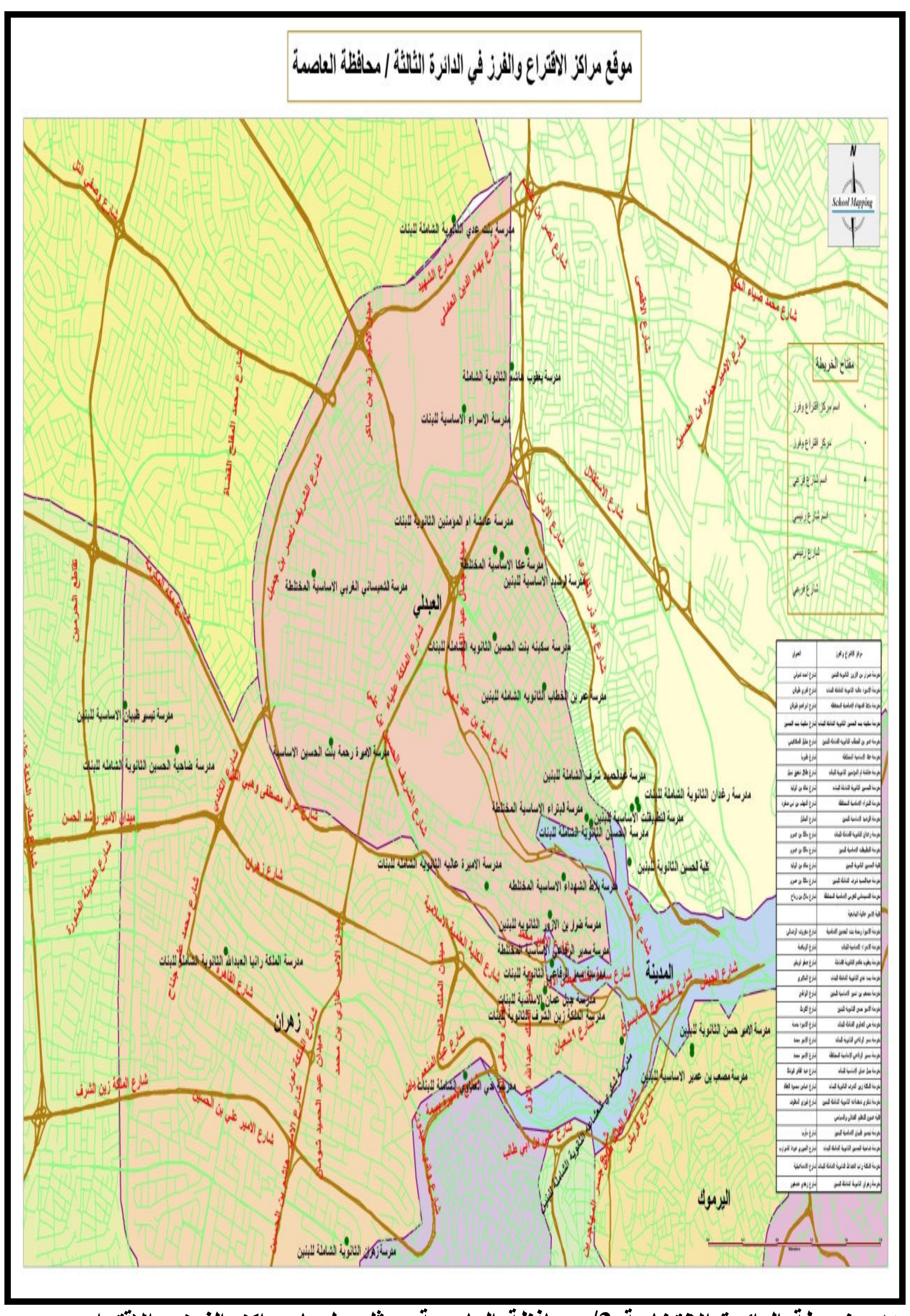
المصدر: **الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم**

وكانت مراكز الاقتراع والفرز في الدوائر الانتخابية لمحافظة العاصمة على النحو التالي:



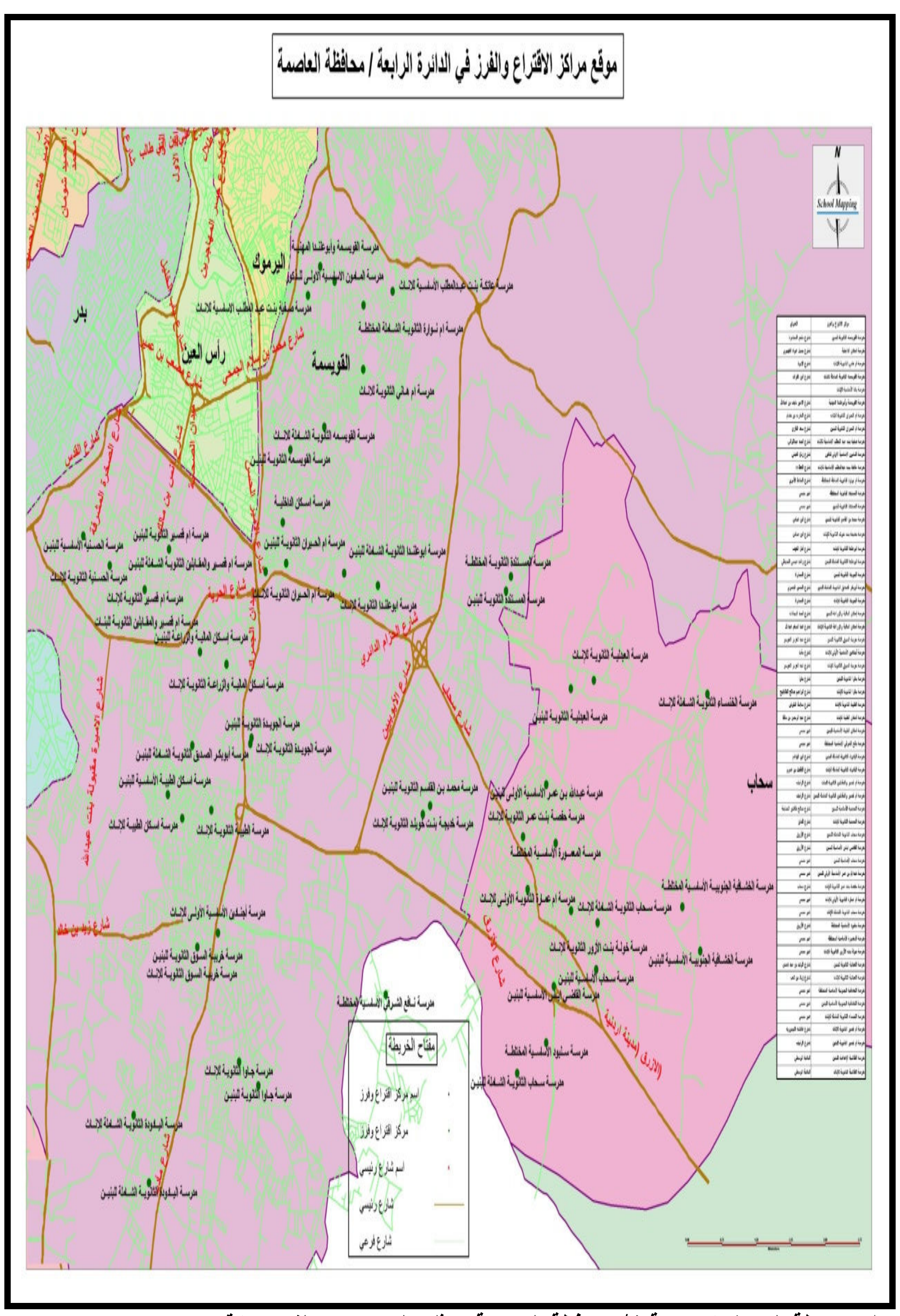
شكل: **خريطة الدائرة الانتخابية2/ محافظة العاصمة ممثل عليها مراكز الفرز والاقتراع**

المصدر: **الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم**



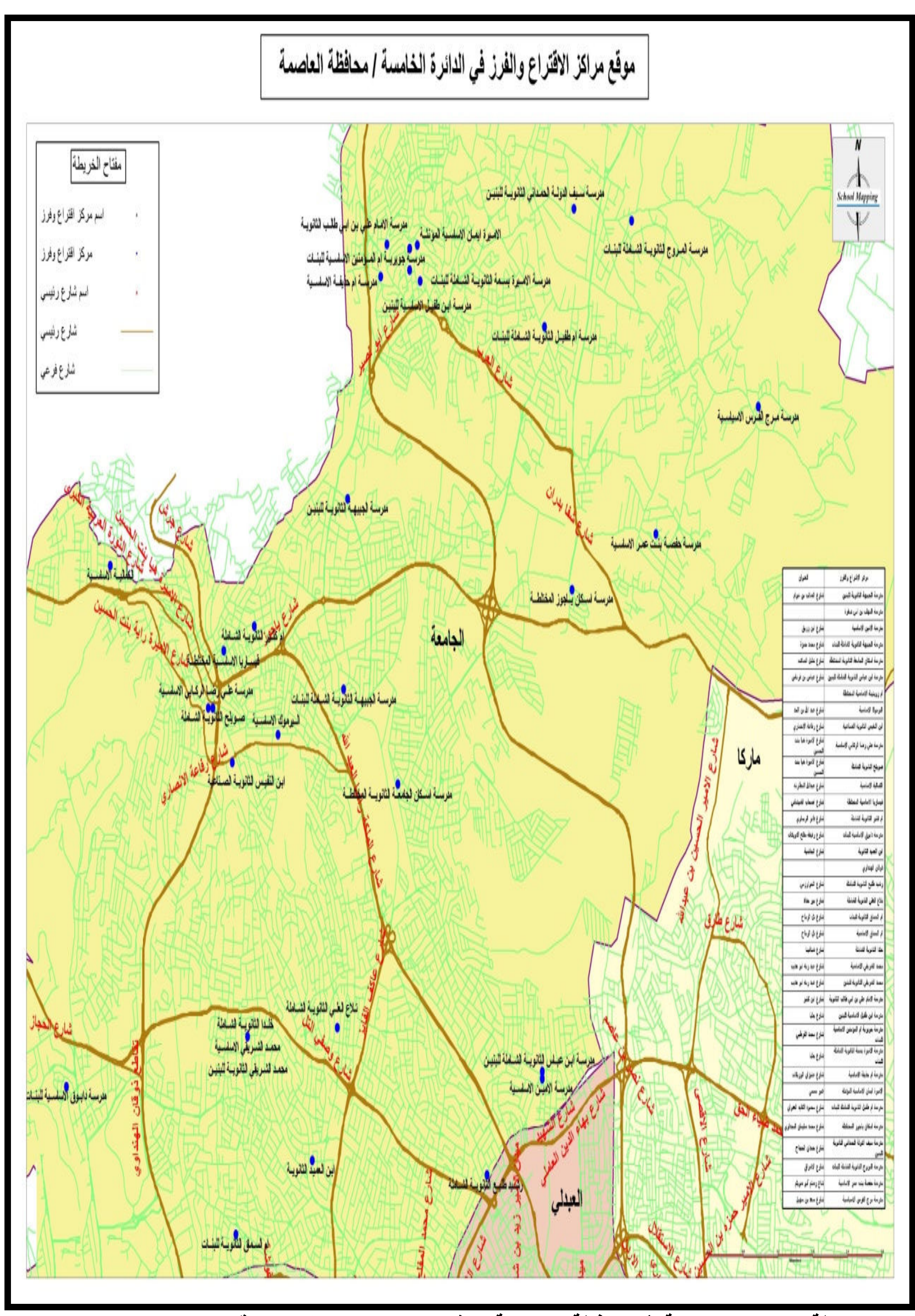
شكل: **خريطة الدائرة الانتخابية 3/ محافظة العاصمة ممثل عليها مراكز الفرز والاقتراع**

المصدر: **الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم**



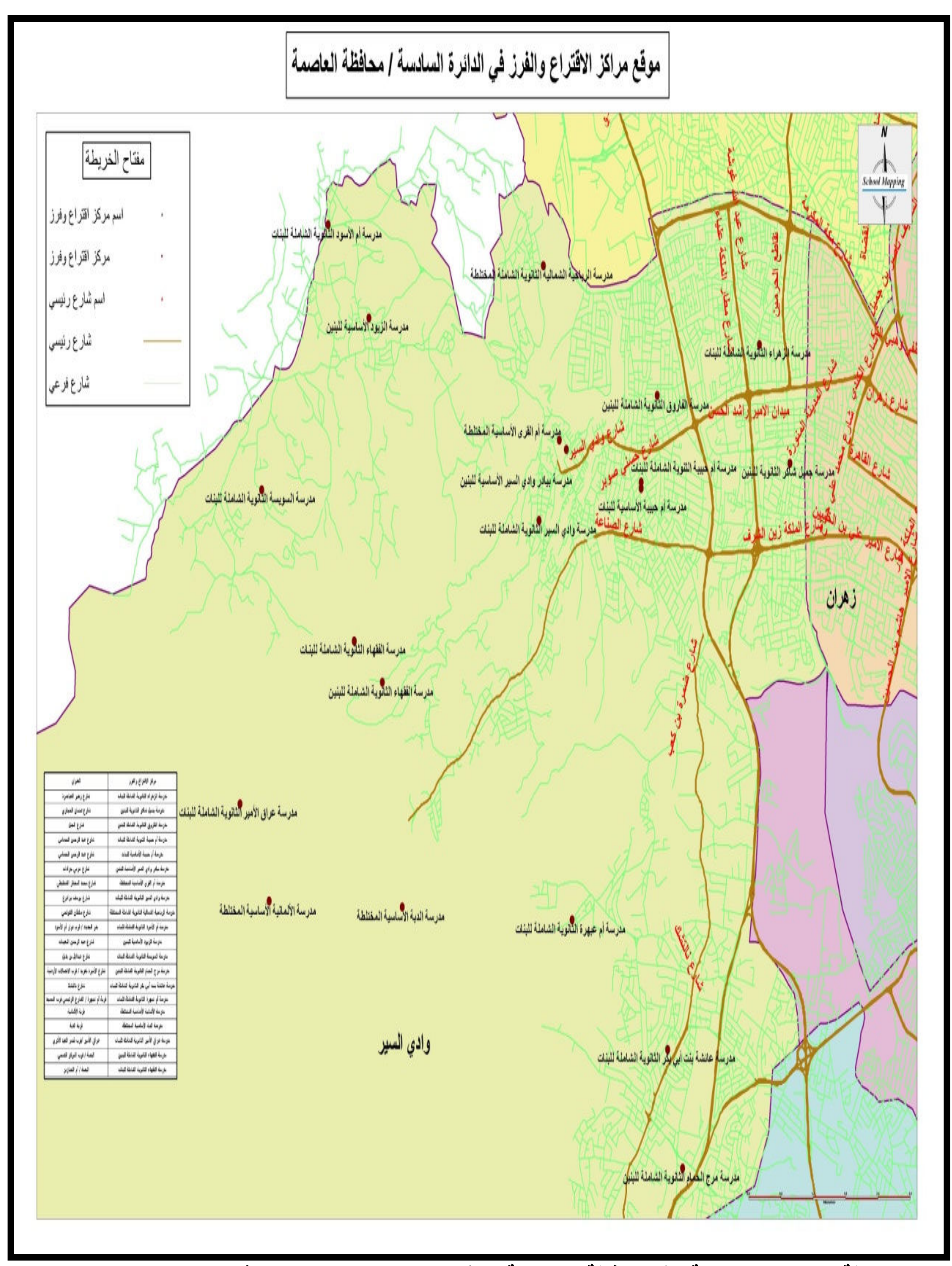
شكل: **خريطة الدائرة الانتخابية 4/ محافظة العاصمة ممثل عليها مراكز الفرز والاقتراع**

المصدر: **الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم**



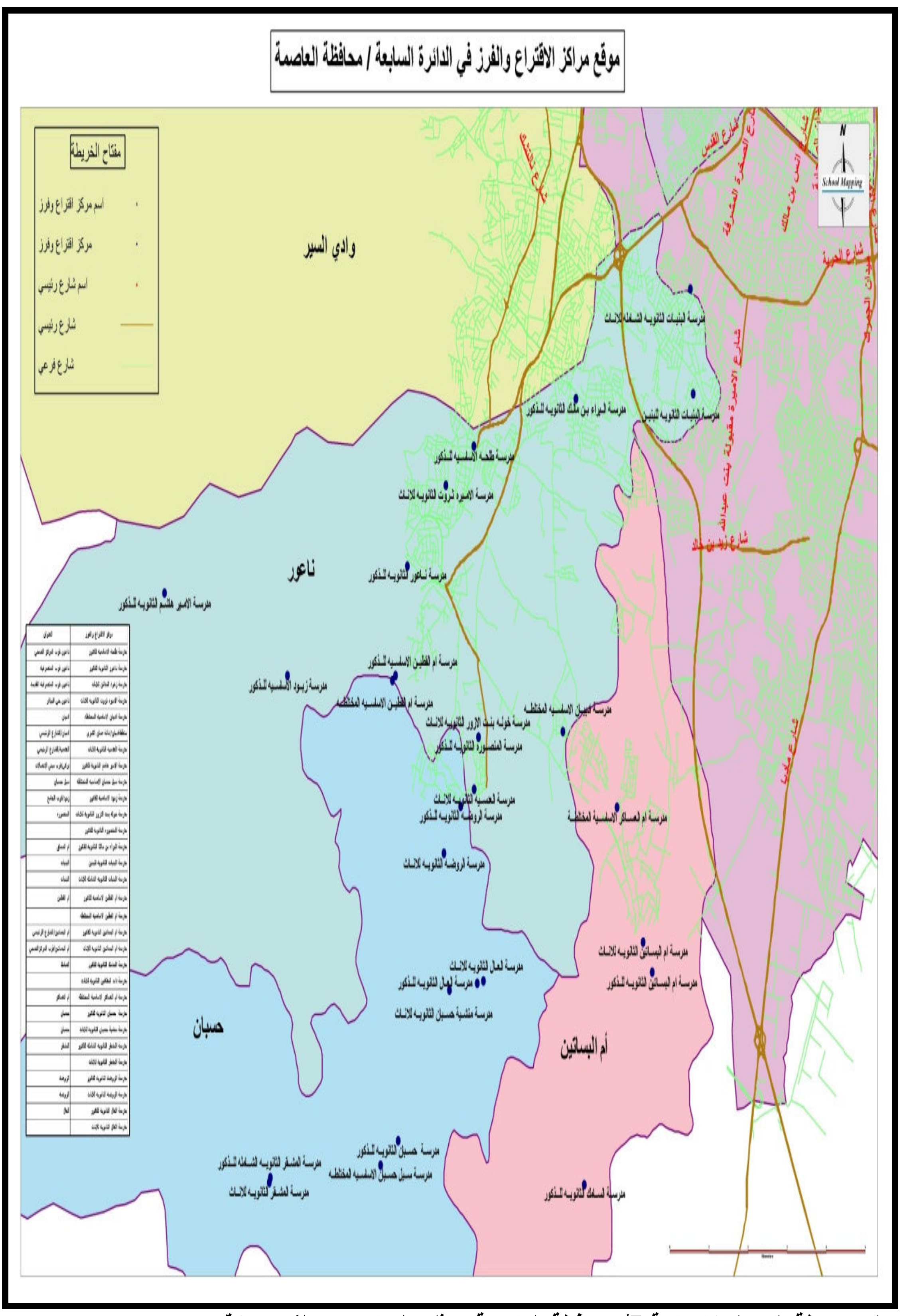
شكل: **خريطة الدائرة الانتخابية5/ محافظة العاصمة ممثل عليها مراكز الفرز والاقتراع**

المصدر: **الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم**



شكل: **خريطة الدائرة الانتخابية 6/ محافظة العاصمة ممثل عليها مراكز الفرز والاقتراع**

المصدر: **الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم**



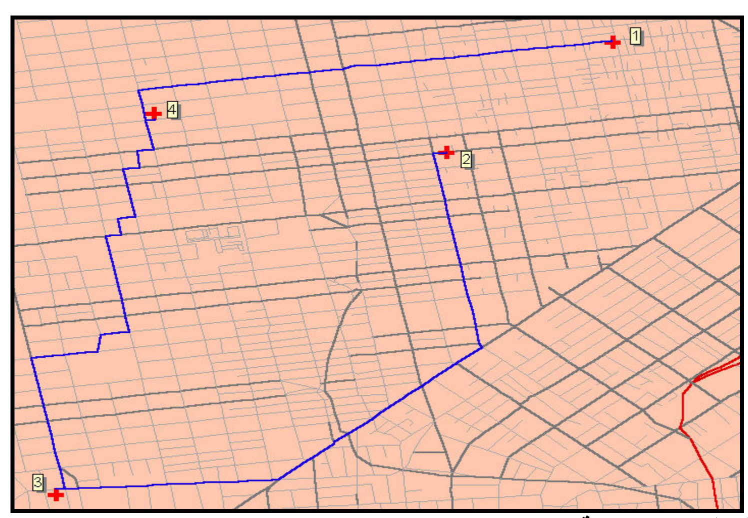
شكل: **خريطة الدائرة الانتخابية 7/ محافظة العاصمة ممثل عليها مراكز الفرز والاقتراع**

المصدر: **الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم**

تحليل الشبكات– التتبع (Tracing): من المهام الحيوية عند دراسة أو تحليل شبكة من شبكات المرافق معرفة أجزاء الشبكة المتصلة ببعضها عند نقطة محددة.

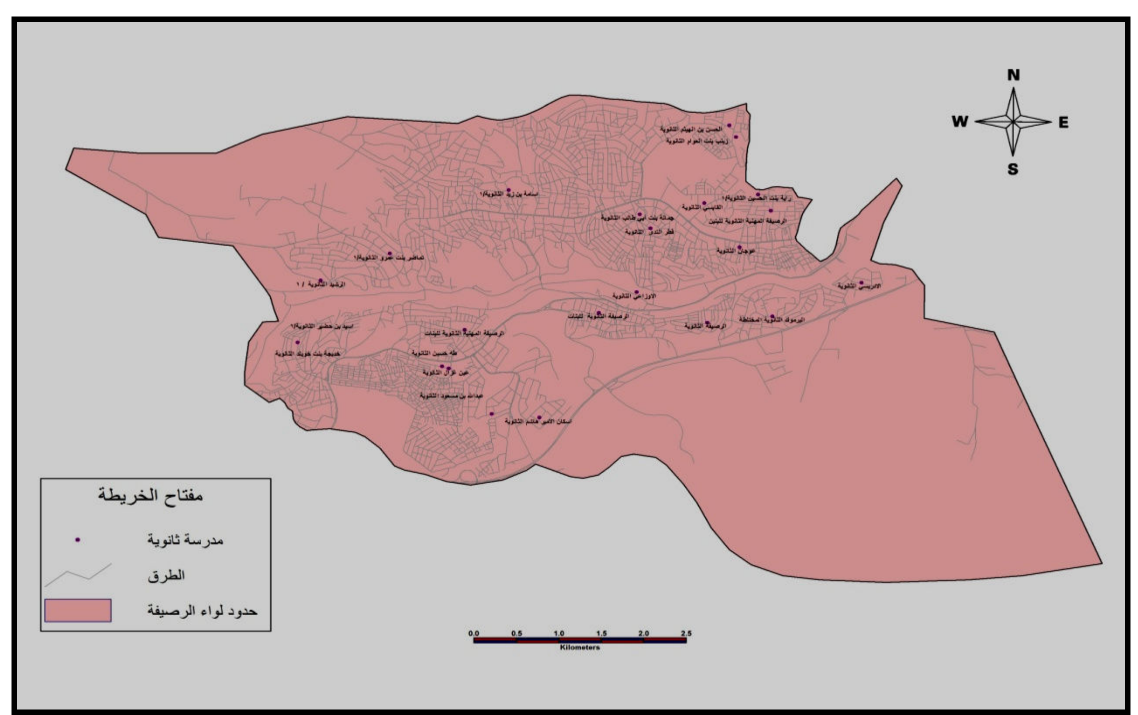
فمثلا" يمكن تحديد الدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع التي ستتأثر عند حدوث ازدحام مروري أو إغلاق شارع عند نقطة معينة, أو أسهل الطرق وأقربها للوصول إلى مركز الاقتراع 0000 الخ, من خلال ربط نظام المعلومات الجغرافي بشبكة الانترنت وتغذية قاعدة البيانات أول بأول, من قبل الجهات كل حسب اختصاصه, كإدارة السير مثلا .

ويقوم نظام المعلومات الجغرافي من خلالGIS internet بربط الدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع وإدارة الانتخابات والناخب والمرشح. بدءا من الإعداد للانتخابات والحملة الانتخابية, إلى إعلان النتائج وتحليلها, وصولا إلى التصويت للمرشح الفائز داخل البرلمان.



شكل: **طرق الوصول إلى مراكز الاقتراع**

المصدر: **الباحث**



الشكل: **مراكز الاقتراع في دائرة الرصيفة الانتخابية والطرق الواصلة إليها**
المصدر: **الباحث بالاستناد إلى وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم**

ثانيا: إدارة الانتخابات:

إن عملية تطبيق تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية يعطي واحدا" من أهم فوائدها هو تحسين عملية الإدارة, حيث تمتلك نظم المعلومات الجغرافية القدرة على ربط مجموعات البيانات مع بعضها مع المواقع الجغرافية, مما يسهل المشاركة في البيانات وتسهيل الاتصال بين الأقسام المختلفة, فعند بناء قاعدة بيانات موحدة, يمكن لأحد الأقسام الاستفادة من عمل الأخر, حيث أن تجميع البيانات يتم مرة واحدة فقط ويتم استخدامها عدة مرات.

وعادة ما تكون الانتخابات بمجملها عبارة عن أحداث مكانية مثل (الدوائر الانتخابية- مراكز الاقتراع- الخدمات المساندة – الحوادث الطارئة والمرافقة للعملية الانتخابية ... الخ). فان امتلاك الخرائط والمعلومات يعتبر أمرا" هاما" لإدارة الانتخابات. وتظهر أهمية نظم المعلومات الجغرافية التي تمتلك أدوات تخطيط طارئة وسرعة الاستجابة ورسم خرائط لموقع الحدث وتحديد الأولويات وتطوير خطط العمل وتطبيق هذه الخطط كنوع من إدارة الأزمات.

وتتيح نظم المعلومات الجغرافية لمتخذي القرار الوصول السريع والمرئي للمعلومات الحيوية عن موقع الحدث, مما يساعد على تطوير خطط العمل التي ترسل لفريق العمل, وبالتالي تساعد على تنسيق وتفعيل الجهود.

ولا زالت الأردن حتى ألان لم تدخل أي من أنظمة المعلومات الجغرافية في إدارتها الانتخابية, باستثناء الاعتماد على المركز الجغرافي الملكي لتوفير الخرائط, ووزارة التربية والتعليم لتوفير البيانات الإحداثية (GPS)المختصة بالمدارس(مركز الاقتراع والفرز).

علما أن الوكيل الأردني لشركة Esri قد قدم عرضا للحكومة, بما ستقدمه أنظمة المعلومات الجغرافية من إمكانيات لإدارة العملية الانتخابية.

ثالثا: إنتاج خرائط استخدامات الأراضي والموارد الطبيعية

باستخدام التقنيات لنظم المعلومات الجغرافية يمكن إنتاج خرائط توضح مناطق تجمع الموارد الطبيعية لمنطقة معينة (مياه – بترول – خامات معدنية.....الخ) وكذلك إنتاج الخرائط التي توضح الاستخدام الحالي للأرض واستنتاج خرائط الاستخدام المستقبلي وتأثير ذلك وربط بالدوائر الانتخابية.

من خلال مضاهاة الطبقات لكلا الجانبين. وما إذا كانت هنالك علاقة تربط بينهما, حيث تأخذ معظم الدراسات في تقسيم الدوائر الانتخابية تركز وتوزع الموارد في مناطق معينة بعين الاعتبار, ووجوب وجود ممثلين لها في البرلمان خاصة إذا ارتبطت تلك الموارد بتركيبة السكان(الأقليات كمثال) في تلك المنطقة, وبنفس الوقت بأهمية ذلك المورد وندرته, لاعتبارات سياسية أكثر منها طبيعية.

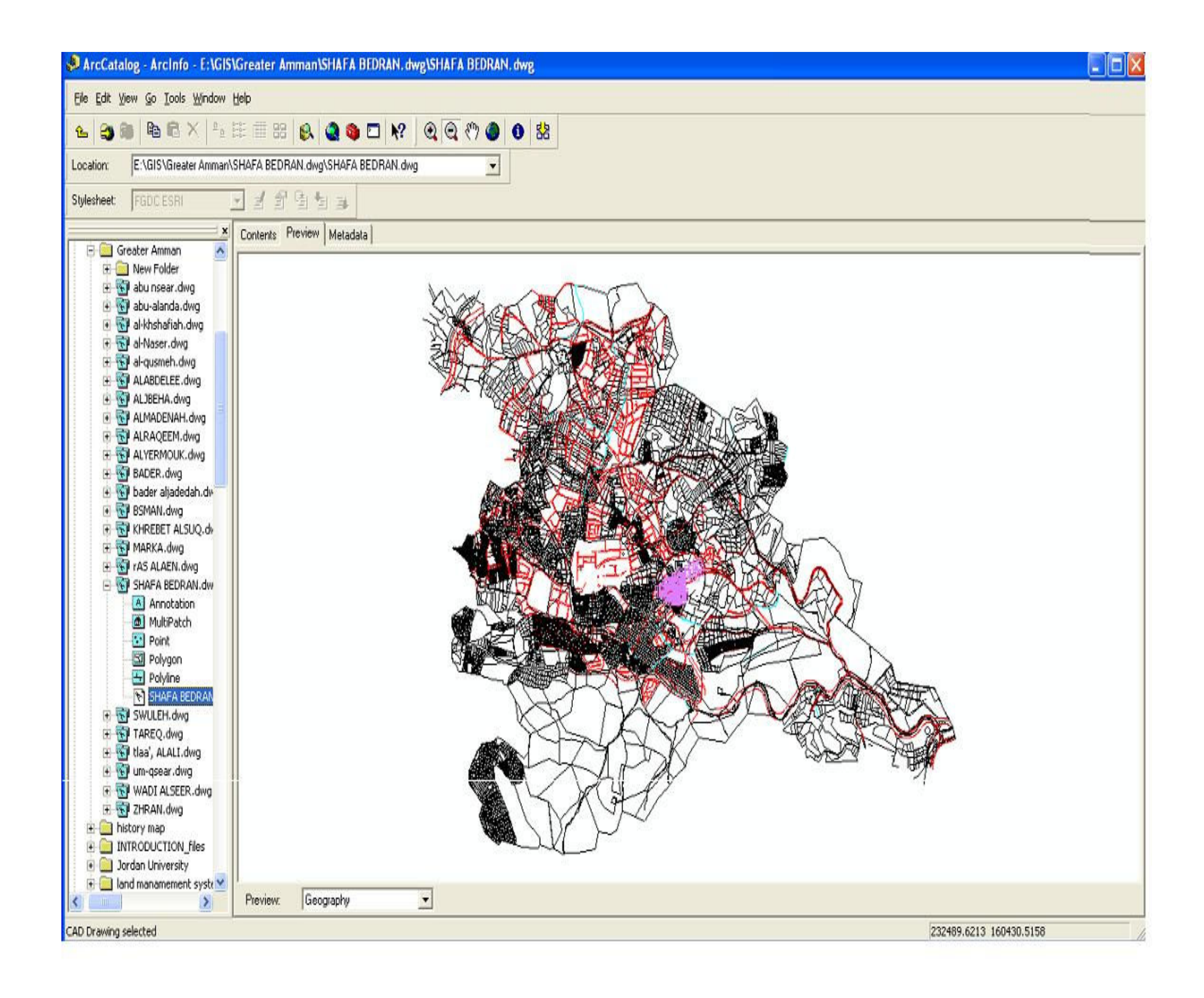
وتتنافس الموارد مع السكان والمساحة في الأولوية عند تقسيم الدوائر الانتخابية, حيث تتمايز النسبة حسب خصوصية الدولة ومواردها, وكذلك يمكن القول بالنسبة لاستخدامات الأراضي باعتبارها ترتبط أصلا بالموارد بشكل عام.

وبإسقاط تلك المضاهاة على خريطة الدوائر الانتخابية في المملكة وخريطة الموارد الطبيعية, لم يجد الباحث أي علاقة ظاهرية يمكن أن تستنتج, باستثناء أن تركز الموارد الطبيعية بشكل عام في ثلاث دوائر انتخابية مغلقة هي دائرة بدو الشمال ودائرة بدو الوسط ودائرة بدو الجنوب.

رابعا: استنتاج شكل سطح الأرض

من الأهمية بمكان أن يعطى نظام المعلومات الجغرافية تصورا" دقيقا" لشكل سطح الأرض الذي سيتم العمل عليه, ويتم ذلك عن طريق إدخال الخرائط الكنتورية للمنطقة وكذلك نقاط الارتفاعات التي يتم إدخالها في صورة (س،ص،ع) حيث تعبر كل من س،ص عن موقع النقطة على سطح الأرض أما ع فهي تعبر عن ارتفاعها عن سطح الأرض. وباستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية يتم استنتاج شكل سطح الأرض بناء على هذه البيانات وهو ما يعرف بنموذج الارتفاع الرقمي (DEM) وهو ذو فائدة عظيمة في معظم تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية, وجغرافية الانتخابات جزء منها. حيث يدخل جزء منها في تقسيم الدوائر الانتخابية وما إذا كانت الارتفاعات والتضاريس تشكل حاجزا طبيعيا للتقسيم, وصعوبة الاتصال بين أطراف الدائرة الانتخابية الواحدة .

والشكل التالي يوضح الدائرة الانتخابية الخامسة(منطقة شفا بدران) من محافظة العاصمة يظهر فيها شكل سطح الأرض, باستخدام برمجية الأوتوكاد والتي تم التعامل معها من خلال نظام المعلومات الجغرافي Arc Gis 9.2 .



خامسا: التخطيط للدوائر الانتخابية وتقسيمها:

تفيد نظم المعلومات الجغرافية في كافة مراحل أعداد المخطط بدأ من مرحلة جمع البيانات وتحليلها مرورا إلى مرحلة تقييم البدائل واختيار البديل الأمثل وصولا إلي مرحلة التنفيذ والمتابعة.

فيمكن من خلال تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية تجميع المعلومات والبيانات من مصادرها المختلفة, كما يمكن تقييم الدائرة الانتخابية في أي منطقة عمرانية لتحديد المناطق المخدومة والمحرومة من التمثيل النيابي، لإعادة توزعها من جديد حسب الأسس المبينة في قانون الانتخاب والتي سيستند عليها النظام الانتخابي في تقسيم الدوائر الانتخابية.

كما يفيد في مقارنة التخطيط المقترح بالوضع الراهن للدائرة انتخابية معينة لتحديد السلبيات والايجابيات. كما يساعد في تحديد اتجاهات النمو العمراني للتجمعات عن طريق متابعة التطور والنمو العمراني والثقل السكاني وتركيبتهم لكل دائرة انتخابية بما في ذلك الأقليات, ويساعد في اختيار أفضل مواقع لعناصر التجمع العمراني بناءا على المعايير المختلفة, ويساهم

في بناء النماذج العمرانية الرياضية و ذلك لتحديد اتجاهات النمو العمراني المستقبلي والذي بدوره سيحدد توزع الدوائر الانتخابية تبعا للثقل السكاني. أي بعبارة أخرى تحكم مسبق بالدائرة الانتخابية من خلال التحكم بالتوسع العمراني خاصة من خلال مشاريع الإسكان.

لم يجد الباحث أثناء مراجعته لأدبيات الدراسة أو خلال استفساره من الجهات الرسمية أي من الأسس التي اعتمد أو يمكن أن يعتمد عليها في تفسير تقسيم الدوائر الانتخابية, وتضليل الباحث بأسس تختص بالسكان – وهذا ما تم دحضه سابقا– أو بالتقسيمات الإدارية. ولدى البحث عن المعايير التي يتم بموجبها وضع حدود التقسيمات الإدارية, كان الجواب انه يتم التقسيم بناء على تقسيمات البلديات.أو بناء على قرار لمجلس الوزراء, ولدى سؤال وزارة البلديات عن الأسس التي يتم التقسيم بموجبها, تم توجيه الباحث إلى قانون رقم (11) لعام 1968 قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات, والذي وجد الباحث أن له مجموعة من التعديلات, وان نص المادة الثالثة ينص على ضرورة حصول المجلس البلدي على إذن من مجلس الوزراء.للقيام بعملية التقسيم-:

" لمجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة المحلية وتنسيب المجلس بان يصدر قرارا يأذن فيه للمجلس بأن يمارس تقسيم أية منطقة تقع ضمن اختصاصه أو أية منطقة ألحقت به وأعلن عنها بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية ، أنها منطقة تنظيمية وان يمارس تقسيمها حسب مخطط يضعه المجلس لهذه الغاية المشتمل على حدود تلك المنطقة المراد تقسيمها وما تشمله تلك المنطقة من عقارات في وضعها الراهن وفي الوضع الذي سوف تصبح عليه بموجب التقسيم بعد تثبيت التفاصيل" .

واكتفى الباحث عند هذا المستوى من البحث بالنسبة لهذا الجانب.

ولدى مقابلة الباحث عينة من النواب في مجلس النواب الخامس عشر لاستطلاع الرأي (26 نائب) حول تقسيم الدوائر الانتخابية, كانت النسبة الكبيرة منهم مع هذا التقسيم, وكان جواب بعضهم (لولا هذه التقسيمة لم نات الى البرلمان), أما من انتقد فكان نقده لقانون الانتخاب " الصوت الواحد" باعتباره هو المتحكم بما تفرزه تقسيمات الدوائر الانتخابية.

تمثيل الدوائر الانتخابية في الأردن

باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

تمت مراجعة الاطار النظري لجغرافية الانتخابات للوصول إلى اقتراح يلبي الحاجة, والرجوع إلى المؤتمرات والندوات التي عالجت الانتخابات في الأردن, وما أثير من سلبيات لتفاديها ما أمكن, فكانت نقطة الخلاف تتمركز حول المعايير التي من خلالها سيتم تبني النموذج لها.

فكان هنالك شبه إجماع على أن معيار السكان وحده ليس كافيا, بل يجب الأخذ بالاعتبار أبعادا ومعايير أخرى مثل: المساحة والكثافة السكانية والتقسيمات الإدارية. نظرا للتجانس الكبير الموجود بين الأفراد ومناطقهم الجغرافية, بالإضافة إلى التنوع في احتياجات الأفراد وممثليهم.

وبناء على ذلك, فلا بد من الأخذ بمعيار وسطي يتواءم مع طبيعة المجتمع الأردني والدولة الأردنية.

وتبنت الدراسة الأسس التي طرحها مركز الدراسات الإستراتيجية من خلال دراسته " النظام الانتخابي في الأردن: نحو آلية جديدة لتوزيع المقاعد النيابية" حيث طرح النموذج النرويجي من حيث الجمع ما بين الحجم السكاني والجغرافي.

يقوم توزيع الدوائر وفق النموذج النرويجي, على مبدأ توزيع المقاعد بناء على نسبتها من وزن كل دائرة من الدوائر (19), بحيث يقابل كل وزن الدائرة نقطة واحدة من سكان الدائرة, بالإضافة إلى (1,8) نقطة لكل كيلو متر مربع من كل دائرة, ويشكل مجموع وزن سكان الدائرة ومساحتها نسبة حصتها من توزيع المقاعد (التل, 2010).

وبالتالي يشكل دمج للجانب المكاني والسكاني, ومن هنا فإن الاستئناس بنموذج يجمع المكاني والسكاني وفق أسس علمية أثبتت نجاعتها في بلدان أخرى, يشكل مخرجا لأزمة توزيع المقاعد في الأردن. مع الإضافة عليه من حيث البعد الجغرافي وإدخال نتائج انتخابات 2010 عليه وتطبيقها ببرمجية نظم المعلومات الجغرافية. ودون الأخذ بالمعيار التنموي والموازنة مؤشر بسبب ما تعانيه بعض المحافظات من اختلالات تنموية, مع التحيز للعاصمة. وللاختلاف الكبير ما بين الأردن والنرويج في المجال التنموي.

ولتفاوت المساحة ما بين الأردن والنرويج فقد عدل التل (2010) الوزن المساحي بمقدار نسبة التغير بين مساحة الأردن والنرويج, حيث يبلغ التفاوت في حجم مساحة النرويج 4,3344ضعف مساحة الأردن, وعليه فان الوزن 1,8 في الأردن يبلغ 7,8 .

وتتبنى الدراسة وجه النظر التي ترى أن توزع المقاعد النيابية يجب أن يكون بناء على الأصوات المقترعة, (كطرح أولي يكن الاعتماد على نسبة الاقتراع للدائرة الانتخابية لوحدها من نسبة المملكة كمعيار لتوزع المقاعد النيابية كدافع ووسيلة للمشاركة في الانتخابات وتمثيل فقط المقترعين), حيث وجد الباحث أثناء تحليل البيانات الخاصة بانتخابات 2010 التباين الكبير في الأصوات المفقودة : ما بين أعداد السكان ممن هم فوق سن الاقتراع والمسجلين والمقترعين.

جدول: **الأصوات المفقودة في انتخابات عام 2010 في محافظة العاصمة**

الدائرة	عدد المقاعد	عدد السكان / 18 فأكثر	عدد الناخبين المسجلين	المفقود من الأصوات	عدد المقترعين	الأصوات الفائزة	
						2010	2007
الأولى	5	229821	154546	75275	45139	27124	34534*
الثانية	5	287838	179490	108348	52848	19556	35645*
الثالثة	5	217536	117793	99743	38611	14529	46802
الرابعة	3	191199	127861	63338	46280	16976	47668
الخامسة	3	156828	98609	58219	27925	13772	27247
السادسة	3	107716	72448	35268	30462	11713	26738
السابعة	1	36262	29808	6454	19558	7141	3924
المجموع	25	1227200	780555	446645	260823	110811	222558

المصدر: **الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الداخلية ودائرة الإحصاءات العامة**

- **الدائرة الأولى والثانية: تم زيادة عدد المقاعد إلى خمسة بدل أربعة حسب نظام تقسيم الدوائر** 2010

والجدول التالي يبرز نسب التفاوت ما بين المحافظات وخصوصا العاصمة التي تفقد ما يزيد عن نصف المسجلين(57,22), ويمكن تفسير ذلك بالهجرة الداخلية والمغتربين.

جدول : **الأصوات المفقودة ونسبتهم لانتخابات 2010**

المحافظة	المفقود من الأصوات	النسبة من عدد السكان	النسبة ممن هم فوق 18 سنة	النسبة من عدد المسجلين
العاصمة	446645	19,13	36,39	57,22
اربــد	133450	11,57	22,01	28,22
البلقـــاء	48487	10,76	20,47	25,57
الكـــرك	22956	8,42	16,02	19,08
معـــان	11097	11,899	22,62	29,246
الــزرقــاء	141874	16,949	32,23	47,56
المفرق	31250	18,67	35,51	55,06
الطفيلة	5613	6	11,4	12,87
مأدبـــا	15738	9,73	18,51	22,72
جرش	16156	9,99	19,004	23,46
عجلــون	11484	7,08	13,47	15,57
العقبــة	8767	12,98	24,69	32,788
دوائر البادية	+4538	+ 1,807	+ 3,437	+ 3,32
إجمالي المملكة	888979	14,328	27,247	37,45

المصدر: **الباحث**

وعليه فان الخريطة الجديدة لتوزع الدوائر الانتخابية هي بالعودة إلى الدوائر الكبرى من التقسيم الإداري على مستوى المحافظات, تلافيا للدوائر الصغرى وسهولة التلاعب بها وشـــراء الذمم, ولإخراج نائب وطن.

حيث أظهرت نتائج الدوائر الفرعية الصغرى مدى التباين عدم المساواة في النتائج داخل الدائرة الواحدة, والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول: **نتائج انتخابات 2010 في محافظة العاصمة دون احتساب الدوائر الفرعية**

محافظة العاصمة				
ترتيب الفائز	الدائرة الانتخابية	اسم المرشح	الترتيب حسب عدد الأصوات التـــي نالها	المقعد
1	الأولى	خليل حسين خليل عطية	13238	مسلم
2		جعفر مروان سالم العبداللات	5806	مسلم
3		المحامي راشد عودة الراشد البرايسة	3233	مسلم
4		سالم عبدالله سليمان الهدبان	2722	مسلم
		خليل عجاج سالم الهبارنة	2404	مسلم
5		حسن محمود خالد صافي	2125	مسلم
1	الثانية	غازي عوض محمد عليان	7358	مسلم
2		المحامي يحيى محمد محمود السعود	3618	مسلم
		يوسف احمد حسين القرنة	3331	مسلم
3		محمد سلمي حسان الكوز	3267	مسلم
		محمد خليل محمد عشا (الدوايمة)	3193	مسلم
4		الدكتور محمد احمد سلامة الحلايقة	2811	مسلم
		محمد فلاح العابد البرايسة	2548	مسلم
5		محمد احمد سالم الذويب	2502	مسلم
1	الثالثة	ريم مضر محمد بدران	3792	مسلم
2		غازي فريد بديوي المشربش	3198	مسيحي
3		احمد محمد علي الصفدي	3099	مسلم
		محمد عبد الهادي محمد البستنجي	2823	مسلم
		خالد رمضان محمد عواد	2616	مسلم
		طارق سامي حنا خوري	2528	مسيحي
4		عبد الرحيم فتحي سليم البقاعي	2309	مسلم
5		الدكتور ممدوح صالح حمد العبادي	2131	مسلم
1	الرابعة	احمد ابراهيم سلامة الهميسات	5870	مسلم
2		صلاح الدين عبدالله محمد صبرة	5673	مسلم
3		حمد صالح العبدالله ابو زيد	5433	مسلم
1	الخامسة	المحامي صالح مفلح فالح اللوزي	7652	مسلم
2		الدكتور صالح عبد الكريم وريكات العدوان	4730	مسلم
		الدكتور محمد عبدالله الحمد ابو هديب	3283	مسلم
		الدكتور زياد محمد حمدان الحجاج	2527	مسلم
		احمد يوسف محمد العدوان	2378	مسلم
		عمر سلامة فالح اللوزي	2253	مسلم
3		تامر شاهر "سيد محمد " بينو	1390	شركس/شيشان
1	السادسة	فواز عودة عبد النبي النهار (المناصير)	5282	مسلم
		نصار حسن سالم القيسي	5147	مسلم
2		لطفي محمود محمد حسنين (الديرباني)	3973	مسلم
		المحامي محمد حسين مناور الحرايزة	3878	مسلم
		المهندس رائد مخلد عنيزان المغاربة	3178	مسلم
3		منير حسني شوماف صوبر (أبو أنزور)	2458	شركس/شيشان
1	السابعة	الدكتور انور عيسى عيد العيادة (العجارمة)	7141	مسلم
1	دائرة بدو الوسط	فيصل عاكف مثقال الفايز (أبو غيث)	5936	مسلم
2		مجحم حديثة علي الخريشه	4530	مسلم
3		الشايش نايف حديثة الخريشه (أبو نايف)	3287	مسلم

- اللون الأخضر هم الذين استفادوا من الدوائر الفرعية والأحمر من خسر

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الداخلية

- الدائرة الرابعة: في عام 2007 حصل الفائز الأول(رسب في عام 2010) على أعلى عدد من الأصوات في المملكة(18175) , وهو رقم يفوق أعداد الأصوات الفائزة بالثلاث مقاعد في انتخابات 2010 م.
- الدائرة السادسة: المرشح الأول في انتخابات 2007 (رسب في عام 2010) حصل على عدد أصوات (11736) يفوق الثلاث مقاعد الفائزة في 2010م.
- الدائرة السابعة: هي الدائرة الوحيدة في العاصمة التي حصل فيها الفائز على عدد أصوات أكثر من انتخابات عام 2007 كون الدائرة لها مقعد واحد وشبه مغلقة بعشيرة واحدة.
- انخفضت نسبة الأصوات الفائزة في انتخابات عام 2010 عنها في انتخابات عام 2007 بنسبة 49,789 % , وهي نسبة تفوق أضعاف مضاعفة نسبة الانخفاض في نسبة الاقتراع.

يتفق الباحث مع دراسة الحموري "موصفات قانون الانتخاب العصري المطلوب" والتخلص من فكرة الكوتات بأنواعها المختلفة، وذلك كوسيلة لدمج اجتماعي لكل أبناء الوطن، والانتماء للمكان" الوطن" وليس تعدد الولاءات الداخلية، وطغيان الروح العشائرية، والإقليمية، والطائفية، والفهم الخاطئ لمبادئ الديمقراطية؛ باستمرار التعامل النفعي مع الديمقراطية، كلها تعيق جهود التنمية السياسية. بحيث لا تبقى فيه أية فئة تُشعرها الدولة أو القوانين، بأنها أقلية مختلفة عن باقي أفراد المجتمع، وتحتاج إلى الرعاية الخاصة من خلال نصوص تُخصّص لها في القوانين.

ومثل هذا الأمر، تستوجبه المادة (6) من الدستور التي تنص على أن "الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرف أو اللغة أو الدين".

وبتطبيق النموذج النرويجي على نسبة المقترعين بالنسبة للدوائر (12), واستخراج نسب وزن الدائرة الممثلة بالمحافظة, ومقدار ما يمثلها من المقاعد حسب قانون الانتخاب والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول : **تطبيق نموذج النرويج على الأردن**

المحافظة	المساحة	عدد المقترعين	الوزن المساحي	المجموع	النسبة
العاصمة	**8231**	**428280**	**64201,8**	**492481,8**	**25**
اربــد	**1621**	**276850**	**12643,8**	**289493,8**	**14**
البلقـــــاء	**1076**	**121332**	**8392,8**	**129724,8**	**6**
الكـــــــرك	**3217**	**79490**	**25092,6**	**104582,6**	**5**
معـــــان	**33163**	**25460**	**258671,4**	**284131,4**	**14**
الــزرقـــاء	**4080**	**134401**	**31824**	**166225**	**8**
المفرق	**26435**	**36924**	**206193**	**243117**	**12**
الطفيلة	**2114**	**33607**	**16489,2**	**50096,2**	**3**
مأدبـــــا	**2008**	**42420**	**15662,4**	**58082,4**	**3**
جرش	**402**	**51463**	**3135,6**	**54598,6**	**3**
عجلـــون	**412**	**51385**	**3213,6**	**54598,6**	**3**
العقبـــة	**6583**	**19494**	**51347,4**	**70841,4**	**4**
				1997974	**100**

المصدر: التل (2010)

وحيث أن التل (2010) قد طبق النموذج بناءا على أعداد المقترعين في انتخابات عـــام 2007 الغير دقيقة كما تبين سابقا. كذلك وجدت الدراسة اختلاف من حيث مساحات المحافظات التي اعتمدها التل وبيانات دائرة الإحصاءات العامة.

ولدى قيام الباحث بتطبيق النموذج على نتائج انتخابات عام 2010, أعطت النتائج النسب بصورة غير مقبولة ومنخفضة جدا بالنسبة للمحافظات الكبرى من حيث عدد السكان (عمـــان- الزرقاء) , نتيجة لانخفاض مستوى المشاركة السياسية في الانتخابات وانخفاض نسبة الاقتراع. وتميل مشكلة التباين هذه إلى صالح مناطق الريف والبادية على حساب المناطق الحضرية.

وكبديل تمت المقارنة ما بين نسبة المقترعين من إجمالي المملكة ونسبة المحافظة مـــن المقاعد حيث تبين أن النسب قد تقاربت مقارنة بالنسب للسكان ككل على مـــستوى المحافظـــة, وبالتالي التخلص من هجرة الأصوات, مع ربط تلك النسب بنسب المحافظـــات مـــن مـــساحة المملكة, واستخراج الوزن المساحي للمحافظات حسب النموذج النرويجي (1,8) ولـــيس كمـــا اعتمدها التل (7,8) حيث أن معيار المساحة واحد وان اختلفت الدول.

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول: **أعداد المقترعين ونسبتهم مقارنة بالنسبة لمقاعد المملكة**

المحافظة	نسبة المساحة من المملكة	الوزن لنسبة المساحة	أعداد المقترعين	نسبة المقترعين من إجمالي المملكة	النسبة من عدد المقاعد
العاصمة	8,5	14,45	261238	21,02	23,14
اربـــد	1,8	3,6	285134	22,94	15,74
البلقـــاء	1,3	2,21	130245	10,48	9,25
الكـــرك	3,9	6,63	85790	6,90	9,25
معـــان	37	62,9	27101	2,18	3,70
الــزرقــاء	5,4	9,18	105071	8,45	10,18
المفرق	29,9	50,83	40991	3,29	3,70
الطفيلة	2,5	4,25	32126	2,58	3,70
مأدبـــا	1,1	1,87	50543	4,06	3,70
جرش	0,5	0,85	48351	3,89	3,70
عجلـــون	0,5	0,85	52037	4,18	3,70
العقبـــة	7,8	13,26	15934	1,28	1,85
دوائر البادية	-	-	108228	8,70	8,33
إجمالي المملكة	%100	180	1,242,789	%100	%100

المصدر: **الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الداخلية ودائرة الإحصاءات العامة**

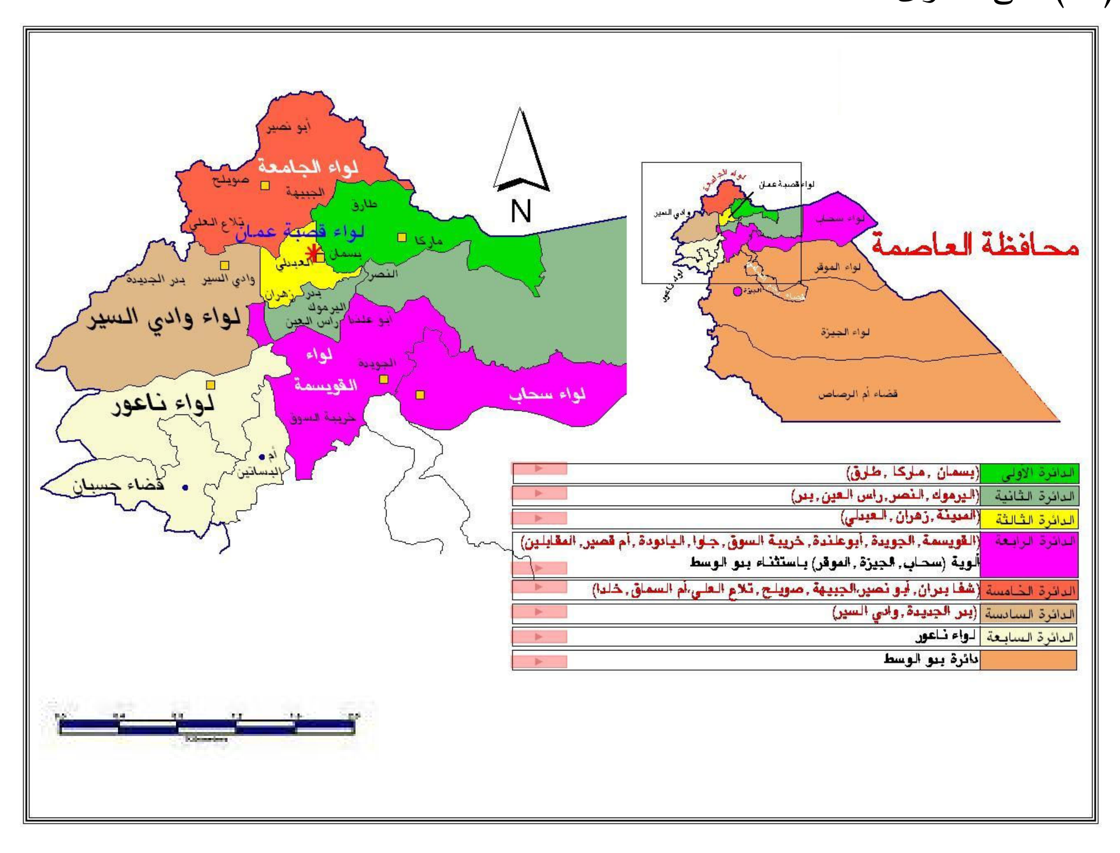
وبالاعتماد على مجمل عدد المقاعد النيابية (120) كما حددها قانون الانتخاب, وما تمثله نسبة المساحة من وزن, وما تمثله نسبة المقترعين من إجمالي المملكة من مجمل المقاعد النيابية, يتبين نصيب كل محافظة من النواب إذا ما تم توزعهم بالنسبة للمساحة أو بالنسبة لأعداد المقترعين :

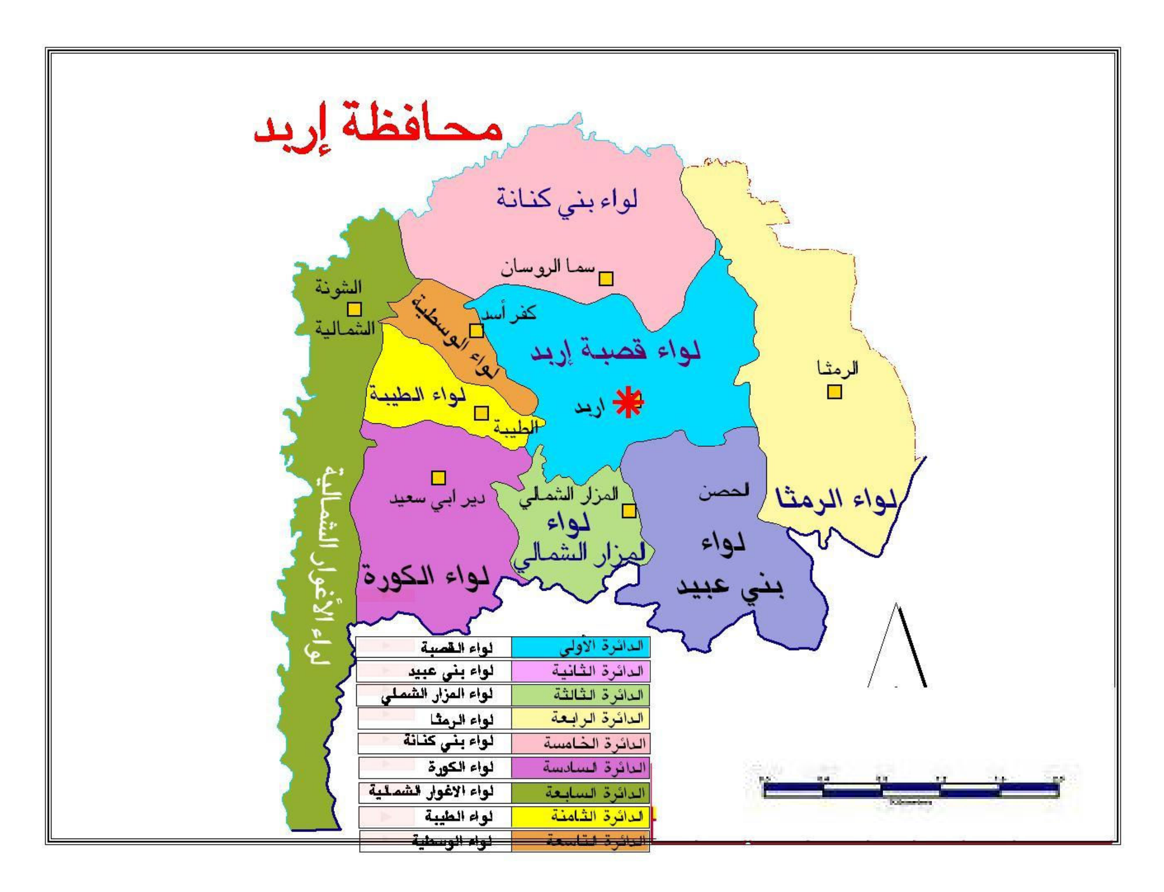
جدول: **نصيب كل محافظة من النواب إذا ما تم توزعهم بالنسبة للمساحة أو بالنسبة لأعـــداد المقترعين**

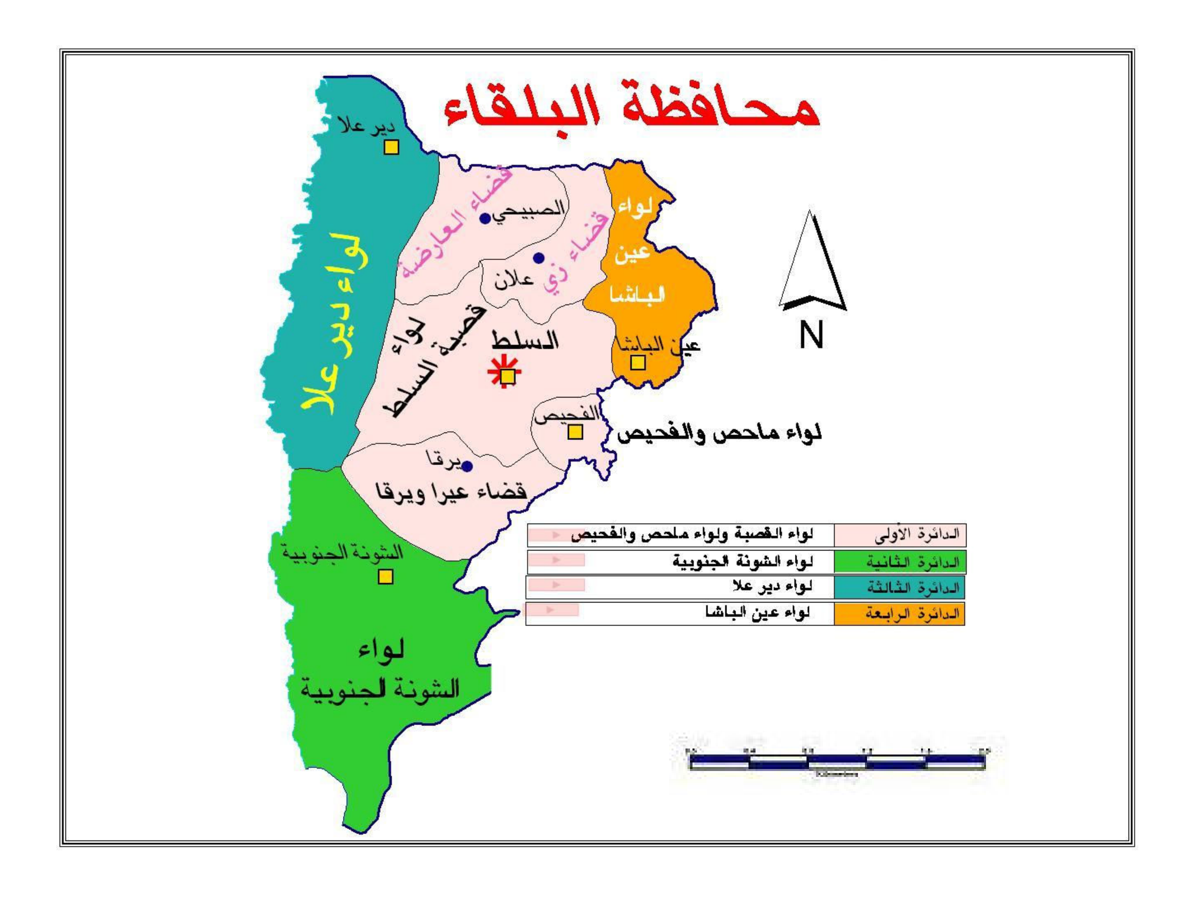
المحافظة	الوزن لنسبة المساحة	الوزن المساحي من مجمل المقاعد	نسبة المقترعين من إجمالي المملكة	نسبة المقترعين من مجمل المقاعد
العاصمة	14,45	12,04	21,02	17,51
اربـــد	3,6	3	22,94	19,11
البلقـــاء	2,21	1,84	10,48	8,73
الكـــرك	6,63	5,52	6,90	5,75
معـــان	62,9	52,41	2,18	1,8
الــزرقــاء	9,18	7,65	8,45	7,04
المفرق	50,83	42.35	3,29	2,74
الطفيلة	4,25	3,54	2,58	2,15
مأدبـــا	1,87	1,55	4,06	3,38
جرش	0,85	0,70	3,89	3,24
عجلـــون	0,85	0,70	4,18	3,8
العقبـــة	13,26	11,05	1,28	1,06

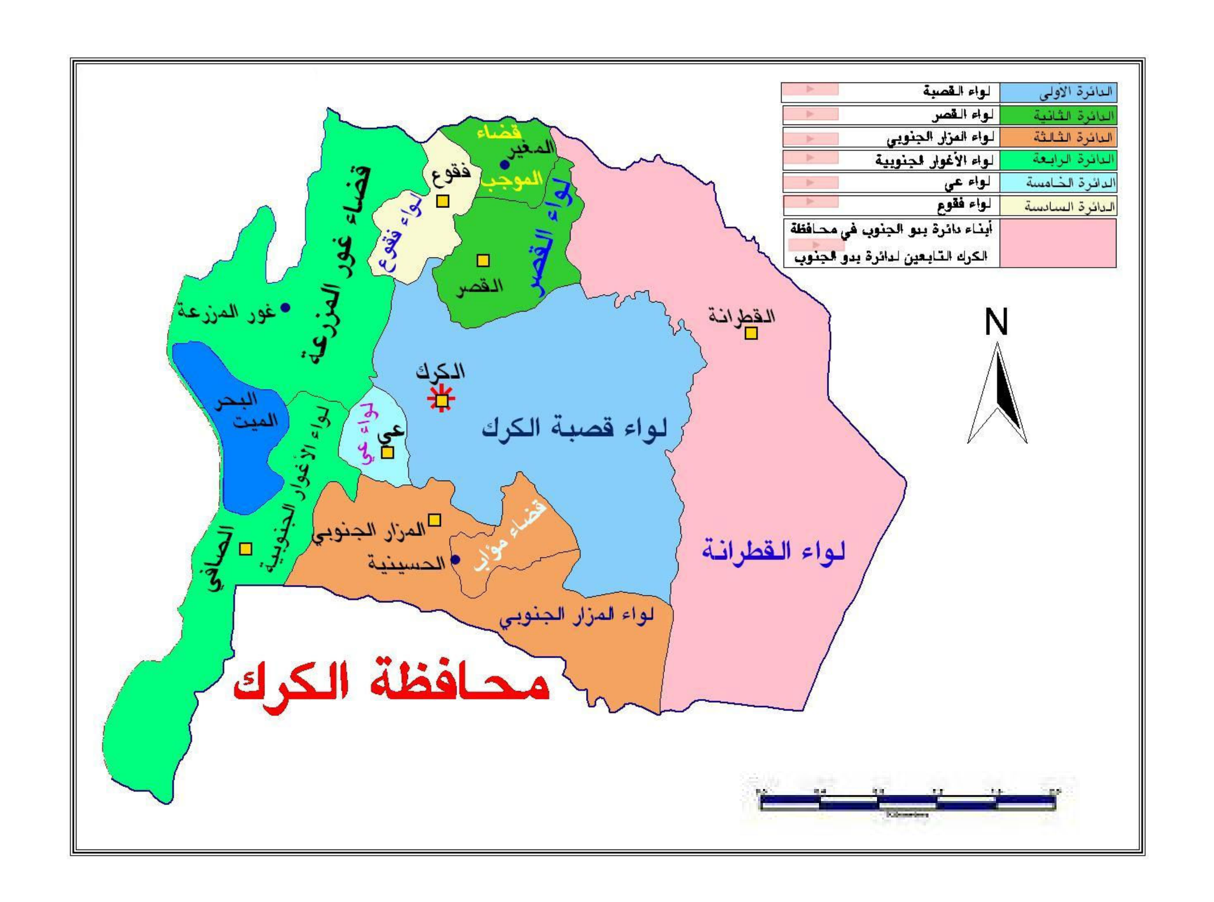
المصدر: الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الداخلية ودائرة الإحصاءات العامة

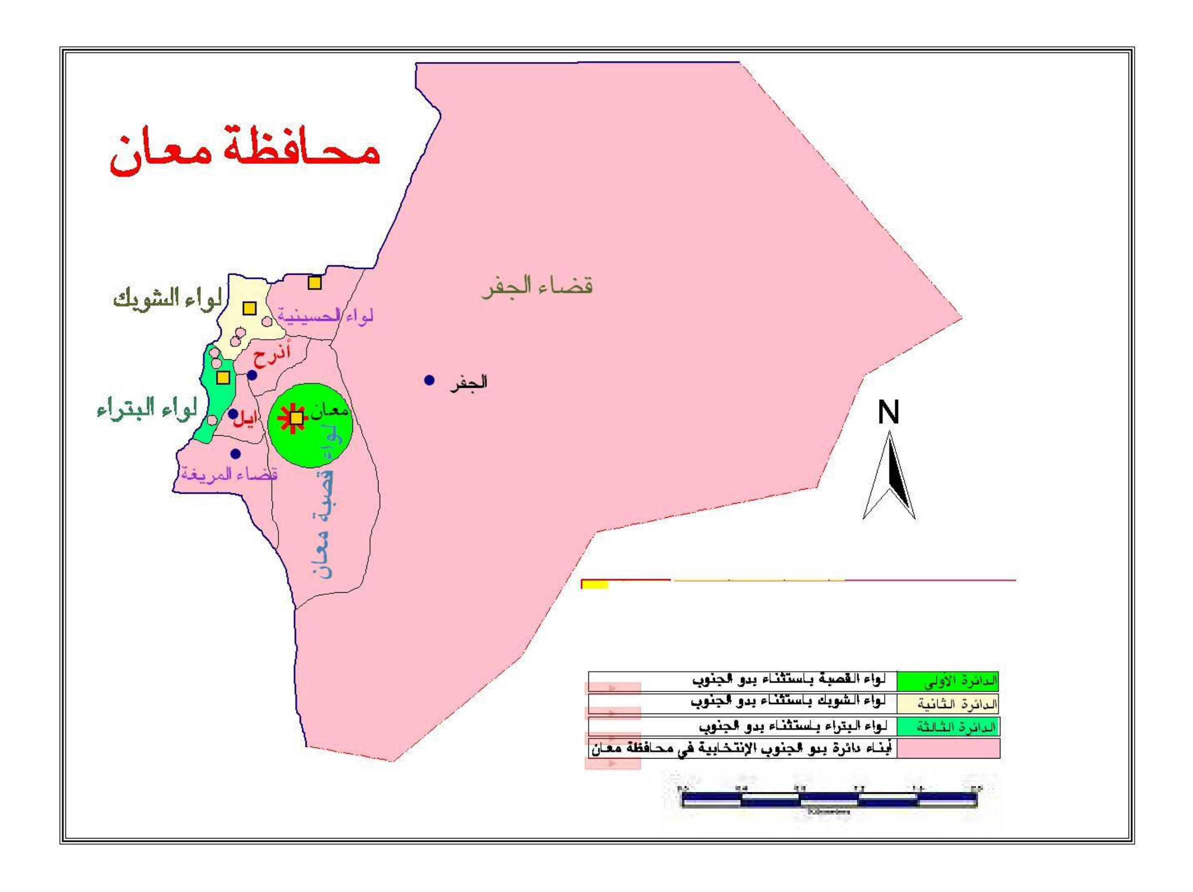
وباستخدام نظم المعلومات الجغرافي يمكن المقارنة بين ما هو موجود والنموذج المقترح للدوائر (12) على مستوى المحافظة.

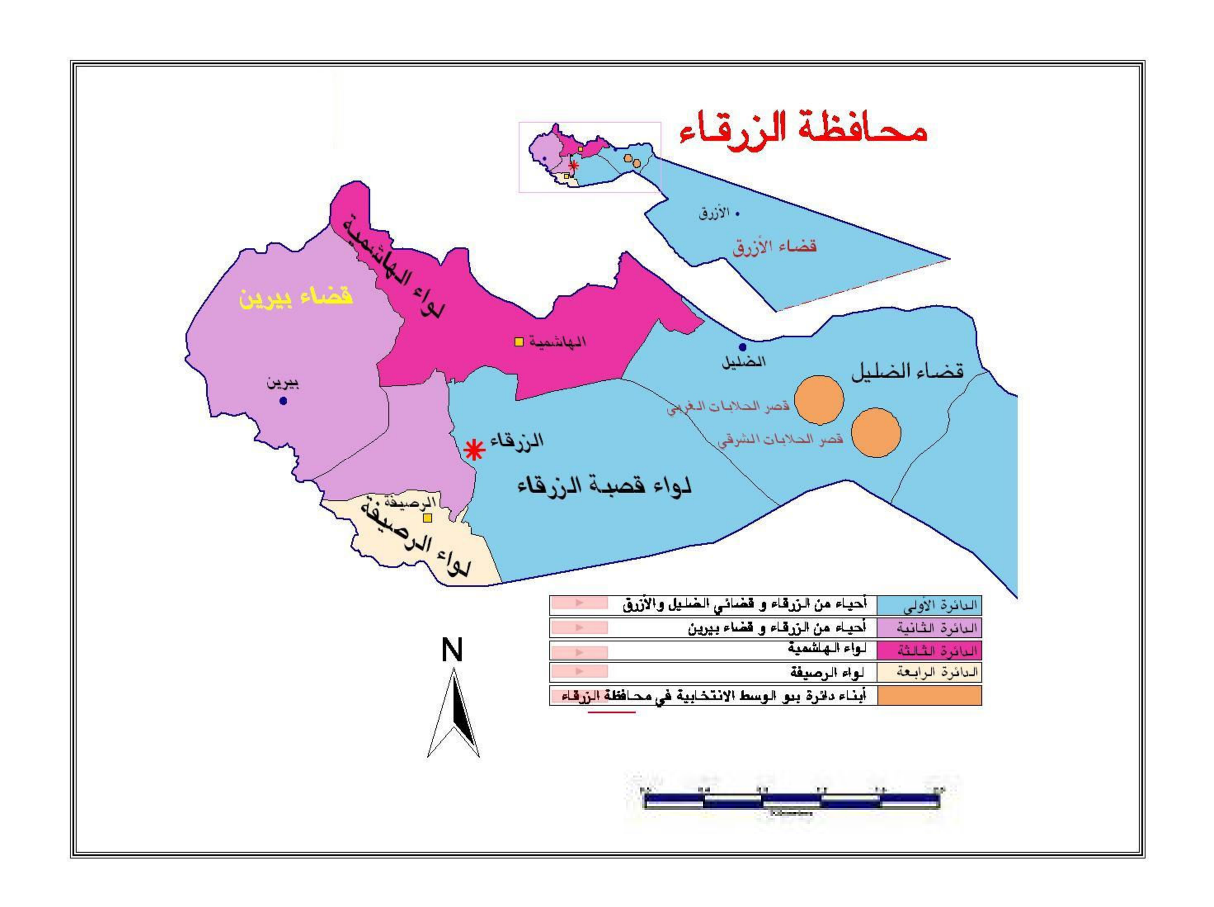


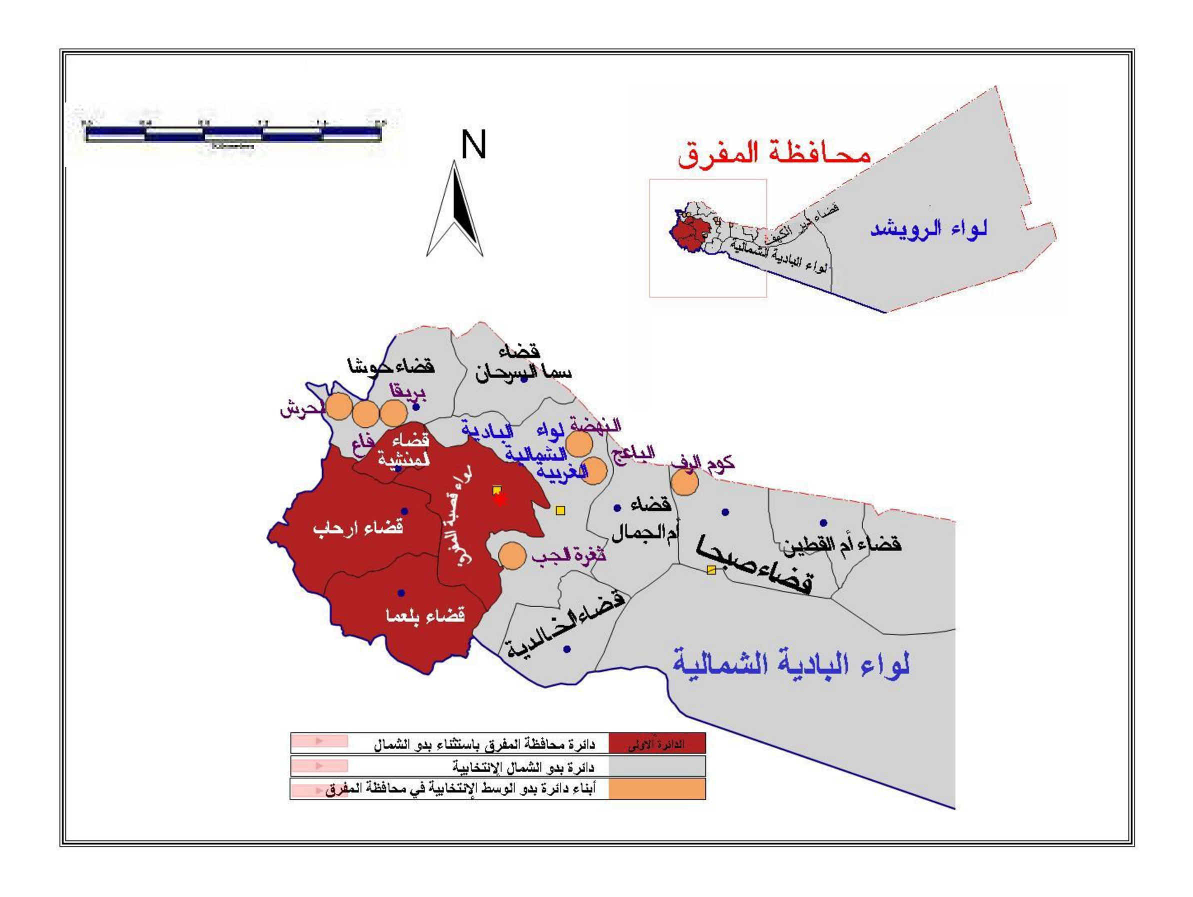


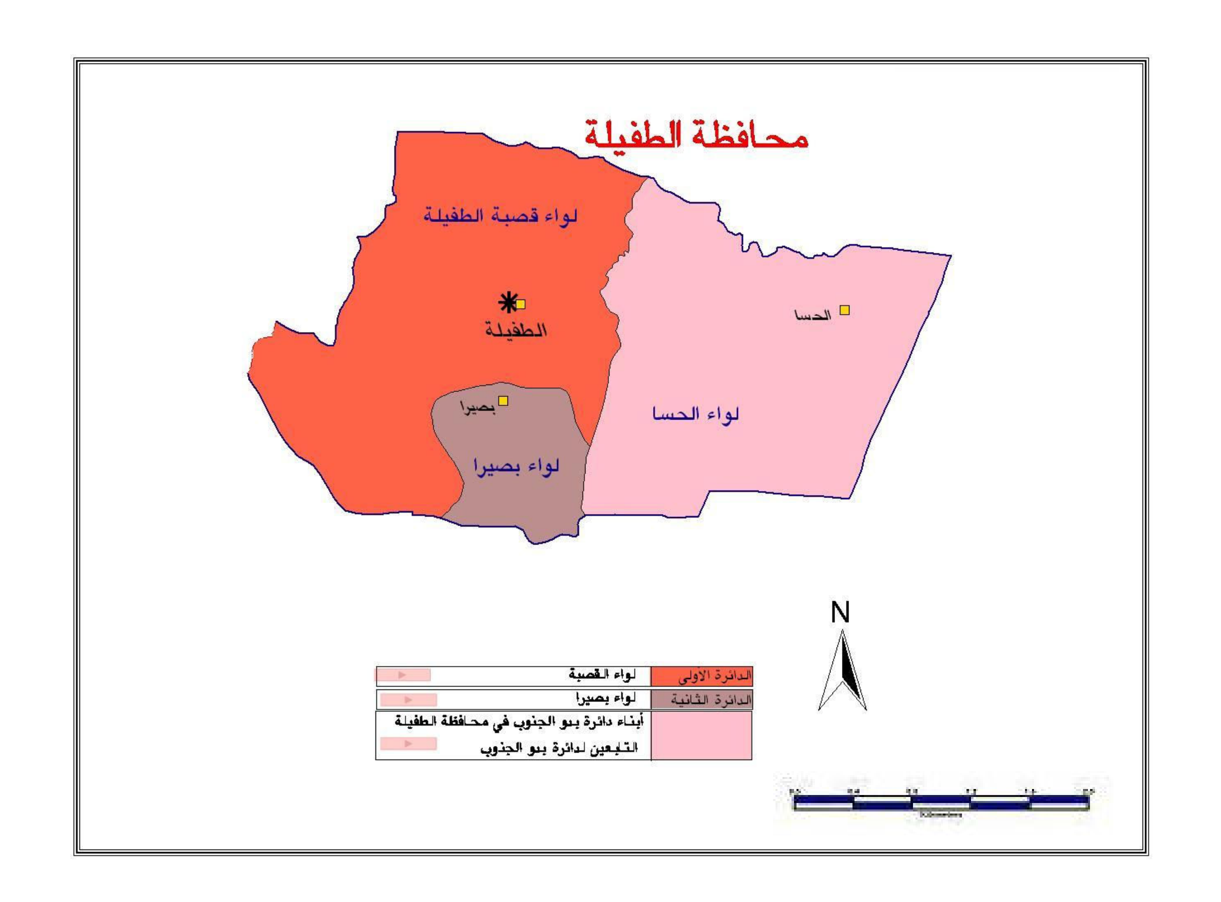

محافظة البلقاء
دير علا
لواء دير علا
قضاء العارضة
الصبيحي
قضاء زي
علان
لواء قصبة السلط
السلط
لواء عين الباشا
عين الباشا
الفحيص
لواء ماحص والفحيص
يرقا
قضاء عيرا ويرقا
الشونة الجنوبية
لواء الشونة الجنوبية
N
الدائرة الأولى
لواء القصبة ولواء ماحص والفحيص
الدائرة الثانية
لواء الشونة الجنوبية
الدائرة الثالثة
لواء دير علا
الدائرة الرابعة
لواء عين الباشا

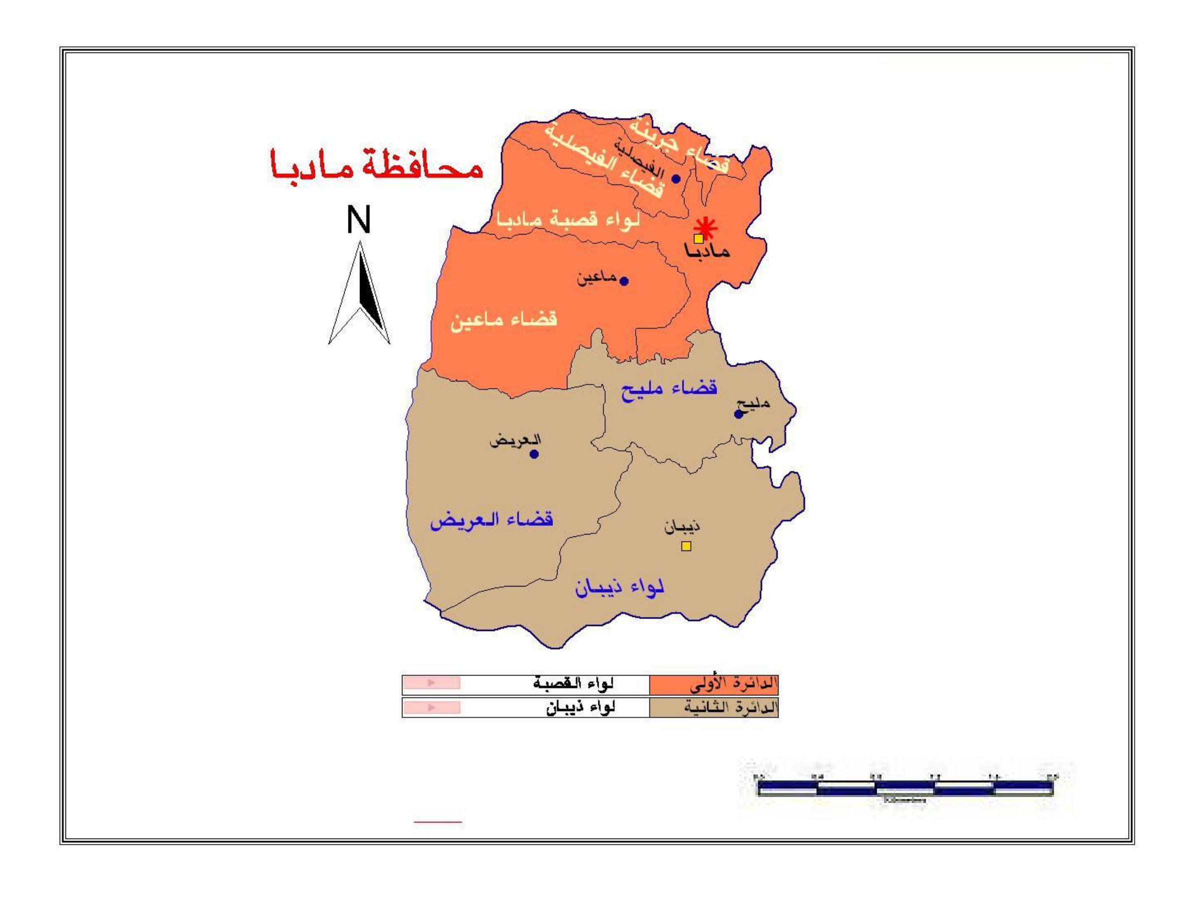

الدائرة الاولى
لواء القصبة
الدائرة الثانية
لواء القصر
الدائرة الثالثة
لواء المزار الجنوبي
الدائرة الرابعة
لواء الأغوار الجنوبية
الدائرة الخامسة
لواء عي
الدائرة السادسة
لواء فقوع
أبناء دائرة بدو الجنوب في محافظة الكرك التابعين لدائرة بدو الجنوب
قضاء المغير
المغير
الموجب
فقوع
لواء فقوع
لواء القصر
القصر
قضاء غور المزرعة
غور المزرعة
القطرانة
N
البحر الميت
الكرك
لواء عي
عي
لواء قصبة الكرك
لواء الأغوار الجنوبية
الصافي
المزار الجنوبي
الحسينية
قضاء مؤاب
لواء القطرانة
لواء المزار الجنوبي
محافظة الكرك


محافظة معان
قضاء الجفر
لواء الشوبك
لواء الحسينية
أذرح
الجفر
لواء البتراء
ايل
معان
لواء قصبة معان
قضاء المريغة
N
الدائرة الأولى لواء القصبة باستثناء بدو الجنوب
الدائرة الثانية لواء الشوبك باستثناء بدو الجنوب
الدائرة الثالثة لواء البتراء باستثناء بدو الجنوب
أبناء دائرة بدو الجنوب الإنتخابية في محافظة معان


محافظة الزرقاء
الأزرق
قضاء الأزرق
لواء الهاشمية
قضاء بيرين
الهاشمية
الضليل
قضاء الضليل
بيرين
قصر الحلابات الغربي
قصر الحلابات الشرقي
الزرقاء
لواء قصبة الزرقاء
الرصيفة
لواء الرصيفة
الدائرة الأولى أحياء من الزرقاء و قضائي الضليل والأزرق
الدائرة الثانية أحياء من الزرقاء و قضاء بيرين
الدائرة الثالثة لواء الهاشمية
الدائرة الرابعة لواء الرصيفة
أبناء دائرة بدو الوسط الانتخابية في محافظة الزرقاء
N


محافظة المفرق
لواء الرويشد
N
قضاء حوشا
قضاء سما السرحان
بريقا
قضاء المنشية
البادية الشمالية الغربية
النهضة
الباعج
كوم الرف
قضاء ارحاب
قضاء أم الجمال
ثغرة الجب
قضاء أم القطين
قضاء صبحا
قضاء بلعما
قضاء الخالدية
لواء البادية الشمالية
الدائرة الاولى
دائرة محافظة المفرق باستثناء بدو الشمال
دائرة بدو الشمال الإنتخابية
أبناء دائرة بدو الوسط الإنتخابية في محافظة المفرق

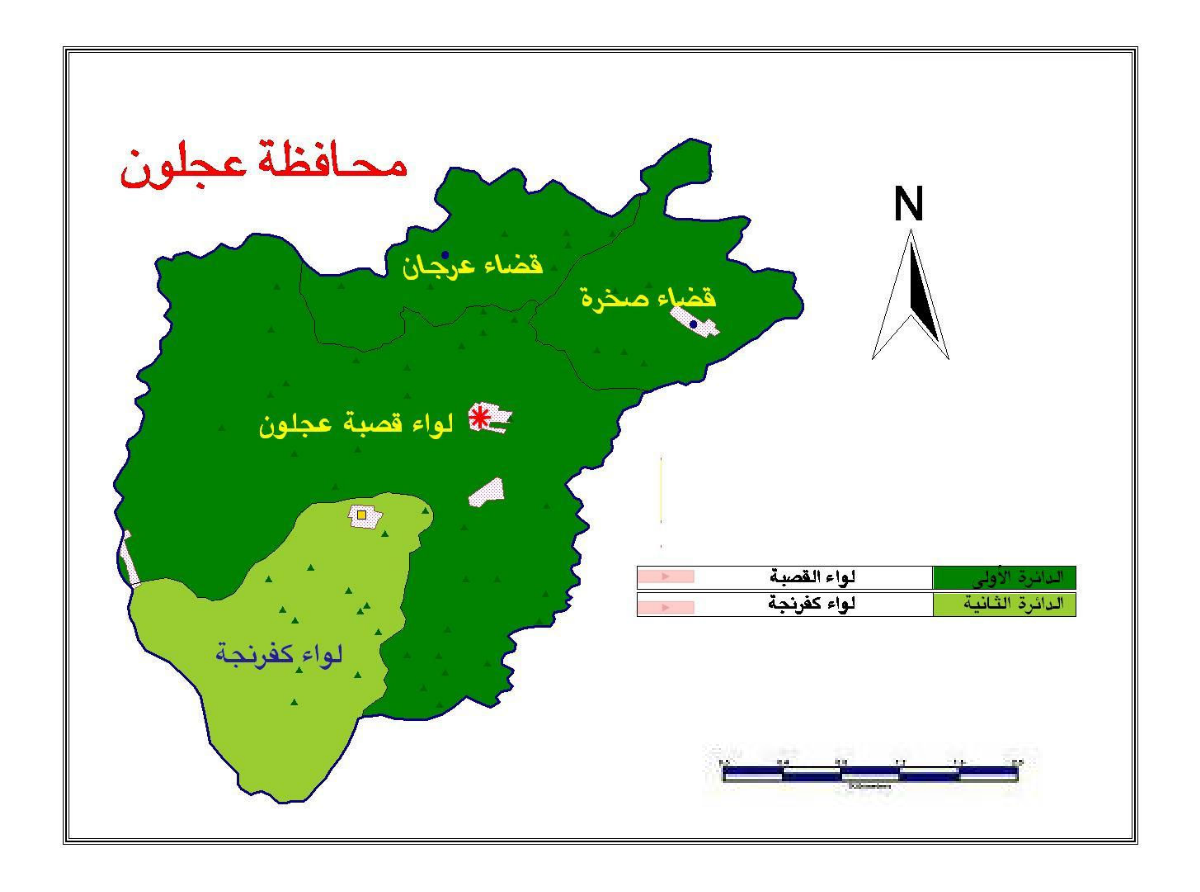

محافظة الطفيلة
لواء قصبة الطفيلة
الطفيلة
الحسا
بصيرا
لواء الحسا
لواء بصيرا
N
الدائرة الاولى
لواء القصبة
الدائرة الثانية
لواء بصيرا
أبناء دائرة بدو الجنوب في محافظة الطفيلة
التابعين لدائرة بدو الجنوب

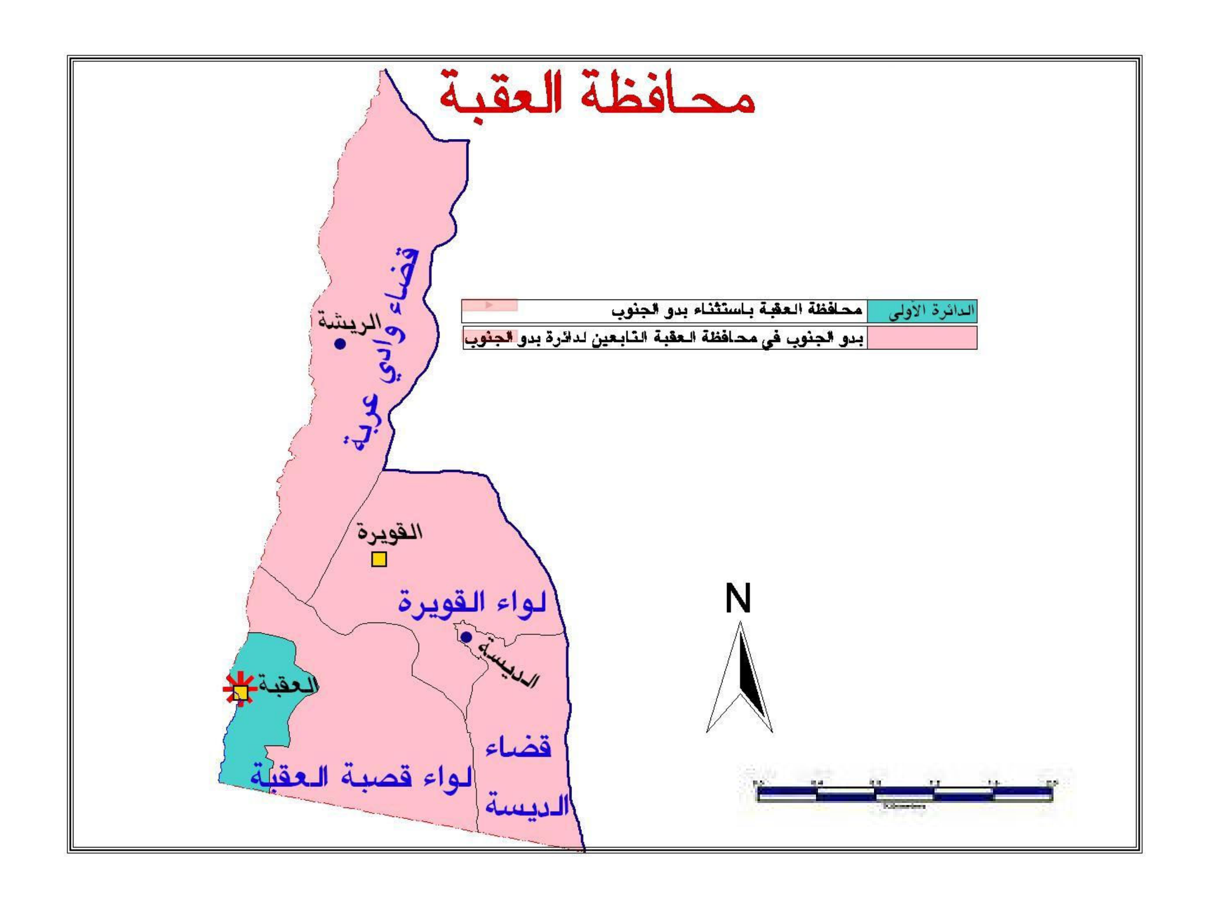


محافظة مادبا
N
قضاء جرينة
الفيصلية
قضاء الفيصلية
لواء قصبة مادبا
مادبا
ماعين
قضاء ماعين
قضاء مليح
مليح
العريض
قضاء العريض
ذيبان
لواء ذيبان
الدائرة الأولى
لواء القصبة
الدائرة الثانية
لواء ذيبان



محافظة جرش
N
لواء قصبة جرش
جرش
برما
قضاء برما
المصطبة
قضاء المصطبة
الدائرة الأولى
محافظة جرش


محافظة عجلون
N
قضاء عرجان
قضاء صخرة
لواء قصبة عجلون
لواء كفرنجة
الدائرة الأولى
لواء القصبة
الدائرة الثانية
لواء كفرنجة


محافظة العقبة
قضاء وادي عربة
الريشة
الدائرة الأولى
محافظة العقبة باستثناء بدو الجنوب
بدو الجنوب في محافظة العقبة التابعين لدائرة بدو الجنوب
القويرة
لواء القويرة
N
الديسة
العقبة
قضاء
الديسة
لواء قصبة العقبة

النتائج:

كان اختيار موضوع الدراسة بتتبع مسيرة الانتخابات البرلمانية في الأردن، ودراسته من منظور التحليل المكاني بما يبرز الأبعاد والضوابط الجغرافية الطبيعية والبشرية والتي تركت اثر مهـم في مسيرة هذه الانتخابات سواء على مستوى بناء خريطة الدوائر الانتخابية.

ان التطور التاريخي للدوائر الانتخابات كان العامل الأساسي من وراء هذه التعديلات لتواكـب المتغيرات الديموغرافية والعمرانية ولتحقق التمثيل الانتخابي, أشارت الدراسة إلى:

- أن الضوابط البشرية طاغية على العوامل الطبيعية في الانتخابات النيابية فـي الاردن وان العوامل الاجتماعية وعلى رأسها عامل التحضر والبداوة تفـرض تأثيرهـا علـى السلوك الانتخابي بقوة.
- وجود سوء تقسيم للدوائر الانتخابية Malapportioment (سوء التخصيص) في عدم التناسب بين عدد السكان في الدائرة وعدد المقاعد المخصصة لها, بشكليه :

  الأول: نسبة المقاعد المخصصة أكبر من نسبة السكان (مثال: محافظة الكرك)، وهو ما يعرف بارتفاع مستوى التمثيل Over-representation.

  الثاني: نسبة المقاعد المخصصة أقل من نسبة السكان (مثال: عمان- الزرقاء)، وهـو ما يعرف بانخفاض مستوى التمثيل Under-representation.
- وجود درجات متفاوتة من التطرف من حيث العلاقة بين عدد الناخبين في أكبر الدوائر وأصغرها ، ليس بين المحافظات فقط بل ايضا داخل نفس المحافظة.
- بمقارنة حجم كل دائرة بالمتوسط العام للدوائر الانتخابية, وجدت الدراسـة سـوء فـي التوزع الجغرافي للناخبين بين الدوائر الانتخابية، نتج عنه معدل ونسبة انحراف متباينة عن المتوسط بين المحافظات وداخلها.
- أن الدوائر الانتخابية بين المحافظات وداخلها تشهد قدرا كبيرا من المفارقات, والاختلال سواء من حيث التوزع المكاني أو الحجم السكاني أو حتى من حيث معدلات المـشاركة في الانتخابات.

والتوصيات: توصي الدراسة :

- إعادة النظر في الخريطة الانتخابية الحالية وتقسيم الدوائر الانتخابية, حتى يتم تلافى بعض الظواهر السلبية مثل عدم عدالة توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية أو عدم الاتصال الجغرافي بين أطراف الدوائر الانتخابية.
- والى ضرورة اعتماد نظام المعلومات الجغرافي كقاعدة اساسية في العملية الانتخابية بدءا من الاعداد وحتى التحليل والاخراج.
- ان يكون تقسيم الدوائر الانتخابية ضمن قانون الانتخاب وليس نظاما تقوم الحكومة باقراره.
- الغاء مبدا الكوتات.
- تشكيل هيئة عليا مستقلة لادارة العملية الانتخابية بكاملها.

- ضرورة إعادة النظر في توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية على النحو الذي يضمن العدالة في توزيع المقاعد بالقياس إلى عدد السكان، و ضمان وصول ممثلين عن كافة المحافظات و التجمعات السكانية و الأقليات إلى البرلمان بما لا يخالف مبدأ التناسب بين عدد السكان مع عدد المقاعد المقرر لهم.

- إعادة النظر في عدد الدوائر الانتخابية وتقليله بصورة تتوافق وعدد المحافظات، لما لذلك من أثر هام على إضعاف التأثير العشائري الضيق على نتائج الانتخابات، وتعزيز وجود برامج انتخابية اجتماعية واقتصادية وسياسية للمرشحين تساهم في تنمية المجتمع و الدولة.

- الأخذ بنظام الدوائر الانتخابية الواسعة، وعلى الأقل وفقاً لما كان عليه قانون الإنتخاب لعام 1986، الذي ألغته الحكومة وأحلت قانون (2001) المؤقت مكانه .

– إعادة النظر في التقسيمات الادارية وخاصة الحدود الادارية فيما بينها. وفك التضارب ما بين الحدود التنظيمية ما بين الوزارات والدوائر الرسمية.

– إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية على فترات زمنية متوسطة, بحيث لا يجب أن تكون هذه الفترات قصيرة ولا متباعدة بدرجة كبيرة, مما يؤدي إلى اضطراب في العملية الانتخابية وتجاهل التطورات التي تحدث في المجتمع وبنيته البشرية.

– تحديد خريطة الدوائر الانتخابية لا بد أن يراعي الطبيعة الجغرافية للاردن, من حيث النظام الحضري, المناطق الريفية, البادية. وأوضاعها الديموغرافية والمكانية والطبوغرافية.

- مراعاة عاملي الاندماج المساحي للدوائر الانتخابية, والاتصال المكاني عند تحديـــد الـــدوائر الانتخابية.
- العمل على تكوين الدوائر الانتخابية من مجموعات ديموغرافية متجانسة.
- توفير المعلومات والخرائط والبيانات وحوسبتها وتوحيدها من خلال بنك معلومات وطني.
- ايجاد هيئة مستقلة للانتخابات يناط بها عملية ترسيم الدوائر الانتخابية

المراجع:

1. الزغبى, محمد, **خريطة الدوائر الأنتخابية فى مصر – دراسة فى الجغرافية السياسية** , رسالة دكتوراه , كلية الآداب , جامعة الأسكندرية , 2004 .
2. العزام, عبدالمجيد عرسان, (1991). **اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الاردني نحو المشاركة السياسية, دراسة ميدانية.** دراسات, المجلد الثامن عشر (أ), العدد الثاني. الجامعة الاردنية
3. العزام, عبدالمجيد عرسان, (2003). **اتجاهات الاردنيين نحو الاحزاب السياسية.** دراسات (العلوم الانسانية والاجتماعية), المجلد 30, العدد2 . الجامعة الاردنية.
4. القاضي, عادل تركي, (1999).**النظام السياسي والمشاركة السياسية للأحزاب في الأردن: دراسة في انتخابات 1993.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت, المفرق.
5. الهيتي, صبري, , (1989). **الجغرافيا السياسية.** جامعة بغداد, العراق.
6. ساري, حلمي خضر, (1993). **الجماعات المرجعية ودورها في السلوك الانتخابي: دراسة ميدانية تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي.** دراسات, المجلد العشرون (أ), ملحق, الجامعة الأردنية.
7. سالم، رعد حافظ، (2000). **التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي(دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة).** عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
8. عبدالوهاب, طارق محمد, (1999). **سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة الغربية** . دار غريب, القاهرة.
9. فيفيلد, رسل هـ , (1942). **الجيوبولتيكا.** ترجمة: يوسف مجلي, الكرنك, القاهرة.
10. إبراهيم, يوسف كامل, (2005). **انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني– دراسة في جغرافية الانتخابات–** . قسم الجغرافيا, جامعة الأقصى, غزة.
11. إبراهيم, يوسف كامل, (2005). **نحو ثقافة انتخابية: أثر الجغرافيا على النظم الانتخابية.** جامعة الأقصى, غزة.
12. اسعد, يوسف ميخائيل, (1984). **الثقافة ومستقبل الشباب.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
13. الاتحاد البرلماني الدولي، **النظم الانتخابية – دراسة مقارنة على الصعيد العالمي،** جنيف 1993، ص 11-13.

14. الامم المتحدة, (1993). **الخطوط التوجيهية لمساعدة ورصد ومراقبة الانتخابات:**
15. الحريري, محمد مرسي, (1988). **دراسات الجغرافيا السياسية**. دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية.
16. الحموري, محمد, (2007), **مواصفات قانون الإنتخاب العصري المطلوب**. مجلة نقابة المحامين. السنة الخامسة والخمسون, عمان.
17. الدباس, علي, (2008). **السلطة التشريعية وضمانات استقلالها**. المؤلف. عمان, الأردن.
18. الدويكات, قاسم, (2002). **التحضر واستراتيجيات التنمية الإقليمية في الأردن**, مجلة جامعة الملك سعود، م14، الآداب (2)، ص ص 371 –411 . السعودية.
19. الدويكات, قاسم, (2002). **الجغرافيا السياسية**. المؤلف. عمان, الأردن.
20. الدويكات, قاسم, (2004). **دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية**, مجلة جامعة أم القرى ، م16، ص 166. السعودية.
21. الرنتاوي, عريب,(**2001**), **قانون الانتخاب المؤقت في الاردن**, مركز القدس للدراسات السياسية, عمان .
22. الريماوي, حسين, (1998). **مقدمة في الجغرافيا السياسية**. دار وائل, عمان, الأردن.
23. الزريقات, فايز,(1992). **التجربة البرلمانية الاردنية الجديدة**. مؤتة للبحوث والدراسات, المجلد السابع, العدد4, الكرك.
24. الزيات، السيد عبد الحليم، (2002).**التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي ج1**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
25. السماك, محمد ازهر, (1998). **الجغرافيا السياسية المعاصرة**. دار الأمل, اربد.
26. الشرعة, فراس خليف,(1999).**المشاركة السياسية في الريف الاردني: دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد**. رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الاردنية, عمان.
27. الضمور, منى إبراهيم, (2001). **البناء الاجتماعي والمشاركة السياسية**. رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية, عمان.
28. المصالحة, محمد, (1999). **التجربة الحزبية السياسية في الاردن**. دار وائل, عمان.
29. جمعة, سعد ابراهيم, (1984). **الشباب والمشاركة السياسية**. الاسكندرية: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

30. حداد,مهنا يوسف, (1992). **اتجاهات الاردنين نحو الاحزاب السياسية, دراسة ميدانية.** مؤتة للبحوث والراسات, المجلد السابع, العدد الخامس.

31. خليف, جميل فريد,(1996). **توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن : دراسة في الجغرافية السياسية.** رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية, عمان.

32. دائرة الإحصاءات العامة, (2004), **التعداد العام للسكان.**

33. رياض, محمد, (1979). **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكا.** دار النهضة, **بيروت.**

34. سعد, عبدو, (2005). **النظم الانتخابية.** منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت.

35. شتيوي, موسى, واخرون(1997). **دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية 1997.**

ط1 ,

مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

36. شحادة, نعمان, (1996). **مناخ الاردن.**

37. عبد الباسط , احمد عبد القادر,(1979). **العلاقات الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من منظور التنمية الشاملة.**مجلة العلوم الاجتماعية. العدد(4), السنة السادسة.

38. عبد الرحمن, عبدا لله محمد , (2001). **علم الاجتماع السياسي, النشأة التطورية والاتجاهات المدنية المعاصرة.** بيروت: دار النهضة العربية.

39. عبد الفتاح, عبد الجليل,(2004). **جغرافية الانتخابات في اليمن.** المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية.

40. غاربر, لاري, (1994). **تأسيس إطار قانوني للانتخابات.** مؤتمر الاتجاهات المعاصرة في الأنظمة الانتخابية, مركز الأردن الجديد للدراسات, عمان.

41. غزوي, محمد سليم, (2000). **الوجيز في نظام الانتخابات: دراسة مقارنة.** دار وائل, عمان.

42. مؤسسة كونراد اديناور, (2004). **الجغرافية الانتخابية في لبنان.** منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم, بيروت.

43. متولي, محمد, (1958). **الجغرافيا السياسية.** مطبعة المعهد العلمي الفرنسي, القاهرة.

44. مخادمة, ذياب,والنقشبندي,بارعة,(2002). **المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الاردنية**. دراسات (العلوم الانسانية والاجتماعية), المجلد 29, العدد 1.

45. مرعي, جمال, (1996). **الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الاردني: دراسة اجتماعية على عينة من طلبة الجامعات الاردنية**. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الاردنية, عمان.

46. نقرش, عبدا لله,(1995). **اثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقراطي**. دراسات (العلوم الإنسانية), المجلد 22(أ), العدد (4). الجامعة الأردنية.

47. هياجنة, عدنان, واخرون(1997). **دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية 1997.** ط1 ,
مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

48. إبراهيم، سراج عبد الله، (2002). **دور نشرات الأخبار والمواد الإخبارية في التلفزيون المحلي في التنشئة السياسية للمراهقين "دراسة تطبيقية"**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

49. بتلر, ديفيد, (1994). **النظم الانتخابية**. مؤتمر الاتجاهات المعاصرة في الأنظمة الانتخابية, مركز الأردن الجديد للدراسات, عمان.

50. البحيري, صلاح الدين, (1979). **جغرافية الأردن**.

51. بنيمان, هوارد, (1994). **الديمقراطية لدى صناديق الاقتراع**. مؤتمر الاتجاهات المعاصرة في الأنظمة الانتخابية, مركز الأردن الجديد للدراسات, عمان.

52. التل, نواف, (2010), **النظام الانتخابي في الاردن: نحو آلية جديدة لتوزيع المقاعد النيابية**, مركز الدراسات الاستراتيجية, الجامعة الاردنية, عمان.

53. توبن, تشالز, (1994). **السلطات المشرفة على الانتخابات**. مؤتمر الاتجاهات المعاصرة في الأنظمة الانتخابية, مركز الأردن الجديد للدراسات, عمان.

54. تيلور, بيتر وكولن فلنت, (2002). **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**. ترجمة عبد السلام رضوان و اسحق عبيد, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت, سلسلة عالم المعرفة, العدد 282 -283.

55. جابي, عبد الناصر, (1990). **الانتخابات: الدولة والمجتمع**. دار القصبة, الجزائر.

56. جرادات, صالح,(1995). **التوجه الديمقراطي في الأردن: أبعاده ونتائجه.** (ط1). دار البشير, عمان.

57. الجريبيع, محمد, (2003). **التنمية السياسية في البادية الأردنية.** مركز الثريا, عمان.

58. الجسر, سالم, (1968). **معجم الانتخابات.** المؤلف, بيروت.

59. الزيود, إسماعيل محمد, (1999). **العشيرة والانتخابات البرلمانية في الأردن.** رسالة ماجستير غير منشورة, الجامعة الأردنية, عمان.

60. الشرّاب، ناجي صادق، (1998).**التنمية السياسية(دارسة في النظريات والقضايا)**.القاهرة: نهضة الشرق.

61. الشريفي، نداء، (2004). التنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيقها. **دراسات، (11) 63-89.**

62. الطبيب، مولود زايد، (2001).**دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع.** الأردن:المؤسسة العربية الدولية للنشر.

63. ظاهر، أحمد جمال، (1986). **اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني.** مجلة العلوم الاجتماعية 14(3)43-72, جامعة الكويت.

64. عارف، نصر محمد، (1994). **نظريات التنمية السياسية المعاصرة (دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الإسلامي).** الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي.

65. العجلاني، محمد، (1995) . **التربية والديمقراطية في الأردن.** عمان: وزارة الثقافة.

66. عفيفي, عفيفي كامل, (2002). **الأنظمة النيابية الرئيسية: نشأتها- تطورها- تطبيقاتها.** منشأة المعارف, الإسكندرية.

67. غانم، عبد المطلب، (1984). **دراسة في التنمية السياسية.** القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

68. فريدريش ناومان والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، **مراقبة الانتخابات والأنظمة الانتخابية**, (1995). القدس.

69. **قائمة مراجعة حقوق الإنسان لفحص الترتيبات الانتخابية**, التذييل1الفصل الرابع عشر, وثيقة داخلية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

70. القطاطشه، محمد والعدوان، مصطفى،(2004).**التنمية السياسيّة في الأردن**.عمان:منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية.

71. **قوانين الانتخابات في الدول العربية**, (2005). منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت.

72. كرم, جاسم, (2005). **جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها : دراسة في الجغرافية السياسية**. جامعة الكويت, الكويت.

73. الكليت, يورجين و واندو رولندز، (1997). **الأنظمة الانتخابية في السياق الأردني**، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، ورقة غير منشورة، ورشة عمل، عمان.

74. -مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان, **الخطوط التوجيهية لمساعدة ورصد ومراقبة الانتخابات**. التذييل 1 للفصل الرابع عشر, قائمة مراجعة حقوق الإنسان لفحص الترتيبات الانتخابية (وثيقة داخلية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، **1993**).

75. هنتجتون، صموئيل، (1993). **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** . ترجمة سميه عنبره. لندن: دار سامي.

76. وهبان، احمد، (2000). **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)** . القاهرة: شركة بلال.

الصحف والتقارير:

- الدستور الاردني
- مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان تقرير " ملاحظات حول انتخابات مجلس النواب الأردني الخامس عشر", 2007\11\19.
- مركز الدراسات الاستراتيجية " استطلاع للرأي العام حول الديموقراطية في الأردن 2003".
- مركز الاردن الجديد, وحدة المتابعة الانتخابية
- مشروع تكنولوجيا الانتخابات التابع لمعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا/معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا

المواقع الالكترونية :

1. **ANHRI.NET.www.** الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان
2. **www.css-jordan.org** مركز الدراسات الاستراتيجية
3. **www.aceproject.org**
4. www.idea.int
5. www.aec.gov.au
6. Geneva Internet Voting Project: مجلس الدولة في جنيف، سويسرا http://www.geneve.ch/chancellerie/E-Government/e-voting.html
7. www.ipdi.org (2005), **Politics-to-go: A Handbook on Using Mobile Tech to Empower Just-in-Time Politics**
8. http://www.electoralcommission.gov.uk/about-us/evotingimplement.cfm **The Implementation of Electronic Voting in the UK.** اللجنة الانتخابية البريطانية .

المراجع الأجنبية:

1. Agnew J.A., 1996: **Mapping politics**: **how context counts in electoral Geography**. Political Geography 15: 129–146.
2. Anselin, L. (2000). **The link between GIS and spatial analysis**. GIS spatial econometrics and social science research. Geographical Systems, 2, 11–15.
3. Poole, Keith, and Howard Rosenthal. 1984a. "**U. S. Presidential Elections**
4. **1968— 80: A Spatial Analysis."** American Journal of Political Science 28: 282— 312.
5. Almond, Gabriel.(1966) **A developmental approach to political systems,** In: Finkle, Jason and Gable, Richard. Political development and social change. Newyork :John Wiley.
6. Axenov, Konstantin E.,Koulov, Boian: **Geography of electoral preferences: the 1990 great national assembly elections in Bulgaria**. Political Geography,14(3), 241–258 (1995).
7. C¸ arkog˘ lu, A. (2000). **The Geography of the April 1999 Turkish Elections**. Turkish studies, 1(1).
8. - Clem, R. S., & Craumer, P. R. (1995b). **The politics of Russia's regions: a geographical analysis of the Russian election and constitutional plebiscite of December 1993**. Post-Soviet Geography, 36(2), 67e86.
9. Department of Statistics (Jordan)**, Statistical Yearbook**
10. Enelow, James and Melvin Hinich, **The Spatial Theory of Voting: An**
11. **Introduction**, Cambridge University Press, London, (1984).

Fotheringham, A. S. (2000). **Context-dependent spatial analysis: a**.12
role for GIS? Geographical Systems, 2, 71–76.
Johnston, F. Shelley, & P. Taylor (Eds.), **Developments in electoral**.13
geography. New York: Routledge.
Harrop, Martin and William Miller, **Election and Voters: A**.14
Comparative Introduction, Macmillan, London, (1991).
Layne, Linda, "**The Production of Reproduction of Tribal**.15
Identities" Ph.D. Theses, Princeton University, (1986).
Lijphart, A. "**The Cleavage Model and Electoral Geography: A**.16
Review" In
Lucian, Pye. (1965). **The concept of political development.** The.17
annals of the american academy of political and social science,
Newyork.: The academy
Noflid, H. (2002). **Management of Advanced Technology in**.18
Elections. aceproject.org
Noris, biba,(2002). "**E-Voting as the magic Ballot? The impact of.19**
Internet voting on turnout in European Parliamentary elections"
Rabinowitz, George. 1973. "**Spatial Models of Electoral Choice:**.20
An Empirical Analysis." Chapel Hill, NC: Institute for Research in
Social Science.
Remeasuring and rethinking social cleavages in Russia:.21
Continuity and changes in electoral geography 1917e1995
Alexander S. Perepechko a,
1, Vladimir A. Kolossov b, 2, Craig ZumBrunnen.22
R. J. and F. M. Shelley and P. J. Taylor (eds), **Developments in**.23
Electoral Geography, Rutledge, London, pp 15-21 (1990).
Scanlan, P. M. (1977). **Spatial variations in electoral behavior in**.24
urban Brisbane. Australian Geographical Studies, 15, 22–41.
Taylor, P., & Johnston. (1997). **The geography of elections**. NY:.25
Holmes and Meier.
Taylor, P., & Johnston, R. (1979). **Geography of elections**. New.26
York: Penguin Books.
U.N. Demographic Yearbook, various issues.27
Aceproject.(2001), Electronic Voting and Electronic Counting of Votes: A.28
2001. ‹Status Report

الملاحق

أعضاء مجلس النواب الخامس عشر 2007–2009 حسب المحافظات الدوائر وعدد الأصوات

ملحق 1

أعضاء مجلس النواب الخامس عشر 2007-2009
حسب المحافظات والدوائر وعدد الأصوات

الرقم	الدائرة	ترتيبه	اسم النائب	عدد الأصوات	المقعد
محافظة العاصمة					
1	الأولى	1	خليل حسين خليل عطيه	14275	المسلم
2		2	جعفر مروان سالم العبداللات	12141	المسلم
3		3	حسن محمود خالد صافي	8118	المسلم
4		4	عزام جميل فارس الهنيدي	4779	المسلم
5	الثانية	1	حمزة عباس حسين منصور	9310	المسلم
6		2	محمد سلمي حسان الكوز	7696	المسلم
7		3	محمد حسين سلمي الكوز	7233	المسلم
8		4	يوسف احمد حسين القرنه	6406	المسلم
9	الثالثة	1	ممدوح صالح حمد العبادي	11604	المسلم
10		2	أحمد محمد علي الصفدي	10666	المسلم
11		3	عبد الرحيم فتحي سليم البقاعي	10061	المسلم
12		4	يوسف احمد علي البستنجي	8623	المسلم
13		5	طارق سامي حنا خوري	6945	المسيحي
14	الرابعة	1	خلف عبد الكريم سالم الرقاد	18206	المسلم
15		2	حمد صالح العبد الله ابو زيد	14860	المسلم
16		3	نضال برجس شاهر الحديد	14725	المسلم
17	الخامسة	1	محمد عبدالله الحمد ابو هديب	12554	المسلم
18		2	احمد يوسف محمد العدوان	11463	المسلم
19		3	سميح موسى يونس بينو	3732	شركسي/شيشاني
20	السادسة	1	نصار حسن سالم القيسي	11736	المسلم
21		2	لطفي محمود محمد حسنين	9444	المسلم
22		3	منير حسني شوماف صوبر	5558	شركسي/شيشاني
23	السابعة	1	عدنان خلف حامد السواعير	3924	المسلم
محافظة أربد					
24	الأولى	1	رسمي خضر محمد الملاح	7983	المسلم
25		2	قاسم محمد قاسم بني هاني	6413	المسلم
26		3	عبدالله مصطفى محمد غرايبة	5863	المسلم
27		4	محمد تيسير علي الزناتي	5669	المسلم
28	الثانية	1	عبدالرؤوف سالم نهار الروابدة	3351	المسلم
29		2	حسني محمد فندي الشياب	2466	المسلم
30		3	راجي نور السعد حداد	2851	المسيحي
31	الثالثة	1	عصر إبراهيم محمود الشرمان	4585	المسلم
32	الرابعة	1	احمد سليم رشيد النجار	7589	المسلم
33		2	هاشم محمد الطالب الشبول	5571	المسلم
34	الخامسة	1	صلاح محمد يوسف الزعبي	3060	المسلم
35		2	يحيى خالد يوسف عبيدات	2845	المسلم
36	السادسة	1	ياسين عبدالنعيم محمد بني ياسين	4718	المسلم
37	السابعة	1	خالد محمود محمد البكار	10959	المسلم
38	الثامنة	1	شرف فرج محمد هياجنة	2409	المسلم
39	التاسعة	1	محمود محسن فالح مهيدات	2377	المسلم

محافظة البلقاء					
40	الأولى	1	محمود عواد اسماعيل الخرابشة	4282	المسلم
41		2	ياسين محمد صالح الزعبي	4220	المسلم
42		3	بسام محمد أحمد الخليفة	4215	المسلم
43		4	مبارك علي مبارك رماضنه	3907	المسلم
44		5	سليمان علي محمد غنيمات	3319	المسلم
45		6	حازم كمال صالح الناصر	4223	المسيحي
46		7	فخري إسكندر حنا الداوود	3567	المسيحي
47	الثانية		محمود أحمد السعود العدوان	4419	المسلم
48	الثالثة	1	خالد محمد خليل ابوصيام	2558	المسلم
49	الرابعة	1	محمد خليل محمد عقل	4657	المسلم
محافظة الكرك					
50	الأولى	1	عبد الحميد ابراهيم حسن الذنيبات	3544	المسلم
51		2	عبد الفتاح محمد عليان المعايطه	3126	المسلم
52		3	عبد الله غانم سليمان الزريقات	2157	المسيحي
53	الثانية	1	عبد الهادي عطاالله جعفر المجالي	4061	المسلم
54		2	مشيل عياده يوسف الحجازين	1157	المسيحي
55	الثالثة	1	عاطف يوسف صالح الطراونه	6758	المسلم
56		2	يوسف مصطفى علي الصرايره	5568	المسلم
57	الرابعة	1	جميل سالم سلامه الحشوش	4389	المسلم
58	الخامسة	1	علي فلاح عواد الضلاعين	1242	المسلم
59	السادسة	1	نصر ضامن نايف الحمايده	1046	المسلم
محافظة معان					
60	الأولى	1	توفيق محمود حسين كريشان	4544	المسلم
61		2	عادل ابراهيم مزعل مشري	2922	المسلم
62	الثانية	1	وصفي علي سليمان الرواشده	2200	المسلم
63	الثالثة	1	هاني عباس علي النوافلة	4555	المسلم
محافظة الزرقاء					
64	الأولى	1	ضيف الله حمود فليح القلاب	6562	المسلم
65		2	فواز حسن فريج حمد الله	5049	المسلم
66		3	مرزا قاسم بولاد مرزا بولاد	5617	شركسي/شيشاني
67		4	بسام سلامه موسى الحدادين	1819	المسيحي
68	الثانية	1	موسى بركات سعود الزواهره	5411	المسلم
69		2	موسى رشيد شرقي الخلايله	4213	المسلم
70		3	فرحان نومان ذيب الغويري	4002	المسلم
71	الثالثة	1	نواف مقبل سلمان المعلى	4941	المسلم
72	الرابعة	1	مرزوق حمد عواد الهبارنه	8000	المسلم
73		2	محمد احمد محمود الحاج محمد	5389	المسلم
محافظة المفرق					
74	دائرة المفرق الانتخابية باستثناء بدو	1	عبدالكريم فيصل ضيف الله الدغمي	6658	المسلم
75		2	تيسير محمد عبدالله الشديفات	5053	المسلم

76	الشمال	3	ابراهيم محمد سويلم الحسبان	4324	المسلم
77		4	مفلح محمد مفلح الخزاعله	4011	المسلم
محافظة الطفيلة					
78	الأولى	1	ابراهيم سليمان احمد العطيوي	4758	المسلم
79		2	عبدالرحمن ابراهيم عبدالنبي الحناقطه	3946	المسلم
80		3	محمد عبدالرحيم خليل عواد	3750	المسلم
81	الثانية	1	محمد اسماعيل علي السعودي	5365	المسلم
محافظة مادبا					
82	الأولى	1	يوسف سليمان سالم ابو اصليح	3559	المسلم
83		2	محمد علي سالم ابو الهية	2442	المسلم
84		3	رياض جريس سلامه اليعقوب	2926	المسيحي
85	الثانية	1	فلك سليمان مبارك الجمعاني	3301	المسلم
محافظة جرش					
86	دائرة جرش الانتخابية	1	محمد خالد محمد زريقات	5011	المسلم
87		2	مفلح حمد منيزل الرحيمي	4299	المسلم
88		3	احمد مصطفى محمود العتوم	3948	المسلم
89		4	سليمان سلامه السعد الخلف	3837	المسلم
محافظة عجلون					
90	الأولى	1	ناجح محمد عكاشة المومني	7771	المسلم
91		2	محمد طعمة سليمان القضاة	5696	المسلم
92		3	رضا خليل خوري حداد	2129	المسيحي
93	الثانية	1	ايمن محمد احمد شويات	3094	المسلم
محافظة العقبة					
94	دائرة العقبة باستثناء بدو الجنوب	1	زياد كمال مصطفى الشويخ	6153	المسلم
95		2	محمد حريزي عبدالسلام البدري	3814	المسلم
دائرة بدو الشمال					
96	دائرة بدو الشمال	1	حابس ركاد خليف الشبيب	4097	المسلم
97		2	سعد هايل عوده السرور	3559	المسلم
98		3	صوان طلب مريبيع الشرفات	3499	المسلم
دائرة بدو الوسط					
99	دائرة بدو الوسط	1	صالح راضي مفلح الجبور	3538	المسلم
100		2	مجحم حديثه علي الخريشه	3458	المسلم
101		3	محمد كنوش علوان الشرعه	2926	المسلم
دائرة بدو الجنوب					
102	الأولى	1	عواد محمد سلمان الزوايده	3057	المسلم
103		2	سند حماد علي النعيمات	2699	المسلم

104		3	عبدالله هارون سحيمان الجازي	2371	المسلم
المقاعد الاضافية الكوتا النسائية					
الرقم	المحافظة والدائرة	ترتيبها	اسم النائب	النسبة	المقعد
105	الطفيلة الثانية	1	أنصاف أحمد سلامة الخوالده	%16.530	---
106	الكرك السادسة	2	حمدية نواف فارس القويدر	%12.085	---
107	الزرقاء الثالثة	3	ريم احمد قاسم عبدالرزاق	%11.363	---
108	الكرك الثانية	4	ثروت سلامه محمد العمرو	%11.075	---
109	اربد الخامسة	5	ناريمان زهير احمد الروسان	%9.106	---
110	البلقاء الثالثة	6	آمنه سليمان عبدالله الغراغير	%8.742	---

ملحق3

اسم_المدرس	جنس_المدرس	المحافظة	اللواء	القرية	الحي
أبو عليا الاساسية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	طارق	الشهيد/ابو عليا
أم الحارث الأنصارية ث للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	النصر	حي الاميرة عالية
أم نوارة/س/2/المختلطة	مختلطة	العاصمة	ماركا	النصر	ام نوارة
ابو بكر الرازي الثانوية الشاملة للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	ماركا	العبدللات
ابو عبيدة الأساسية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	بسمان	الهاشمي الشمالي
ابو عليا الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	طارق	ابو عليا
احمد طوقان الثانوية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	بسمان	النزهة
اروى بنت عبد المطلب الثانوية الاولى للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	بسمان	الجرن
الإمام مالك الثانوي الشاملة للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	بسمان	جبل القصور
الحسن البصري الثانوية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	النصر	المنارة
الزبيدية الثانوية الشاملة للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	بسمان	الهاشمي الشمالي
الشريف حسين الثانوية للبنيين	ذكور	العاصمة	ماركا	ماركا	حمزة
الشهيد منصور كريشان الثانوية الشاملة للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	ماركا	حي الربوة
العز بن عبد السلام الثانوية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	النصر	أم نوارة - حي الياسمين
القادسية الاساسية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	طارق	الشهيد
القـدس الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	بسمان	جبل النزهه
القصور الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	بسمان	جبل القصور
المرقب الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	النصر	اسكان المرقب
المعتصم الأساسية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	بسمان	الهاشمي الشمالي
النزهة الأساسية الأولى للبنات	مختلطة	العاصمة	ماركا	بسمان	النزهة
النصر الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	النصر	جبل النصر
النهضة الأساسية المختلطة الاولى	مختلطة	العاصمة	ماركا	النصر	جبل النصر
اليوبيل الذهبي الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	ماركا	حي الزهراء
اليوبيل الذهبي الثانوية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	ماركا	التطوير الحضري
ام الحكم الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	بسمان	الهاشمي الجنوبي
ام سلمة الأساسية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	ماركا	حمزة
ام عمار الثانوية للبنات	مختلطة	العاصمة	ماركا	بسمان	حي الضباط
امامة بنت ابي العاص الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	النصر	العبوس
اميمة بنت الحارث الأساسية المختلطة	مختلطة	العاصمة	ماركا	ماركا	المغيرات
انيسة بنت كعب الثانوية المختلطة	مختلطة	العاصمة	ماركا	ماركا	رجم الجيش
بلال بن رباح الاساسية للبنين الثانية	ذكور	العاصمة	ماركا	بسمان	جبل النزهة
توفيق ابو الهدى الثانوية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	النصر	الامير حسن
جلال الدين السيوطي الاساسية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	النصر	المنارة
حسان بن ثابت الأساسية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	النصر	جبل النصر
دار السلام الثانوية المختلطة	مختلطة	العاصمة	ماركا	طارق	الخزنة

ذات النطاقين الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	ماركا	المزارع
رقية بنت الرسول/س	مختلطة	العاصمة	ماركا	النصر	الامير حسن
زرقاء اليمامة الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	النصر	جبل النصر
زيد بن حارثه الأساسية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	النصر	ام نوارة 3
زينب بنت الرسول الاساسية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	بسمان	الهاشمي الشمالي
سفانة بنت حاتم الاساسية الاولى للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	بسمان	الحجازين
سفانة بنت حاتم الاساسية الثانية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	بسمان	الهاشمي الشمالي / الحجازين
سلمى الانصارية الأساسية المختلطة	مختلطة	العاصمة	ماركا	بسمان	الهاشمي الجنوبي
صالحية العابد الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	النصر	صالحية العابد
صالحية العابد الثانوية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	النصر	الصالحية
ضاحية الأمير حسن س م الثانية	مختلطة	العاصمة	ماركا	بسمان	الجرن
طارق بن زياد الثانوية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	طارق	ابو عليا
طلحة بن عبيدالله الاساسية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	ماركا	الونانات
عمورية الأساسية المختلطة الثانية	مختلطة	العاصمة	ماركا	النصر	عالية
قتيبة بن مسلم الثانوية للبنين	ذكور	العاصمة	ماركا	بسمان	الهاشمي الشمالي
لميس بنت عمرو الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	ماركا	حي العبدالات
ليلى الغفارية الاساسية الاولى للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	ماركا	حي العبوس
ميمونة ام المؤمنين الاساسية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	النصر	المنارة
ميمونة ام المؤمنين الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	النصر	المنارة
نايفة الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	بسمان	الهاشمي الشمالي
نهاوند الثانوية للبنات	اناث	العاصمة	ماركا	طارق	مقابل الدفاع المدني

GEOGRAPHIC PARLIMENTARY REPRESENTATION IN JORDAN: EVALUATION AND INTRDUCING NEW MAP FOR ELECTORAL DISTRICTS USING GEOGRAPHIC INFORMATION SYSTEM (GIS)

By

Mohammad alshrifat

Supervised by:

Dr. Ahmad Al-khashman

Abstract

The study aims at analyzing the methods used in evaluating the division of the electoral districts. So, we can avoid the geographical bias related to parliament of seat allocation. In addition to that, the purpose of this study aimed at analyzing the electoral geographical map and its bases in Jordan, and comparing them to current map, with a map based on the hypothesized principles in the location of geographical districts.

The analysis of this map is based on geographical constituencies related to natural and human phenomena, road networks, rural municipalities and cities and their sizes. Therefore, the stratified comparison among the map related them to geographical database for each constituency by geographical information systems (GIS).

The study concluded the following results:

- Mismatch of electoral districts division: gerrymandering and Malapportionment.
- Incompatibility between the number of population in the electoral districts and the number of seats allocated to them appears in two forms: Over-representation and Under-representation.

- There were varying degrees of extremism in terms of the relationship between the number of voters in the largest and smallest districts, not only between provinces but also within the province itself.
- The difference in the geographical distribution of voters between constituencies, resulting in a rate and the percentage of deviation from the mean varied between provinces and within them.
- Proposal to provide a spatial model of electoral districts for seats based on the major constituencies of the provinces and to maintain as a single electoral constituency.
- Social factors, especially the factors of urbanization and nomadism still impose strongly impact on the behavior of geography of voting, while the tribal factor plays a larger role in determining the outcome of electoral districts outside the city centers and less than the unity of this group towards urban centers.
- Influenced by the size and extent of political participation, spatial and social variables, with the highest percentages of votes obtained by the candidate are in his hometown.

Based on the study results, the study has recommended the following:

- Need to reconsider the distribution of seats to the constituencies as to ensure justice in the distribution of seats in relation to the population, and ensure the access of representatives of all provinces and communities and minorities to the Parliament without violating the principle of proportionality between the numbers of the population with the number of seats to be them.
- Reconsider the number of electoral constituencies and the decrease in number and correspond to the provinces, as this has a significant impact on the weakening of the narrow tribal influence on the election results, and strengthen

the presence of election programs of social, economic and political candidates to contribute to the development of society and the state.

- Review of the administrative divisions, particularly the administrative border between them. And dismantling of inconsistencies between organizational boundaries between ministries and official departments. Since the constituencies between and within provinces experiencing a great deal of irony and the imbalance in terms of both spatial distribution and population size or even in terms of participation rates in elections.
- Reconsider the division of constituencies at intervals of medium, so so as not to short or long periods, leading to the disruption in the electoral process and ignoring the developments that occur in society and the structure of humanity.
- Reduce dependence on schools serving as polling stations and search for alternatives to achieve optimum conditions of the location.